مؤتمر العمل العربي
الدورة الحادية والخمسون

القاهرة، جمهورية مصر العربية | 19 - 26 إبريل / نيسان 2025

البند الثاني

النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة

تـقـديـــم

أولا : استناداً لأحكام المـــــادة الرابعــة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية بشـأن **" اجتماعات المجلس "**، وجه سعادة المدير العام لمكتب العمل العربي الدعوة لانعقاد مجلس إدارة منظمة العمل العربية في **دورتين عاديتين** خلال الفتـــرة ما بين دورتي مؤتمر العمل العربي الخمسين (بغداد ، 27 أبريل / نيسـان – 4 مايو / أيار 2024) ، والحادية والخمســـين (القاهرة ، 19 – 26 أبريل / نيســـان 2025) وذلك على النحو التالي :

- الدورة (101) لمجلس الإدارة (3 – 4 أكتوبر / تشرين الاول 2024) .
- الـدورة (102) لمجلس الإدارة (27 – 28 فبراير / شباط 2025)

ثانياً : عملاً بأحكام الفقرة (1) من المادة الخامســة من نظام العمل بمجلس الإدارة بشـــأن **"رئاســة المجلس "** انتخب مجلس الإدارة في الدورة (101) هيئة رئاســته على النحو التالى :

- **معالي السيد / محمد جبران وزير العمل (جمهورية مصر العربية) رئيساً**
- **السيد / محمد خالد وليد الجيطان (أصحاب أعمال / المملكة الأردنية الهاشمية) نائبا للرئيس**
- **السيد / عاشور تلى (عمــال / الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطية الشعبية) نائبا للرئيس**

ثالثاً : طبقاً للفقرة (7) من المادة الســـابعة من نظام العمل بمجلس الإدارة قام مكتب العمل العربي بموافاة الدول الأعضـــاء بنســخ من قرارات وتوصـــيات مجلس الإدارة بعد إنتهاء أعمال كل دورة من دورتيه المذكورتين أعلاه .

رابعاً : عملاً بنص المادة الثامنة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية ، يقوم المجلس برفع تقرير سنوى إلى المؤتمر العام يتضمن ما يلي :

(أ) المسائل التي تتطلب اتخاذ قرار من المؤتمر بشأنها .

(ب) المسائل التي تتطلب توجيهات من المؤتمر .

(ج) المسائل المعروضة على المؤتمر للعلم والإحاطة .

خامساً : ملاحق البند :

(1) الملحق الأول : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (114) للمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي العربي (القاهرة : 1 – 5 سبتمبر / أيلول 2024)

(2) الملحق الثاني : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي العربي (القاهرة ، 9 – 13 فبراير/ شباط 2025)

سادسا : الأمر معروض على المؤتمر الموقر للتفضل بالنظر والتوجيه .

فايز على المطيري

المدير العام

مؤتمر العمل العربي
الدورة الحادية والخمسون

القاهرة، جمهورية مصر العربية | 19 - 26 إبريل / نيسان 2025

البند الثاني

النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة

- أولاً : عرض عام لقرارات وتوصيات مجلس الإدارة

تقـــــديم

اســـتناداً لنص المادة الثامنة من نظام العمل بمجلس الإدارة يقوم المجلس برفع تقرير سنوي إلى المؤتمر **يتضمن :**

أ- المسائل التي تتطلب اتخاذ قرار من المؤتمر بشأنها .

ب- المسائل التي تتطلب توجيهات من المؤتمر .

ج- المسائل المعروضة على المؤتمر للعلم والإحاطة .

أ. <u>المسائل التي تتطلب اتخاذ قرار من المؤتمر بشأنها وتتضمن .</u>

1- الموقف المالى من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء .

2- تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية ، وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية لمكتب العمل العربي بالقاهرة والمراكز والمعاهد التابعة للمنظمة عن السنة المالية المنتهية فى 2024/12/31.

3- الموافقة على استثمار مبنى هارون المملوك لمنظمة العمل العربية

4- تسمية أعضاء الخبراء القانونيين (2025 – 2028) .

5- تقرير عن نتائج أعمال الدورة (45) للجنة الخبراء القانونيين .

6- تحديد مشروع جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربى (2026).

1- <u>الموقف المالي لمنظمة العمل العربية من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء :</u>

(أ) يعرض الموقف المالي لمنظمة العمل العربية بشكل دائم على جدول أعمال مجلس الإدارة حيث تمت مناقشـــته في كل من الدورتين (101) و(102) ، وقد اتخذ مجلس الإدارة بشأنه عدة قرارات من بينها :

1- أخذ العلم بالموقف المالى .

2- تقديم الشـــكر لدولة ليبيا على مبادرتها بتوقيع مذكرة تفاهم مع منظمة العمل العربية لجدولة سداد متأخراتها في موازنة المنظمة عن السنوات السابقة، وذلك على هامش اجتماعات المجلس.

3- تقديم الشكر للمدير العام لمنظمة العمل العربية على جهوده المبذولة في التواصل مع الدول الأعضـاء التي عليها متأخرات عن سنوات سابقة، والتي افضت إلى سداد بعض الدول لمتأخراتها في موازنة المنظمة .

4- مناشدة الدول الأعضـاء التي لم تسدد بعد مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2025 ، والدول التي عليها متأخرات عن سنوات سابقة بتسديد مساهماتها.

5- تجديد التأكيد على دعوة الدول الأعضـــاء المعنية بالمتأخرات لصـــالح موازنة منظمة العمل العربية الاستفادة من قرار المجلس الاقتصـادي والاجتماعي رقم (2275) الصـــادر في الدورة (105) بشـــأن جدولة المتأخرات على الدول الأعضاء .

(ب) الموقف المالي معروض على المؤتمر العام الموقر ضـــمن " البند الرابع " من جدول الأعمال "المسـائل المالية والإدارية " لاتخاذ القرار المناسـب بشـأنه في ضوء التوصيات التى سترفعها اللجنة المالية المنبثقة عن المؤتمر .

• • •

2- <u>تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية وتقارير مراقبى الحســـابات عن الحســـابات الختامية للسنة المالية المنتهية فى 2024/12/31 لمنظمة العمل العربية (المكتب والمعاهد والمراكز التابعة لها) :</u>

أ. عرضـــت تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية وتقارير مراقبي الحســـابات عن الحســـابات الختامية للســـنة المالية المنتهية في 2024/12/31 (المكتب والمعاهد والمراكز التابعة له) ضمن بنـــود جدول أعمال الدورة (102) (القاهرة ، 27 – 28 فبراير / شـباط 2025) لمجلس الإدارة ، وقد أصـدر المجلس قراراً بإحالة تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية وتقارير مراقبي الحســـابات عن الحســـابات الختامية للمكتب والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة للســـنة المنتهية في 2024/12/31 مع الردود والإيضـــاحات والإجابات المعده من قبل منظمة العمل العربية إلى المؤتمر العام القادم مع التوصية بالمصادقة عليها .

ب. التقارير معروضـــة على المؤتمر الموقر **ضـــمن البند الرابع من جدول الأعمال "المسائل المالية والإدارية "** ، لاتخاذ القرار المناسب بشأنها في ضوء التوصيات التي سترفعها اللجنة المالية المنبثقة عن المؤتمر .

3- <u>الموافقة على استثمار مبنى هارون المملوك لمنظمة العمل العربية</u>

أ. ناقش مجلس الإدارة في دورته **الثانية بعد المائة** تقرير الرقابة الداخلية لمكتب العمل العربى ، وعلى الأخص ممتلكات المنظمة ومنها مبني هارون ، **وقد اتخذ التوصية التالية :**

" الموافقة على اســتثمار مبنى هارون المملوك لمنظمة العمل العربية كمركز عربي متخصص للتدريب، والاسترشاد بتجارب المنظمات العربية المتخصصة في هذا الشـــأن، وعرضـــها على مؤتمر العمل العربي في دورته القادمة وتفويض المدير العام لمكتب العمل العربي باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك. "

ب. الموضـــوع مطروح على المؤتمر الموقر ضـــمن البند الثانى من جدول الأعمال ، لاتخاذ القرار المناسب بشأنه .

4- <u>تسمية أعضاء الخبراء القانونيين (2025 – 2028) .</u>

ناقش مجلس الإدارة في دورته **الثانية بعد المائة** تقريراً عن تسمية أعضاء لجنة الخبراء القانونيين للفترة (2025 – 2028) ، **وقد اتخذ التوصية التالية :**

1. الموافقة على السادة التالية أسماؤهم لعضوية لجنة الخبراء القانونيين (2025 – 2028) ، وذلك على النحو التالى :

1. الأستاذ / حمادة أبو نجمة	(المملكة الأردنية الهاشمية)
2. الدكتور / علي فيصل الصديقي	(مملكة البحرين)
3. الدكتورة / إيمان خزعل	(الجمهورية اللبنانية)
4. الأستاذ / إيهاب عبد العاطي عليان	(جمهورية مصر العربية)
5. الدكتور / طارق الكدالي	(المملكة المغربية)

2. إحالة الأسماء الواردة في الفقرة رقم (1) إلى الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي 2025 مع التوصـــية بالموافقة عليها لعضـــوية لجنة الخبراء القانونيين للفترة (2025 – 2028)

- **والامر معروض على المؤتمر العام الموقر ضـــمن البند الســـابع لاتخاذ ما يراه مناسباً .**

• • •

5- <u>تقرير عن نتائج أعمال الدورة (45) للجنة الخبراء القانونيين (القاهرة ، ديسمبر/ كانون الأول 2024) .</u>

- ناقش مجلس الإدارة في دورته **الثانية بعد المائة** تقريراً عن نتائج أعمال الدورة (45) للجنة الخبراء القانونيين ، وقد اتخذ المجلس قراراً بشـأنه بالإحالة إلى الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي مع التوصية بالمصادقة عليه .
- **التقرير معروض على المؤتمر العام الموقر ضمن البند الخامس من جدول الاعمال تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية لاتخاذ القرار المناسب فى شأنه فى ضوء توصيات لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات المنبثقة عن المؤتمر فى هذا الشأن.**

• • •

6- <u>تحديد مشروع جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربى (2026).</u>

- ناقش مجلس إدارة منظمة العمل العربية فى الدورة **الثانية بعد المائة** بند تحديد مشروع جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي (2025) ، وقد اتخذ المجلس قراراً بشأنه:

الموافقة على مشروع جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي (2026) المبين أدناه ، وإحالته إلى الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي لعام 2025 ، مع التوصية بإقراره :

1. تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي.
2. النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة.
3. متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق.
4. المسائل المالية والخطة والموازنة.

5. تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.
6. مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو / حزيران 2026).
7. البند الفني حول " التغيرات المناخية وتأثيراتها على بيئة العمل " .
8. البند الفني حول " المؤسسات الناشئة .. فرص واعدة في ظل التحول الرقمي " .
9. تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (53) لمؤتمر العمل العربي (2027).

- **مشروع جدول الأعمال معروض على المؤتمر العام الموقر ضمن البند العاشر من جدول الاعمال لاتخاذ القرار المناسب فى شأنه .**

• • •

ب. <u>المسائل التى تتطلب توجيهات من المؤتمر .</u>

1- تقرير عن نتائج أعمال الدورة (44) للجنة الحريات النقابية .

2- تقرير عن نتائج أعمال الدورة (23) للجنة شئون عمل المرأة العربية.

3- تقرير عن مشروع الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال .

1- <u>تقـــــــرير عن نتـــــائج أعمال الدورة (44) للجنة الحريات النقابية (القاهرة ، 26 فبراير / شباط 2025)</u>

- نـاقش مجلس الإدارة في دورتـه **الثـانيـة بعد المـائـة** تقريراً للجنـة الحريـات النقـابيـة (القاهرة، 26 فبراير / شباط 2025) ، **وقد اتخذ المجلس بشأنه القرار التالي :**

1. أخذ العلم بتقرير لجنة الحريات النقابية في دورتها الرابعة والأربعين .
2. إحـالـة تقرير اللجنـة إلى الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي ، مع التوصـــيـة بالمصادقة عليه.

- **والامر معروض على المؤتمر العام الموقر ضـمن ملاحق القسـم الثانى من البند الأول للتوجيه بما يراه مناسباً .**

• • •

2- تقرير حول نتائج أعمال الدورة (23) للجنة شئون عمل المرأة العربية

- ناقش مجلس الإدارة في دورته **الثانية بعد المائة** تقريراً للجنة شـــؤون عمل المرأة العربية (القاهرة ، 23 فبراير / شـــباط 2025) **وقد اتخذ المجلس بشـــأنها القرار التالي:**

1. أخذ العلم بتقرير لجنة شئون عمل المرأة العربية في دورتها الثالثة والعشرين .
2. إحالة تقرير اللجنة إلى الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي ، مع التوصـــية بالمصادقة عليه.

- **والامر معروض على المؤتمر العام الموقر ضمن ملاحق القسم الثانى من البند الأول للتوجيه بما يراه مناسباً .**

• • •

3- تقرير حول مشروع الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال :

- ناقش مجلس الإدارة في دورته **الثانية بعد المائة** تقريراً عن مشـــروع الاســـتراتيجية العربية لريادة الأعمال ، **وقد اتخذ المجلس بشأنها القرار التالي :-**

1. أخذ العلم بمشروع الاستراتيجية .
2. إحالة مشـــروع الاســـتراتيجية العربية لريادة الأعمال إلى الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي ، مع التوصية بالمصادقة عليه.

- **والامر معروض على المؤتمر العام الموقر ضمن ملاحق القسم الثانى من البند الأول للتوجيه بما يراه مناسباً .**

• • •

ج. المسائل المطروحة على المؤتمر للعلم والإحاطة .

يتضمن هذا القســـم قرارات وتوصيات مجلس الإدارة فى الدورتين العاديتين الواحدة بعد المائة (القاهرة ، 3 - 4 أكتوبر/ تشرين الاول 2024) ، والثانية بعد المائة (القاهرة، 27 – 28 فبراير / شباط 2025).

وهى معروضة على المؤتمر للعلم والإحاطة، وهي غير الموضوعات التي تحتاج إلى قرار والمشار إليها فى الفقرة (أ) ، أو التي تتطلب توجيهات من المؤتمر والمشـــار إليها فى الفقرة (ب) .

وفيما يلي عرض تقارير شـــاملة عن نتائج أعمال دورتي مجلس إدارة منظمة العمل العربية فيما بين دورتي مؤتمر العمل العربي الخمسـين (بغداد ، 27 أبريل / نيسـان – 4 مايو / أيار 2024) ، والحادية والخمسين (القاهرة ، 19 – 26 أبريل / نيسان 2025)

مؤتمر العمل العربي
الدورة الحادية والخمسون

القاهرة، جمهورية مصر العربية | 19 - 26 إبريل / نيسان 2025

البند الثاني

النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة

- ثانيا : تقرير عن نتائج أعمال دورتى مجلس إدارة منظمة العمل العربية ما بين الدورة (50) والدورة (51) لمؤتمر العمل العربي
  - الدورة (101) لمجلس الإدارة (أكتوبر/ تشرين الاول 2024)
  - الدورة (102) لمجلس الإدارة (فبراير / شباط 2025)

الدورة 101

لمجلس إدارة
منظمة العمل العربية

(القاهرة / جمهورية مصر العربية ، 3 – 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024)

التقرير الختامي

عن نتائج أعمال الدورة (101)
لمجلس إدارة منظمة العمل العربية
القاهرة / جمهورية مصر العربية

(3 – 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024)

(1) استناداً إلى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية ، وجه السيد المدير العام لمكتب العمل العربي الدعوة لانعقاد الدورة العادية (101) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة / جمهورية مصر العربية ، 3 - 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024) .

(2) شارك في اجتماعات المجلس كل من :

أولاً : فريق الحكومات

(1) دولة فلسطين (عضواً أصيلاً) :

- **معالي الدكتورة / إيناس العطاري — وزير العمل**

" عبر تقنية الفديو كونفرانس "

(2) دولة قطر (عضواً أصيلاً) :

- **سعادة الدكتور / علي بن سعيد بن صميخ المري — وزير العمل**
- السيد / علي سلمان السليطي — مدير مكتب الوزير
- السيد / حمد سعيد الحسن — مساعد مدير مكتب الوزير
- الدكتور / بطاهر بوجلال — استشاري قانوني فى مكتب الوزير
- السيد / جار الله علي جار الله — مكتب الوزير
- السيد / سعيد عجيان — مكتب الوزير
- السيد / حمد علي عفيفة المري — المكلف بمهام مدير إدارة التعاون الدولى
- السيدة / روزة أحمد السليطين — رئيس قسم المنظمات الإقليمية والدولية

(3) جمهورية مصر العربية (عضواً أصيلاً) :

- **معالي السيد / محمد جبران**	**وزير العمل**
- السيد / إيهاب عبد العاطى عليان	المستشار القانوني لوزير العمل
- السيدة / رشا عبد الباسط	رئيس الإدارة المركزية للعلاقات الدولية
- الأستاذ / هلال مأمون عبد الله	مدير عام الإدارة العامة للمنظمات والاتفاقيات الدولية .

(4) المملكة المغربية (عضواً أصيلاً) :

- **الأستاذة / نور العمارتي**	**مديرة التعاون الدولي والشراكة - وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغري والتشغيل والكفاءات**

(5) دولة ليبيا (عضواً احتياط) :

- **معالي السيد / علي العابد الرضا**	**وزير العمل والتأهيل**
- السيد / مفتاح عبد الله القاضي	مدير إدارة التعاون الدولى
- السيدة / سميرة محمد دخيل	مدير مكتب الشؤون القانونية
- السيد / إبراهيم محمد إبراهيم الرجوبي	ممثل ليبيا لدى منظمة العمل العربية
- السيد / طه فتحى محمد غرودة	مدير مكتب الوزير
- السيد / أسعد أحمد علي زغبية	مستشار الوزير
- السيد / يوسف الطاهر المهدي سالم	مدير مكتب الاستخدام

ثانيا : فريق أصحاب الأعمال

- السيدة / هند سليمان محمد بن سليمان آل مالك (دولة الإمارات العربية المتحدة / عضواً أصيلاً عن فريق أصحاب الأعمال)
- السيد / محمد خالد وليد الجيطان (المملكة الأردنية الهاشمية / عضواً احتياط)

ثالثا : فريق العمال

- السيد / عاشور تلي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / عضواً أصيلاً)
- المهندس / ناصر بن عبد العزيز الجريد (المملكة العربية السعودية / عضواً احتياط)

رابعا : المراقبون

** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية :

- الوزير المفوض الدكتور / رائد الجبوري مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية
- الدكتورة / علا البدري المشرفة على قسم المنظمات العربية

** الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

- السيد / جمال قادري الأمين العام للاتحاد

** المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

- الأستاذ / محمد بن حسن العبيدلي المدير العام للمكتب التنفيذي
- السيد / خليل يعقوب بوهزاع مدير إدارة الشئون العمالية
- السيد / عدنان رمضان عوض مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام

خامسا : إعتذار عن الحضور

- السيد / محمد يوسف محمد (جمهورية جيبوتي / عضواً أصيلاً عن فريق العمال)
- السيدة / سعيدة نغزة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / عضواً أصيلاً)

سادسا : السكرتارية الفنية

- **برئاسة سعادة السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية**
- المستشارة / هدى الغنيمي مدير إدارة الشئون المالية والإدارية
- الأستاذ / إسلام سناء المستشار القانوني
- الأستاذ / شريف جمعة رئيس قسم الشئون الإدارية
- الدكتورة / رانية رشدية المشرف على إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات
- الأستاذ / إيهاب توفيق رئيس القسم المالي
- الأستاذة / وفاء غنيم وحدة التدقيق والمراجعة
- الأستاذ / معتز رشدي ديوان المدير العام
- الأستاذ / مروان الرايس ديوان المدير العام
- الأستاذ / هشام محمد فاروق إدارة الشئون المالية والإدارية

(3) الجلسة الإجرائية :

عقدت الجلسة الإجرائية للدورة (101) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية ، لاختيار هيئة رئاسة مجلس الإدارة عن الفترة من (أكتوبر / تشرين الأول 2024) وحتى (أكتوبر / تشرين الأول 2025) تنفيذاً لنص الفقرة (1) من المادة الخامسة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية .

(4) الجلسة الافتتاحية :

عقدت الجلسة الافتتاحية للدورة (101) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية ، وألقيت فيها كلمات لكل من :

- **سعادة السيد / فايز علي المطيري**
المدير العام لمنظمة العمل العربية

اشار سعادته في كلمته إلى الأيام العصيبة التي تمر بها فلسطين ولبنان جراء الأحداث المتسارعة التي فرضتها الحرب التي يشنها العدوان الصهيوني، وما يتبع ذلك من دمار ومعاناة لعمال وشعب فلسطين ولبنان، وتبعاتها على المنطقة العربية. قائلاً:**"عامٌ مضى ومازالت غزة تنزف، وتقتطع أجزاؤها يوماً بعد يوم، في استعراضٍ سافرٍ للقوةِ العسكرية المدمرة لدولة الاحتلال، لتتوغل اليوم آلةُ الحربِ الظالمة في لبنان، فتتعاظمُ معاناةُ شعبهِ وعمالهِ جراءَ الأزماتِ السياسية والاقتصادية"**، كما أكد على ضرورة وقف الحرب المستعرة وتحقيق السلام العادل والشامل، مشددا على حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى راسها إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. كما تقدم بالتهنئة إلى معالي رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية المنتخب والسيدين نواب الرئيس، وأشاد بجهود **سعادة الدكتورعلي بن صميخ المري** التي بذلت في إدارة الدورتين السابقتين 99 و 100. منوهاً إلى جدول الأعمال الذي تناول مواضيع هامة في مقدمتها **تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة**. واختتم كلمته بتقديم التهاني لجمهورية مصر العربية بذكرى انتصارات أكتوبر المجيدة **متمنياً لجمهورية مصر العربية حكومة وشعباً وأطراف إنتاج المزيد من الرفعة والتطور الازدهار في ظل القيادة الحكيمة والرشيدة لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي.**

- **معالي السيد / محمد جبران**
وزير العمل – جمهورية مصر العربية
رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية

رحب معالي السيد / محمد جبران - وزير العمل - رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية في كلمته بأصحاب المعالي والسعادة السادة الوزراء وممثلي أطراف الإنتاج والمنظمات العربية والإقليمية في افتتاح أعمال الدورة 101 لمجلس إدارة منظمة العمل العربية في جمهورية مصر العربية. كما تقدم بخالص الشكر لسعادة السيد فايز علي المطيري، المدير العام للمنظمة، على جهوده المبذولة في تطوير العمل وتعزيز دور المنظمة القومي. مشيراً إلى التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها بعض دولنا العربية، مما يتطلب تعزيز الحوار الاجتماعي والتعاون العربي لمواجهة البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية. وأكد معاليه أن قضية فلسطين، ودعم عمالها وشعبها في وجه الاحتلال الإسرائيلي تظل قضيتنا المحورية. كما أكد على دعم لبنان ضد الاعتداءات الإسرائيلية ، داعياً لاتخاذ إجراءات دولية رادعة، آملاً أن يحقق اجتماع مجلس إدارة المنظمة التوفيق والنجاح لما فيه خير واستقرار الدول العربية.

- **الوزير المفوض الدكتور / رائد الجبوري**
ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية

في كلمته، هنأ الدكتور رائد الجبوري مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية، ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية السيد محمد جبران وزير العمل في جمهورية مصر العربية على رئاسته لمجلس إدارة منظمة العمل العربية، مقدماً التهنئة لنائبي الرئيس من فريقي أصحاب العمل والعمال، مشيداً بروح الأخوة التي سادت الانتخابات. وعبر عن سعادته بتمثيل الأمانة العامة في هذا الاجتماع الذي يتابع تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأشاد بالتنظيم المتميز لأعمال الدورة الحالية. مثمناً الجهود المبذولة من قبل المنظمة برئاسة سعادة الأستاذ فايز المطيري. وشدد على ضرورة دعم العمل العربي المشترك في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه بعض الدول العربية، وخاصة فلسطين ولبنان نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية. وأكد على إدانة الجامعة لهذه الاعتداءات والتحذير من تداعياتها. هذا وتناول التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول العربية، مثل الفقر والبطالة والتغيرات المناخية، مع الإشارة إلى أهمية التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في تطوير المنظومة العربية. وشكر "الجبوري" المدير العام للمنظمة قائلاً: "إن منظمة العمل العربية وبفضل الإدارة المتميزة لمديرها العام والعاملين بقيادته وللثقة الكبيرة التي يوليها أطراف الإنتاج لأنشطة وبرامج عمل المنظمة وما حققته من إنجازات تلبي متطلبات وطموح المواطن العربي وتدعم قضايا العمل والعمال في مختلف المجالات، فقد شهدت المنظمة نهضة ونقلة نوعية في تعزيز قضايا العمل والعمال في الدول العربية ولاستكمال مسيرة التطوير والنهوض بآليات العمل في المنظمة وتحديث منظومة العمل العربي المشترك" وأشاد بالدور الفعال للمنظمات العربية المتخصصة. وتقدم بالشكر إلى أعضاء المجلس على جهودهم المستمرة الداعمة لمنظمة العمل العربية، وأكد على ضرورة تعزيز الدعم لحقوق الشعب الفلسطيني. متطلعاً إلى قرارات بناءة تعزز العمل العربي المشترك.

(5) المصادقة على جدول الأعمال :

بعد الاطلاع على مشروع جدول الأعمال الذي أعده المدير العام لمكتب العمل العربي طبقاً للفقرة (5) من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس الإدارة،

واستناداً إلى نص الفقرة (1) من المادة السابعة من النظام التي تنص على مصادقة المجلس في بداية كل دورة على جدول أعماله ،

وبناء على مقترح السيدة / هند سليمان محمد بن سليمان ال مالك (دولة الإمارات العربية المتحدة / عضواً أصيلاً عن فريق أصحاب الأعمال) ، فقد تم إضافة بند ما يستجد من أعمال بعنوان " تعديل مدة انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة لتتوافق مع مدة ولاية المجلس (سنتين) " .

فقد قرر مجلس الإدارة المصادقة على جدول الأعمال التالي :

البند الاول	انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة
البند الثاني	تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة
البند الثالث	متابعة تنفيذ قرارات الدورة (100) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة ، 2 - 3 مارس / آذار 2024)
البند الرابع	متابعة تنفيذ قرارات الدورة العادية (50) لمؤتمر العمل العربي (بغداد ، 27 أبريل / نيسان – 4 مايو / أيار 2024)
البند الخامس	المسائل المالية والإدارية : • الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء حتى (2024/10/1) • متابعة تنفيذ تقرير وتوصيات الاجتماع (33) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة (يوليو/ تموز 2024) • تقرير الرقابة الداخلية لمكتب العمل العربي .
البند السادس	اختيار أعضاء مجلس الإدارة في اللجنة المعنية باختيار رواد العمل العرب .
البند السابع	تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية بين الدورتين: • (100) لمجلس الإدارة (مارس / آذار 2024) • (101) لمجلس الإدارة (أكتوبر / تشرين الأول 2024)
البند الثامن	التقارير التكميلية للسيد المدير العام : • تقرير حول نتائج أعمال الدورة « 56 » للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك (القاهرة ، 22 – 24 إبريل / نيسان 2024) . • تقرير عن نتائج أعمال الدورة « 114 » للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة، 1- 5 سبتمبر / أيلول 2024).
البند التاسع	مقترح تعديل مدة انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة لتتوافق مع مدة ولاية المجلس (سنتين)

(6) قرارات وتوصيات المجلس :

عقد مجلس الإدارة خلال فترة انعقاد دورته العادية (101) جلسة عمل مطولة ناقش خلالها البنود المدرجة على جدول أعماله ، واتخذ بشأنها القرارات والتوصيات التالية :

البند الأول : انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة لمدة عام

إن مجلس إدارة منظمة العمل العربية المنعقد في دورته العادية (101) ، (القاهرة ، 3 - 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 101 / 1) بشأن انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة لمدة عام ،

وبنتيجة المشاورات والمداولات ،

يقـــــرر :

انتخاب هيئة رئاسة المجلس لمدة عام (أكتوبر 2024 – أكتوبر 2025) ، على النحو التالي :

- معالي السيد / محمد جبران
  حكومات / جمهورية مصر العربية **رئيساً**

- السيد / محمد خالد وليد الجيطان
  أصحاب أعمال / المملكة الأردنية الهاشمية **نائبا للرئيس**

- السيد / عاشور تلي
  عمال / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **نائبا للرئيس**

* * *

البند الثاني : تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة

إن مجلس إدارة منظمة العمل العربية المنعقد في دورته العادية (101) ، (القاهرة ، 3 - 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 101 / 2) بشأن تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة.

وبعد الاستماع إلى مداخلة معالي الدكتورة / إيناس العطاري ، وزير العمل بدولة فلسطين حول التقرير المقدم ،

وبعد الاستماع إلى مداخلات أعضاء المجلس ،

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــرر:

1. أخذ العلم بتقرير **" الانتهاكات الاسرائيلية على قطاع العمل والآثار المدمرة للاحتلال على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ".**
2. إدانه جرائم الكيان الصهيوني الإجرامية على فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، والتي تتعارض مع كافة المواثيق الدولية وتمثل انتهاكاً صارخاً لكافة القيم الدولية والإنسانية ، ومطالبة المجتمع الدولي بوضع حد لهذه الانتهاكات الصارخة ومحاسبة المسئولين في سلطات الاحتلال عن هذه الجرائم باعتبارها جرائم حرب .
3. حشد الأموال والدعم اللازم لصندوق إغاثة متضرري العدوان الاسرائيلي في غزة ومخيمات الضفة الغربية، والتي يمكن من خلالها تنفيذ مشاريع إغاثية من خلال صندوق التشغيل الفلسطيني.
4. الطلب من منظمة العمل الدولية توفير الدعم والتمويل اللازمين لتنفيذ برامج ومشاريع التشغيل المؤقت وخطط الإستجابة الطارئة لقطاع العمل في دولة فلسطين .
5. تقديم الدعم لأطراف الإنتاج في دولة فلسطين لتوثيق الانتهاكات الاسرائيلية بحق العمال وتدمير مؤسسات الإنتاج ، وملاحقة سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإجبارها على تعويض الأضرار .
6. دعم جهود " دولة فلسطين " من خلال وزارة العمل الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين لاعتماد دولة فلسطين دولة كاملة العضوية لدى منظمة العمل الدولية .

7. دعوة أطراف الإنتاج في الوطن العربي وكافة منظمات المجتمع المدني لتقديم الدعم المادي والمعنوي لعمال وشعب فلسطين وأطراف الإنتاج الثلاثة بدولة فلسطين لمواصلة صمودهم في مواجهة الاعتداءات الإجرامية لسلطات الاحتلال .

8. الطلب من منظمة العمل الدولية تشكيل لجنة برئاستها لوقف الإنتهاكات الممنهجة واللاإنسانية التى تمارسها سلطات الاحتلال بحق عمال وشعب فلسطين واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لوقف هذه الممارسات الإجرامية للكيان الصهيوني .

9. التأكيد على أهمية الاستمرار سنوياً في مناقشة ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية حول "أوضاع العمال فى الأراضي العربية المحتلة " ضمن الجلسة العامة لمؤتمر العمل الدولي، باعتباره جزء لا يتجزأ من تقرير المدير العام ، ومتابعة نتائج الجلسة الخاصة التي عقدت خلال مؤتمر العمل الدولي فى يونيو / حزيران 2024 ، والتي ناقشت استرداد مستحقات عمال فلسطين داخل الخط الأخضر المحجوزة لدى سلطات الاحتلال منذ عام 1970 .

* * *

البند الثالث : متابعة تنفيذ قرارات الدورة (100) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية

(القاهرة ، 2 - 3 مارس / آذار 2024)

إن مجلس إدارة منظمة العمل العربية المنعقد في دورته العادية (101) ، (القاهرة ، 3 - 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 101 / 3) بشأن متابعة تنفيذ قرارات الدورة (100) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة ، 2 – 3 مارس / آذار 2024)

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــرر :

1- أخذ العلم بتقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة (100) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (2 – 3 مارس / آذار 2024) .

2- توجيه الشكر للمدير العام لمكتب العمل العربي ومعاونيه في المكتب والمعاهد والمراكز على جهودهم في تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الإدارة في دورته السابقة.

* * *

البند الرابع : متابعة تنفيذ قرارات الدورة العادية (50) لمؤتمر العمل العربي

(بغداد ، 27 أبريل / نيسان – 4 مايو / آيار 2024)

إن مجلس إدارة منظمة العمل العربية المنعقد في دورته العادية (101) ، (القاهرة ، 3 - 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 101 / 4) بشأن متابعة تنفيذ قرارات الدورة العادية (50) لمؤتمر العمل العربي (بغداد ، 27 أبريل / نيسان – 4 مايو / أيار 2024)

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــرر :

1. أخذ العلم بالتقرير .
2. الموافقة على الإجراءات المتخذة من قبل مكتب العمل العربي بشأن متابعة تنفيذ قرارات الدورة (50) لمؤتمر العمل العربي (بغداد ، 27 أبريل / نيسان – 4 مايو / أيار 2024).

* * *

البند الخامس : المسائل المالية والإدارية

إن مجلس إدارة منظمة العمل العربية المنعقد في دورته العادية (101) ، (القاهرة ، 3 - 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 101 / 5) بشأن المسائل المالية والإدارية ،

وبعد الاستماع للإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي في هذا الشأن،

وبعد أخذ العلم بالموقف المالي للمنظمة ،

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

1. **<u>الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء كما في 2024/10/1 .</u>**

يقرر :

1- أخذ العلم بالموقف المالي .

2- تقديم الشكر والتقدير إلى الدول التي سددت مساهماتها في موازنة منظمة العمل العربية لعام 2024 وهم :

1- المملكة الأردنية الهاشمية	2- دولة الامارات العربية المتحدة
3- مملكة البحرين	4- الجمهورية التونسية
5- المملكة العربية السعودية	6- سلطنة عمان
7- دولة قطر	8- دولة الكويت
9- جمهورية مصر العربية	10- المملكة المغربية
11- الجمهورية الإسلامية الموريتانية	

- وكذلك الدول التي سددت على حساب المتأخرات وهي:-
  - المملكة الأردنية الهاشمية

3- مناشدة الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2024 والدول التي عليها متأخرات عن سنوات سابقة بتسديد مساهماتها.

4- تقديم الشكر لدولة ليبيا على مبادرتها بتوقيع مذكرة تفاهم مع منظمة العمل العربية لجدولة سداد متأخراتها في موازنة المنظمة عن السنوات السابقة، وذلك على هامش اجتماعات المجلس.

5- تقديم الشـــكر للمدير العام لمنظمة العمل العربية على جهوده المبذولة في التواصـــل مع الدول الأعضـــاء التي عليها متأخرات عن ســـنوات ســـابقة، والتي افضـــت إلى ســـداد بعض الدول لمتأخراتها في موازنة المنظمة .

6- التأكيد على القرار رقم (2275) الدورة (105) للمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي والأجهزة الدستورية بشأن جدولة المتأخرات على الدول الأعضاء.

* * *

2. متابعة تنفيذ تقرير وتوصـــيات الاجتماع (33) للجنة المنظمات للتنســـيق والمتابعة (يوليو/ تموز 2024)

يقـــــرر :

1- أخذ العلم بالتقرير الختامي عن نتائج أعمال الدورة (33) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

2- تكليف المدير العام لمكتب العمل العربي بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة فدر تعلق الأمر بمنظمة العمل العربية.

* * *

3. تقرير الرقابة الداخلية لمكتب العمل العربي

يقـــــرر :

1. أخذ العلم بالتقرير.
2. تكليف مكتب العمل العربي باتخاذ ما يلزم بشأن التوصيات الواردة في التقرير

* * *

البند الســـادس : اختيار أعضـــاء مجلس الإدارة في اللجنة الفنية المعنية باختيار رواد العمل العرب.

إن مجـلس إدارة منظـمة العمل العـربية المنعقد فـي دورتـه العـادية (101) ، (القاهرة ، 3 - 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 101 / 6) بشأن اختيار أعضـاء مجلس الإدارة في اللجنة الفنية المعنية باختيار رواد العمل العرب.

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــرر :

تشـكيل اللجنة الفنية المعنية باختيار الرواد وفقاً للتمثيل الثلاثي و عملاً بنص المادة الخامسـة من لائحة تكريم رواد العمل العرب على النحو التالي :

1- معالي الوزير / علي العابد الرضا (حكومات / دولة ليبيا)

2- السيد / محمد الجيطاني (أصحاب أعمال / المملكة الأردنية الهاشمية)

3- المهندس / ناصر بن عبد العزيز الجريد (عمال / المملكة العربية السعودية)

* * *

البند السابع : تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية بين :

- **الدورة (100) لمجلس الإدارة (مارس / آذار 2024)**
- **الدورة (101) لمجلس الإدارة (أكتوبر / تشرين الأول 2024)**

إن مجلس إدارة منظمة العمل العربية المنعقد في دورته العادية (101) ، (القاهرة ، 3 - 4 اكتوبر / تشرين الأول 2024) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 101 / 7) بشأن تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية فيما بين دورتي مجلس الإدارة (100 ، 101) ،

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــرر :

1. أخذ العلم بتقرير نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية فيما بين دورتي مجلس الإدارة (100 – 101) .
2. توجيه الشكر للمدير العام لمكتب العمل العربي ومساعديه وكافة العاملين بالمكتب والمؤسسات التابعة للمنظمة على جهودهم في تنفيذ أنشطة وبرامج المنظمة .

* * *

البند الثامن : التقارير التكميلية للسيد المدير العام :

إن مجلس إدارة منظمة العمل العربية المنعقد في دورته العادية (101) ، (القاهرة ، 3 - 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 101 / 8) بشأن التقارير التكميلية للسيد المدير العام.

وبعد الاستماع للإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي في هذا الشأن،

وبنتيجة المناقشات والمداولات،

أولا : تقرير حول نتائج أعمال الدورة « 56 » للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك (القاهرة ، 22 – 24 إبريل / نيسان 2024) .

يقـــرر :

1. أخذ العلم بتقرير نتائج أعمال الدورة (56) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك .
2. تكليف مكتب العمل العربي بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة قدر تعلق الأمر بمنظمة العمل العربية.

* * *

ثانيا : تقرير عن نتائج أعمال الدورة « 114 » للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة، 1- 5 سبتمبر / أيلول 2024).

يقـــرر :

1. أخذ العلم بتقرير نتائج أعمال الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .
2. تكليف مكتب العمل العربي بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة قدر تعلق الأمر بمنظمة العمل العربية.

* * *

البند التاســـع : مقترح تعديل مدة انتخاب هيئة رئاســـة مجلس الإدارة لتتوافق مع مدة ولاية المجلس (سنتين) .

إن مجـلس إدارة منظـــمة العمل العـــربية المنعقد فـــي دورتـــه العـــادية (101) ، (القاهرة ، 3 - 4 اكتوبر / تشرين الأول 2024) ،

وبعد الاســتماع إلى مداخلة السيدة / هند سـليمان محمد بن سـليمان ال مالك (دولة الإمارات العربية المتحدة) ، بشـــأن مقترح تعديل مدة انتخاب هيئة رئاســـة مجلس الإدارة لتتوافق مع مدة ولاية المجلس (سنتين) " .

وبعد الاستماع للإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي في هذا الشأن،

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــرر :

1- أخذ العلم بالمقترح وتوجيه الشكر إلى السيدة / هند سليمان محمد بن سلمان آل مالك على مبادرتها في هذا الشأن .

2- تكليف مكتب العمل العربي بإعداد دراســـة حول المقترح وعرضـــها على مجلس الإدارة في دورته القادمة ، مع مراعاة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادرة في أعوام 1988 – 1989 – 1990 بشأن هيكلة المنظمات العربية المتخصصة.

* * *

فايز علي المطيري
المدير العام
لمنظمة العمل العربية

محمد جبران
رئيس مجلس
إدارة منظمة العمل العربية

التقرير الختامي

عن نتائج أعمال الدورة (102)

لمجلس إدارة منظمة العمل العربية

(القاهرة / جمهورية مصر العربية ، 27 – 28 فبراير / شباط 2025)

(1) اسـتناداً إلى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية ، وجه الســـيد المدير العام لمكتب العمل العربي الدعوة لانعقاد الدورة العادية (102) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة / جمهورية مصـــر العربية ، 27 – 28 فبراير / شباط 2025)

(2) شارك في اجتماعات المجلس كل من :

أولاً : فريق الحكومات

(1) <u>دولة فلسطين (عضواً أصيلاً) :</u>

- **معالي الدكتورة / إيناس العطاري** — **وزير العمل**

مشاركة عبر تقنية الفيديو كونفرانس

- السيد / هاني جمال عبد الله شنطي — مدير عام بوزارة العمل
- السيد / موفق محمد إبراهيم قبها — مدير عام بوزارة العمل

(2) <u>دولة قطر (عضواً أصيلاً) :</u>

- **سعادة الدكتور / علي بن سعيد بن صميخ المري** — **وزير العمل**
- السيد / حمد سعيد الحسن — مساعد مدير مكتب الوزير
- الدكتور / بطاهر بوجلال — استشاري قانوني فى مكتب الوزير
- السيد / سعيد عجيان — مكتب الوزير
- السيد / حمد علي عفيفة المري — المكلف بمهام مدير إدارة التعاون الدولى
- السيدة / روزة أحمد السليطين — رئيس قسم المنظمات الإقليمية والدولية
- السيد / سعيد بريك — مكتب الوزير
- السيد / سعد سلطان العبد الله — مكتب الوزير
- السيد / محمد طالب الجريوعي — مكتب الوزير

(3) جمهورية مصر العربية (عضواً أصيلاً) :

- **معالي السيد / محمد جبران**	**وزير العمل**
- الأستاذة / رشا عبد الباسط	رئيس الإدارة المركزية للعلاقات الدولية
- السيد / إيهاب عبد العاطى عليان	المستشار القانوني لوزير العمل
- السيد / هلال مأمون عبد الله	مدير عام الإدارة العامة للمنظمات والاتفاقيات الدولية .

(4) المملكة المغربية (عضواً أصيلاً) :

- **الأستاذة / وفاء عصري**	**الكاتبة العامة لقطاع التشغيل - وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغري والتشغيل والكفاءات**
- الأستاذة / نور العمارتي	مديرة التعاون الدولي والشراكة - وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغري والتشغيل والكفاءات
- الأستاذ / ياسين معاش	مستشار وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغري والتشغيل والكفاءات

(5) دولة ليبيا (عضواً احتياط) :

- **معالي السيد / علي العابد الرضا**	**وزير العمل والتأهيل**
- السيد / عبد الله مفتاح سليم	مدير مكتب الوزير
- السيد / مفتاح عبد الله القاضي	مدير إدارة التعاون الدولى
- السيدة / سميرة محمد دخيل	مدير مكتب الشؤون القانونية
- السيد / عبد الحميد أحمد عبد الحميد	مكتب الاعلام والتواصل

ثانيا : فريق أصحاب الأعمال

- **السيدة / هند سليمان محمد بن سليمان آل مالك (دولة الإمارات العربية المتحدة / عضواً أصيلاً عن فريق أصحاب الأعمال)**
- **السيد / محمد خالد وليد الجيطان (المملكة الأردنية الهاشمية / عضواً احتياط)**

ثالثا : فريق العمال

- **السيد / عاشور تلي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / عضواً أصيلاً)**
- **المهندس / ناصر بن عبد العزيز الجريد (المملكة العربية السعودية / عضواً احتياط)**

رابعا : المراقبون

**** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية :**

- **الوزير المفوض الدكتور / رائد الجبوري مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية**
- **السيد / عبد الرحمن بلحوت مستشار في ادارة المنظمات والاتحادات العربية، مسؤول ملف المنظمات العربية المتخصصة.**

**** لجنة الحريات النقابية :**

- **السيد / عماد حمدي رئيس لجنة الحريات النقابية**

**** هيئة الرقابة المالية والإدارية :**

- **السيدة / رجاء جرجيس عبد الله رئيس هيئة الرقابة المالية والإدارية**

**** المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

- **الأستاذ / محمد بن حسن العبيدلي — المدير العام للمكتب التنفيذي**
- **السيد / خليل يعقوب بوهزاع — مدير إدارة الشئون العمالية**

خامسا : الاعتذار عن الحضور

- السيدة / سعيدة نغزة — (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / عضواً أصيلاً عن فريق أصحاب الأعمال)
- السيد / محمد يوسف محمد — (جمهورية جيبوتي / عضوا أصيلاً عن فريق العمال)

سادسا : السكرتارية الفنية

- **برئاسة سعادة السيد / فايز علي المطيري — المدير العام لمنظمة العمل العربية**
- المستشارة / هدى الغنيمي — مدير إدارة الشئون المالية والإدارية
- الأستاذ / إسلام سناء — المستشار القانوني
- الأستاذة / أمانى حسين — المراجع الداخلى
- الأستاذ / شريف جمعة — رئيس قسم الشئون الإدارية
- الدكتورة / رانية رشدية — المشرف على إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات
- الأستاذ / إيهاب توفيق — رئيس القسم المالي
- الأستاذة / وفاء غنيم — وحدة التدقيق والمراجعة
- الأستاذ / معتز رشدي — ديوان المدير العام
- الأستاذ / مروان الرايس — ديوان المدير العام
- الأستاذ / هشام محمد فاروق — إدارة الشئون المالية والإدارية
- الأستاذ / أحمد محمد سليمان — ديوان المدير العام
- الأستاذ / على رائد الجبوري — ديوان المدير العام
- الأستاذ / إسلام فرج الله — إدارة الشئون المالية والإدارية

(3) الجلسة الافتتاحية :

عقدت الجلسة الافتتاحية للدورة (102) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية ، وألقيت فيها كلمات لكل من :

- **سعادة السيد / فايز علي المطيري**
  المدير العام لمنظمة العمل العربية

- رحب سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية في كلمته بأعضاء مجلس إدارة المنظمة في دورته 102 وأكد على رفض التهجير القسري وتفريغ الأرض من أهلها، وللمُخططات الاستعمارية الجاهزة الرَّامية إلَى تهجِير عُمَّال وَشَعب فِلَسطِينَ من أَرْضِهِم تَحت أَيّ مُسمى داعياً إلى توحيد جهود أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية لمواجهة سياسات الاحتلال ومخططاته الاستعمارية، مشيراً على أهمية الإسراع في تنفيذ مبادرات إعادة إعمار غزة بوجود أهلها، وضمان استعادة الحقوق الكاملة للعمال والشعب الفلسطيني. ونوه إلى الاحتفال بمرور ستين عامًا على تأسيس منظمة العمل العربية، مشيداً بدور الحكومات وأصحاب العمل والعمال في نجاح مسيرتها. كما استعرض جدول أعمال الدورة 102 لمجلس الإدارة، وفي الختام، قدم التهنئة بحلول شهر رمضان المبارك، متقدماً بالشكر لفريق العمل في المنظمة على حسن الإعداد والتنظيم، وتمنياته للحضور بطيب الإقامة في مصر.

- **معالي السيد / محمد جبران**
  وزير العمل – جمهورية مصر العربية
  رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية

- ألقى معالي السيد/ محمد جبران - وزير العمل - ورئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية كلمة ثمن فيها دور **فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية** نحو توحيد الصف العربي وجعله متماسكاً وصلباً في ظل التحديات الراهنة وموقفه الحازم في دعم القضية الفلسطينية تجاه المخططات التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية وكذلك جهود كافة الملوك والروساء العرب في هذا الشأن.
- كما رحب أيضاً بالسادة أعضاء مجلس الإدارة واشاد بالجهود الكبيرة التي يبذلها المدير العام لمنظمة العمل العربية في سبيل تطوير عمل المنظمه وتعزيز دورها القومي مشيرا الي أن انعقاد دورة مجلس الإدارة يأتي في وقت حافل بالتحديات الجسام التي تواجهه بلداننا العربية وتؤثر على أسواق العمل العربية وفرص العمل ، الأمر الذي يتطلب منا جميعا تضافر الجهود وتعزيز التعاون العربي المشترك وترسيخه لتحقيق أهدافنا المشتركة وبما يخدم مصالح بلداننا ووطننا العربي و اشار إلى انه يأتي على قمة جدول أعمال

مجلس الإدارة تقرير حول أوضـاع عمال وشـعب فلسـطين في الأراضـي العربية المحتلة حيث سـتظل قضـية فلسـطين القضـية المركزية للأمة العربية معربا عن كامل الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني الشقيق في مواجهة كافة الإجراءات التعسفية والممارسات اللا إنسـانية التي تمارسـها سـلطات الاحتلال كما أعرب عن رفضـه الكامل لكافة محاولات التهجير للشـعب الفلسـطيني الأبي وأن إحلال السـلام بالمنطقة لن يتم إلا بإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

- **الوزير المفوض الدكتور / رائد الجبوري**
  ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
  مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية

ألقى كلمة رحب فيها بالسادة أعضاء المجلس ونقل تحيات معالي السيد / أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وسـعادة السـفير د. على بن إبراهيم المالكي، الأمين العام المسـاعد، رئيس قطاع الشؤون الإقتصـادية، وتمنياتهما لأعمال الدورة الحالية للمجلس بالنجاح والتوفيق في الخروج بقرارات تدعم وتعزز عمل المنظمة، ومنظومة العمل العربي المشترك.

وهنأ المنظمة بمرور سـتين عاماً على إنشـاءها، كمنظمة متفردة بأسـلوب عملها ذي التمثيل الثلاثي، والرائدة في مجال عملها، وتزامنها مع حلول ذكرى مرور ثمانين عاماً على إنشـاء جامعة الدول العربية، المنظمة الأم، والذي يصـادف في 22 مارس من كل عام، مؤكداً على أهمية دور منظمة العمل العربية في دعم مسيرة العمل العربي المشترك بمجال اختصاصها، كما وجه الشكر والتقدير إلى سعادة الأستاذ/ فايز المطيري، المدير العام للمنظمة، لانتهاجه سياسة التنسـيق بين أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، والمزيد من التعاون مع المنظمات العربية الأخرى،

وقد أشـار سـيادته إلى أنه لاتزال التحديات الإقتصـادية والإجتماعية التي يمر بها العالم عامة وعالمنا العربي خاصـة، نتيجة عوامل مختلفة، تشـكّل تحديات تسـتلزم تظافر الجهود والعمل الجماعي الجاد لمواجهتها، تتمثل هذه التحديات بتنامي معدلات الفقر والبطالة، تراجع مسـتوى المعيشـة، العجز الغذائي والمائي، عدم الإسـتخدام الأمثل للموارد، تفاقم مخاطر البيئة والتغيرات المناخية، وتأثير كل ذلك على سوق العمل والعمال في بعض دولنا العربية،

كما أشاد سيادته بحرص المنظمة على إبراز القضية الفلسطينية ضمن كافة أنشطتها وفعالياتها ولاسيما من خلال وضع "تقرير عن أوضاع وعمال شعب فلسطين في الأراضي المحتلة"، في صـدارة جدول أعمال مجلس إدارة منظمة العمل العربية ، مؤكداً دعم الجامعة العربية الكامل لصمود الشعب الفلسطيني وحقه في إسترداد حقوقه، والوقوف ضد خطط التهجير ومحاولات تصـفية هذه القضـية وإفراغها من محتواها، والدعوة إلى تقديم الدعم اللازم للمضـي بتنفيذ بنود

ومراحل إتفاق وقف إطلاق النار، واستكمال إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الإحتلال، واستئناف إعمار ما دمره العدو، وتمنى للاجتماع كل النجاح والتوفيق .

(4) بيان صادر عن الدورة 102 لمجلس إدارة منظمة العمل العربية حول رفض سياسات التهجير القسري لعمال وشعب فلسطين

وقد اقر مجلس إدارة منظمة العمل العربية إصدار بيان بشأن رفض سياسات التهجير القسري لعمال وشعب فلسطين .

(5) المصادقة على جدول الأعمال :

بعد الاطلاع على مشروع جدول الأعمال الذي أعده المدير العام لمكتب العمل العربي طبقاً للفقرة (5) من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس الإدارة ،

واستناداً إلى نص الفقرة (1) من المادة السابعة من النظام التي تنص على مصادقة المجلس في بداية كل دورة على جدول أعماله ،

فقد قرر مجلس الإدارة المصادقة على جدول الأعمال التالي :

البند الأول	**تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة.**
البند الثاني	**متابعة تنفيذ قرارات الدورة (101) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة ، 3 – 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024)**
البند الثالث	**المسائل المالية والإدارية :** • **الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء حتى (2025/2/20)** • **النظر في تعيين المراجعين القانونيين لتدقيق الحسابات لمنظمة العمل العربية لعامي "2025 – 2026 "** • **تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية لمكتب العمل العربي بالقاهرة والمراكز والمعاهد التابعة للمنظمة عن السنة المالية المنتهية في (2024/12/31)** • **تقرير الرقابة الداخلية لمكتب العمل العربي .**
البند الرابع	**تسمية أعضاء لجنة الخبراء القانونيين (2025 – 2028)**
البند الخامس	**تقرير عن نتائج أعمال الدورة (45) للجنة الخبراء القانونيين.**
البند السادس	**تقرير عن نتائج أعمال الدورة (23) للجنة شئون عمل المرأة العربية.**

البند السابع	**تقرير عن نتائج أعمال الدورة (44) للجنة الحريات النقابية .**
البند الثامن	**مشروع الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال.**
البند التاسع	**اختيار رواد العمل العرب**
البند العاشر	**دراســـة مقترح تعديل مدة انتخاب هيئة رئاســـة مجلس الإدارة لتتوافق مع مدة ولاية المجلس (سنتين)**
البند الحادى عشر	**الإعداد والتحضـير للاجتماع السـنوي للمجموعة العربية المشـاركة في الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، 2025)**
البند الثاني عشر	**تحديد مشروع جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي 2026.**
البند الثالث عشر	**تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية بين الدورتين:** • **(101) لمجلس الإدارة (3 – 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024)** • **(102) لمجلس الإدارة (27 – 28 فبراير / شباط 2025)**
البند الرابع عشر	**التقارير التكميلية للسيد المدير العام :** **تقرير حول نتائج أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصـادي والاجتماعي (9 - 13 فبراير / شباط 2025)**
البند الخامس عشر	**ما يستجد من أعمال.**

(6) قرارات وتوصيات المجلس :

عقد مجلس الإدارة خلال فترة انعقاد دورته العادية (102) جلسة عمل مطولة ناقش خلالها البنود المدرجة على جدول أعماله ، واتخذ بشأنها القرارات والتوصيات التالية :

البند الأول

تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة

إن مجـلس إدارة منظـمة العمل العـربية المنعقد فـي دورتـه العـادية (102) ، (القاهرة / جمهورية مصر العربية ، 27 – 28 فبراير / شباط 2025) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 102 / 1) **بشأن تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة**

وبعد الاستماع إلى مداخلة معالي الدكتورة / إيناس العطاري ، وزير العمل بدولة فلسطين حول التقرير المقدم ، عبر تقنية الاتصال المرئي،

وبعد الاستماع إلى مداخلات أعضاء المجلس ،

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــرر :

1- أخذ العلم بالتقرير ، حول الآثار المدمرة للإحتلال الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين 2024 .
2- دعوة صـناديق الاسـتثمار وأطراف الإنتاج الثلاثة إلى تقديم الدعم اللازم لإعادة إعمار قطاع غزة وتنفيذ خطة تنمية وتعافي لمواجهة الكارثة الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني .
3- إدانة الاعتداءات المتواصلة والممارسات التي اتخذتها سلطات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني والتي تخالف جميع الأعراف والقوانين والمواثيق الدولية وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة بما خلفته من تأثير مدمر على كافة مناحي الحياة في قطاع غزة .
4- حث المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته تجاه ممارسات سلطات الاحتلال ودعوة كل الدول المحبة للسلام إلى الوقوف بحزم تجاه دعوات التهجير القسري للشعب الفلسطيني من وطنه والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في الحصول على استقلاله وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.
5- دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي وكافة منظمات المجتمع المدني لتقديم الدعم المادي والمعنوي لعمال وشعب فلسطين وأطراف الإنتاج الثلاثة بدولة فلسطين لدعم الجهود المبذولة في تحسين أوضاعهم ومواصلة صمودهم .

6- إدانة الاستهداف المباشر للإنسان الفلسطيني ومقومات حياته والاعتداء على الممتلكات ومصادرة الأراضي وتجريفها مما أدي إلي فقدان آلاف العمال الفلسطينيين وظائفهم وقرصنة أموال العمال الفلسطينيين المتراكمة منذ عقود وعرقلة حركة التجارة والنقل التي تؤثر على استمرارية أصحاب الأعمال وتسببت في إغلاق الكثير من المنشآت .

7- الطلب من منظمة العمل الدولية توسيع دورها وبرامجها في إرساء معايير العمل اللائق في فلسطين خاصة بعد الدمار الذي لحق بسوق العمل الفلسطيني نتيجة عدوان سلطات الاحتلال المستمر بحق عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة (جنوب لبنان والجولان السوري)، وتنفيذاً لقرارات الهيئات الدستورية لمنظمة العمل الدولية الخاصة بالبرنامج المعزز للتعاون الإنمائي لمصلحة الأراضي العربية المحتلة .

8- أهمية العمل على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني وخلق فرص عمل وتقديم الدعم المالي والفني للصندوق الفلسطيني للتشغيل تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماع في دورته 115.

9- التأكيد على تعزيز الوعي الدولي من خلال تحفيز المنظمات الدولية على اتخاذ مواقف حازمة ضد سلطات الاحتلال، والمطالبة بمحاسبة مسؤولي سلطات الاحتلال على جرائم الحرب والإبادة الجماعية التي ارتكبوها بحق الشعب الفلسطيني .

10-دعوه المجتمع الدولي إلى الاسترشاد بالتقرير المرسل من وزارة العمل بدولة فلسطين حول الآثار المدمرة للإحتلال على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف هذا الاعتداء الصارخ بحق الشعب الفلسطيني .

* * *

البند الثاني

متابعة تنفيذ قرارات الدورة (101) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية

(القاهرة ، 3 – 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024)

إن مجـــلس إدارة منظـــمة العمل العـــربية المنعقد فـــي دورتـــه العـــادية (102) ، (القاهرة / جمهورية مصر العربية ، 27 – 28 فبراير / شباط 2025) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 102 / 2) **بشـــأن متابعة تنفيذ قرارات الدورة (101) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة ، 3 – 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024)**

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــــرر:

1. أخذ العلم بتقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة (101) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة، 3 – 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024)
2. توجيه الشـــكر للمدير العام لمكتب العمل العربي ومعاونيه في المكتب والمعاهد والمراكز لجهودهم في تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الإدارة في دورته السابقة .

* * *

البند الثالث

المسائل المالية والإدارية

إن مجـلس إدارة منظـمة العمل العـربية المنعقد فـي دورتـه العـادية (102) ، (القاهرة / جمهورية مصر العربية ، 27 – 28 فبراير / شباط 2025) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 102 / 3) **بشأن المسائل المالية والإدارية ،**

تنفيذاً لقرارات المجلس الاقتصـادي والاجتماعي التي تحث المنظمات العربية المتخصـصـة الاعتماد على التمويل الذاتي

وتوصـيات الدورة (26) للجنة التنسـيق والمتابعة المعتمدة من المجلس الاقتصـادي والاجتماعي في دورته (100) بتاريخ 2017/7/24،

وبعد الاستماع للإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي في هذا الشأن،

وبعد أخذ العلم بالموقف المالي للمنظمة ،

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

1. **الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء حتى (2025/2/20)**

يقـــرر :

1- أخذ العلم .

2- تقـــديم الشكر والتقدير إلى الدول التالية التي سددت مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2025 :-

1- دولة الامارات العربية المتحدة 2- المملكة العربية السعودية

3- جمهورية مصر العربية 4- الجمهورية الإسلامية الموريتانية

- وكذلك الدول التي سددت على حساب المتأخرات

1. المملكة المغربية 2. الجمهورية الإسلامية الموريتانية

3- مناشـدة الدول الأعضـاء التي لم تسـدد بعد مسـاهماتها في موازنة المنظمة لعام 2025 ، والدول التي عليها متأخرات عن سنوات سابقة بتسديد مساهماتها.

4- تجديد التأكيد على دعوة الدول الأعضـــاء المعنية بالمتأخرات لصـــالح موازنة منظمة العمل العربية الاســـتفادة من قرار المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي رقم (2275) الصـــادر في الدورة (105) بشأن جدولة المتأخرات على الدول الأعضاء .

* * *

2. النظـــر في تعـــيين المراجعين القانونيين لتدقيق الحسابات لمنظمة العمل العربية لعامي "2025 – 2026 "

يقـــــرر :

**** الموافقة على مقترح مكتب العمل العربي في هذا الشأن وكما يلي :**

(أ) مكتب العمل العربي :

- تكليف مكتب الأسـتاذ / معتصـم مسـعد – لتدقيق حسـابات مكتب العمل العربي لعامي (2025 و2026) وبأتعاب سنوية قدرها (1800) دولار أمريكي لكل عام .

(ب) المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق :

- تكليف الأستاذ / محمود موفق الزين – لتدقيق حسابات المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق لعامي (2025 و 2026) ، وبأتعاب سنوية قدرها (700) دولار أمريكي لكل عام .

(ج) المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم :

- تكليف مكتب الأســـتاذ / محمد فوزي - لتدقيق حســـابات المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم لعامي (2025 و 2026) – وبأتعاب سـنوية قدرها (1200) دولار أمريكي لكل عام .

(د) المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس :

- تكليف مكتب الأستاذ / رياض محمد الزقوزي - لتدقيق حسابات المركز العربي لتنمية الموارد البشـــرية بطرابلس لعامي (2025 و 2026) – وبأتعاب ســـنوية قدرها (1800) دولار أمريكي لكل عام .

(هـ) المعهد العربى للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر :

- تكليف مكتب الأستاذ / ياسين هلال - لتدقيق حسابات المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر لعامي (2025 و 2026) – وبأتعاب سنوية قدرها (1100) دولار أمريكي لكل عام .

* * *

3. تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية لمكتب العمل العربي بالقاهرة والمراكز والمعاهد التابعة للمنظمة عن السنة المالية المنتهية في (2024/12/31)

يقـــــرر :

- أخذ العلم بتقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية عن الحسابات الختامية وتقارير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية فى 2024/12/31 لمكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة والردود والإيضاحات الواردة من المكتب والمعاهد والمراكز على التوصيات والملاحظات الواردة فى تقرير الهيئة.
- إحالة تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية عن الحسابات الختامية وتقارير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 لمكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له ، مع الردود والإيضاحات المعدة من قبل مكتب العمل العربي والمراكز والمعاهد إلى المؤتمر العام القادم فى دورته الحادية والخمسين مع التوصية بالمصادقة عليها .

* * *

4. تقرير الرقابة الداخلية لمكتب العمل العربي .

يقـــــرر :

1. أخذ العلم بالتقرير.
2. التأكيد على تكليف المراجع الداخلي بمتابعة التدقيق على حسابات المراكز والمعاهد التابعة لمنظمة العمل العربية.

3. الموافقة على استثمار مبنى هارون المملوك لمنظمة العمل العربية كمركز عربي متخصص للتدريب، والاسترشاد بتجارب المنظمات العربية المتخصصة في هذا الشأن، وعرضها على مؤتمر العمل العربي في دورته القادمة وتفويض المدير العام لمكتب العمل العربي باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك.
4. تكليف مكتب العمل العربي باتخاذ ما يلزم بشأن التوصيات الواردة في التقرير .

* * *

البند الرابع

تسمية أعضاء لجنة الخبراء القانونيين (2025 – 2028)

إن مجـلس إدارة منظـمة العمل العـربية المنعقد فـي دورتـه العـادية (102) ، (القاهرة / جمهورية مصر العربية ، 27 – 28 فبراير / شباط 2025) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 102 / 4) **بشـأن تسـمية أعضـاء لجنة الخبراء القانونيين خلال الفترة (2025 – 2028)**

وبنتيجة المناقشات والمداولات ..

يقـــرر :

1 - الموافقة على السـادة التالية أسـماؤهم لعضـوية لجنة الخبراء القانونيين (2025 – 2028) ، وذلك على النحو التالي :

- الأستاذ / حمادة أبو نجمة (المملكة الأردنية الهاشمية)
- الدكتور / علي فيصل الصديقي (مملكة البحرين)
- الدكتورة / إيمان خزعل (الجمهورية اللبنانية)
- الأستاذ / إيهاب عبد العاطي عليان (جمهورية مصر العربية)
- الدكتور / طارق الكدالي (المملكة المغربية)

2 - إحـالـة الأسـمـاء الواردة في الفقرة رقم (1) إلى الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي 2025 مع التوصية بالموافقة عليها لعضوية لجنة الخبراء القانونيين للفترة (2025 – 2028)

* * *

البند الخامس

تقرير عن نتائج أعمال الدورة (45) للجنة الخبراء القانونيين

إن مجـــلس إدارة منظـــمة العمل العـــربية المنعقد فـــي دورتـــه العـــادية (102) ، (القاهرة / جمهورية مصر العربية ، 27 – 28 فبراير / شباط 2025) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 102 / 5) **بشـــأن تقرير عن نتائج اعمال الدورة (45) للجنة الخبراء القانونيين ،**

ونتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــــرر :

1- أخذ العلم بتقرير لجنة الخبراء القانونيين في دورتها الخامسة والأربعين .

2- إحالة تقرير اللجنة إلى الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي ، لمناقشـــته من قبل لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات وفقا للنظم ، مع التوصية بالمصادقة عليه.

* * *

البند السادس

تقرير عن نتائج أعمال الدورة (23) للجنة شئون عمل المرأة العربية

إن مجـلس إدارة منظـمة العمل العـربية المنعقد فـي دورتـه العـادية (102) ، (القاهرة / جمهورية مصر العربية ، 27 – 28 فبراير / شباط 2025) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 102 / 5) **بشـأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة (23) للجنة شئون عمل المرأة العربية.**

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـرر :

1- أخذ العلم بتقرير لجنة شئون عمل المرأة العربية في دورتها الثالثة والعشرين .

2- إحالة تقرير اللجنة إلى الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي ، مع التوصية بالمصادقة عليه.

* * *

البند السابع

تقرير عن نتائج أعمال الدورة (44) للجنة الحريات النقابية

إن مجـــلس إدارة منظـــمة العمل العـــربية المنعقد فـــي دورتـــه العـــادية (102) ، (القاهرة / جمهورية مصر العربية ، 27 – 28 فبراير / شباط 2025) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 102 / 7) **بشـــأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة (44) للجنة الحريات النقابية .**

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــــرر :

1- أخذ العلم بتقرير لجنة الحريات النقابية في دورتها الرابعة والأربعين .

2- إحالة تقرير اللجنة إلى الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي ، مع التوصية بالمصادقة عليه.

* * *

البند الثامن

مشروع الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال

إن مجـــلس إدارة منظـــمة العمل العـــربية المنعقـد فـــي دورتـــه العـــادية (102) ، (القاهرة / جمهورية مصر العربية ، 27 – 28 فبراير / شباط 2025) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 102 / 8) **بشـأن مشـروع الاسـتراتيجية العربية لريادة الأعمال.**

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــــرر :

1. أخذ العلم بمشروع الاستراتيجية .
2. إحالة مشـــروع الاســـتراتيجية العربية لريادة الأعمال إلى الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي ، مع التوصية بالمصادقة عليه.

* * *

البند التاسع

اختيار رواد العمل العرب

إن مجلس إدارة منظمة العمل العربية المنعقد في دورته العادية (102) ، (القاهرة / جمهورية مصر العربية ، 27 – 28 فبراير / شباط 2025) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 102 / 9) **بشأن اختيار رواد العمل العرب**

وبنتيجة المناقشات والمداولات،

يقـــــرر :

- اعتماد اختيار المرشحين التالية أسماؤهم لتكريمهم في الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي (2025) على النحو التالي :

م	الاسم	الدولة	الوظيفة	الجهة	الصفة
1.	السيد / فتح الله عبد الحميد العمراني	المملكة الأردنية الهاشمية	رئيس النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج والالبسة	الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن	منظمات عمال
2.	معالي / ناصر الهاملي	الإمارات العربية المتحدة	وزير سابق للموارد البشرية والتوطين في دولة الامارات العربية المتحدة	وزارة الموارد البشرية والتوطين	حكومات
3.	سعادة السيد / صباح سالم الدوسري	مملكة البحرين	وكيل وزارة العمل السابق	وزارة العمل	حكومات
4.	سعادة السيدة / سونيا محمد جناحي	مملكة البحرين	عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين عضو أصيل في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية رئيس مجلس إدارة شركة اس جي للاستثمار عضو مجلس إدارة جامعة البحرين	غرفة تجارة وصناعة البحرين	منظمات أصحاب اعمال
5.	الأستاذة / صفية محمد شمسان	مملكة البحرين	رئيس نقابة التربويين البحرينية	الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين	منظمات عمال

م	الاسم	الدولة	الوظيفة	الجهة	الصفة
.6	السيد / رابح مقديش	الجمهورية التونسية	متقاعد / مدير عام الشغل بوزارة الشؤون الاجتماعية إلى سنة 2013. سابقاً مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس (ACLAE) من سنة 2013 إلى فبراير 2023	وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية	حكومات
.7	السيد / جفال عبد العزيز	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	متقاعد/مدير عام المستشفى الجامعي – الجزائر الكبرى- سابقاً رئيس المجلس الشعبي الولائي لولاية الجزائر- سابقاً عضو مجلس الأمة - سابقاً عضو المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي- سابقاً.	الاتحاد العام للعمال الجزائريين	منظمات عمال
.8	معالي الأستاذ / أحمد بن صالح عبد الله الحميدان	المملكة العربية السعودية	نائب رئيس مجلس إدارة شركة مهارة للموارد البشرية عضو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي الإشراف على الأعمال التجارية الخاصة نائب وزير العمل والتنمية الاجتماعية- سابقاً.	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	حكومات
.9	المهندس/ سامي بن جابر الحربي	المملكة العربية السعودية	خبير اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية	اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية	منظمات عمال
.10	السيدة / أزهار فاضل ماجد	جمهورية العراق	متقاعدة (مهندسة في المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية منذ عام 1983 تدرجت بالمناصب وشغلت منصب مدير قسم السلامة المهنية ومدير قسم التخطيط	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	حكومات
.11	السيد / باسم جميل أنطون	جمهورية العراق	صناعي في قطاع خاص- حالياً صناعي على مدى 60 عام-سابقاً	اتحاد الصناعات العراقي	منظمات أصحاب اعمال
.12	السيد / ستار دنبوس براك	جمهورية العراق	رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق	الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق	منظمات عمال
.13	الفاضل / نبهان بن أحمد بن محمد البطاشي	سلطنة عُمان	رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان	الاتحاد العام لعمال عُمان	منظمات عمال

م	الاسم	الدولة	الوظيفة	الجهة	الصفة
14.	معالي الدكتور / سلطان بن حسن الضابت الدوسري	دولة قطر	عضو مجلس الشورى (2021 حتى الآن) رئيس لجنة الشؤون القانونية والتشريعية عضو لجنة المرافق والخدمات العامة عضو لجنة حقوق الانسان والديمقراطية في الاتحاد البرلماني الدولي عضو اللجنة التنفيذية في اتحاد البرلمان العربي وزيراً للعمل (2008-2010) وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية (2007-2008) وزيراً لشؤون الخدمة المدنية والإسكان (2006-2007)	وزارة العمل	حكومات
15.	السيد المهندس / ناصر المير	دولة قطر	مستشار رئيس الغرفة لشؤون العمل	غرفة تجارة وصناعة قطر	منظمة أصحاب اعمال
16.	الدكتور / مبارك فهاد العازمي	دولة الكويت	محام مقيد أمام محكمة التمييز الكويتية والمحكمة الدستورية المدير العام للهيئة العاملة للقوى العاملة بالتكاليف من عام 2018 -2021 .	الهيئة العامة للقوى العاملة	حكومات
17.	السيد / محمد عبد الله العراده الرشيدي	دولة الكويت	مستشار الاتحاد العام لعمال الكويت رئيس مكتب العمالة المهاجرة مستشار الاتحاد الدولي للعمال المتقاعدين العرب رئيس المجلس التنفيذي لاتحاد العربي لعمال البلديات والسياحة 2008-2022 . رئيس نقابة العاملين في بلدية الكويت(2014-2022) . رئيس مكتب العمالة المهاجرة الاتحاد العام لعمال الكويت 2017-2024 . السكرتير العام للاتحاد العام لعمال الكويت 2004 ، 2017 ، 2019 ، 2022 .	الاتحاد العام لعمال الكويت	منظمات عمال

م	الاسم	الدولة	الوظيفة	الجهة	الصفة
.18	المهندس / منير محمد كنانة البساط	الجمهورية اللبنانية	رئيس نقابة أصحاب الصناعات الغذائية اللبنانية عضو مجلس إدارة جمعية الصناعيين اللبنانيين /أمين عام العلاقات الخارجية	جمعية الصناعيين اللبنانيين	منظمة أصحاب أعمال
.19	السيد / حسن فقيه	الجمهورية اللبنانية	نائب رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان رئيس اتحاد نقابات العاملين في زراعة التبغ والتنباك في لبنان	الاتحاد العمالي العام في لبنان	منظمات عمال
.20	السيد / احميد شحات مهيري	دولة ليبيا	مستشار عام للمركز الليبي الكوري مساعد مدير عام المركز الليبي الكوري	وزارة العمل والتأهيل بحكومة الوحدة الوطنية	منظمة أصحاب أعمال
.21	المهندسة /عواطف عبد الله أبو دربالة	دولة ليبيا	مدير مكتب دعم وتمكين المرأة بوزارة العمل والتأهيل	وزارة العمل والتأهيل بحكومة الوحدة الوطنية	حكومات
.22	السيد / كمال خليفة علي الهمالي	دولة ليبيا	مدير معهد الثقافة العمالية	وزارة العمل والتأهيل بحكومة الوحدة الوطنية	عمال
.23	السيد / سمير عزت عارف	جمهورية مصر العربية	رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة الأهرام لنظم الأمان رئيس مجلس إدارة جمعية مستثمري العاشر من رمضان	وزارة العمل	حكومات
.24	السيد / محمد جمعان الحضينة		رئيس الاتحاد الدولي للعمال المتقاعدين العرب	مكتب العمل العربي	مكتب العمل العربي

* * *

البند العاشر

مقترح تعديل مدة انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة لتتوافق مع مدة ولاية المجلس (سنتين)

إن مجـــلس إدارة منظـــمة العـمل العـــربية المنعقـد فـــي دورتـــه العـــادية (102) ، (القاهرة / جمهورية مصر العربية ، 27 – 28 فبراير / شباط 2025) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 102 / 10) بشـــأن مقترح تعديل مدة انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة لتتوافق مع مدة ولاية المجلس (سنتين) ،

وبعد الاستماع للإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي في هذا الشأن،

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــــرر :

1- أخذ العلم بالمقترح .
2- الإبقاء على مدة انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة بدون تعديل .

* * *

البند الحادي عشر

الإعداد والتحضير للاجتماع السنوي للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف - 2025)

إن مجلس إدارة منظمة العمل العربية المنعقد في دورته العادية (102) ، (القاهرة / جمهورية مصر العربية ، 27 – 28 فبراير / شباط 2025) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 102 / 11) **بشأن الإعداد والتحضير للاجتماع السنوي للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف - 2025).**

وبنتيجة المناقشات

يقـــرر :

1- أخذ العلم بالتقرير .
2- الموافقة على مقترحات وتصورات منظمة العمل العربية بشأن الإعداد والتحضير لتنظيم الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (113) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، 2025) .
3- اعتماد جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية كما ورد في وثيقة هذا البند مع إضافة أية موضوعات تستجد .
4- تكليف مكتب العمل العربي باتخاذ الإجراءات والترتيبات اللوجستية والتنفيذية المناسبة لعقد :

- الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية واللجان المنبثقة عنه وإعداد الوثائق الخاصة بهذه الاجتماعات .
- الملتقى الدولي للتضامن مع عُمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، وتوفير كافة مقومات إنجاح هذا الملتقى .

* * *

البند الثاني عشر

تحديد مشروع جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي 2026.

إن مجـلس إدارة منظـمة العمل العـربية المنعقـد فـي دورتـه العـادية (102) ، (القاهرة / جمهورية مصر العربية ، 27 – 28 فبراير / شباط 2025) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 102 / 12) **بشـأن تحديد مشـروع جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي 2026.**

وبنتيجة المناقشات والمداولات ..

يقـــرر :

الموافقة على مشـروع جدول أعمال الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي (2026) المبين أدناه ، وإحالته إلى الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي لعام 2025 ، مع التوصية بإقراره :

1- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي.

2- النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة.

3- متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق.

4- المسائل المالية والخطة والموازنة.

5- تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

6- مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو / حزيران 2026).

7- البند الفني حول " التغيرات المناخية وتأثيراتها على بيئة العمل " .

8- البند الفني حول " المؤسسات الناشئة .. فرص واعدة في ظل التحول الرقمي " .

9- تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (53) لمؤتمر العمل العربي (2027).

* * *

البند الثالث عشر

تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية بين الدورتين:

- **(101) لمجلس الإدارة (3 – 4 أكتوبر / تشرين الأول 2024)**
- **(102) لمجلس الإدارة (27 – 28 فبراير / شباط 2025)**

إن مجـلس إدارة منظـمة العمل العـربية المنعقد فـي دورتـه العـادية (102) ، (القاهرة / جمهورية مصر العربية ، 27 – 28 فبراير / شباط 2025) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 102 / 13) **بشـأن تقرير عن نشـاطات وإنجازات منظمة العمل العربية فيما بين دورتي مجلس الإدارة (101 ، 102) .**

وبنتيجة المناقشات والمداولات ..

يقـــرر :

1- أخذ العلم بتقرير نشـاطات وإنجازات منظمة العمل العربية فيما بين دورتي مجلس الإدارة (101، 102) .
2- توجيه الشـكر والتقدير للسـيد المدير العام / فايز علي المطيري ، وفريقه المعاون على العمل الجاد والدؤوب في تنفيذ برامج وأنشطة خطة منظمة العمل العربية خلال دورتي المجلس .

* * *

البند الرابع عشر

التقارير التكميلية للسيد المدير العام :

تقرير حول نتائج أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

(9 - 13 فبراير / شباط 2025)

إن مجلس إدارة منظمة العمل العربية المنعقد في دورته العادية (102) ، (القاهرة / جمهورية مصر العربية ، 27 – 28 فبراير / شباط 2025) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة رقم (و . م . إ . د . ع 102 / 14) **بشأن التقارير التكميلية للسيد المدير العام .**

وبعد الاستماع للإيضاحات التى قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي في هذا الشأن..

وبنتيجة المناقشات والمداولات ..

يقرر :

1. أخذ العلم بتقرير نتائج أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (9 – 13 فبراير / شباط 2025)
2. تكليف مكتب العمل العربي بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة قدر تعلق الأمر بمنظمة العمل العربية.

فايز علي المطيري
المدير العام
لمنظمة العمل العربية

محمد جبران
رئيس مجلس
إدارة منظمة العمل العربية

بيان صادرعن الدورة 102 لمجلس إدارة منظمة العمل العربية

حول رفض سياسات التهجير القسري لعمال وشعب فلسطين

إن مجلس إدارة منظمة العمل العربية، في دورته الثانية بعد المئة، المنعقدة في القاهرة، جمهورية مصر العربية، بتاريخ 27-28 فبراير -شباط 2025 يؤكد موقفه الثابت والداعم للحقوق المشروعة لعمال وشعب فلسطين، وعلى رأسها حقهم في العيش بكرامة على أرضهم، ورفض جميع أشكال ومحاولات التهجير القسري التي تستهدف تفريغ الأرض من أصحابها الأصليين.

وإذ يدين مجلس إدارة منظمة العمل العربية السياسات الاستيطانية والمخططات الاستعمارية الهادفة إلى فرض أمر واقع جديد، فإنه يحذر من خطورة المحاولات الرامية إلى تهجير عمال وشعب فلسطين والتضييق عليهم اقتصاديًا واجتماعيًا كأداة لإضعاف صمودهم في وطنهم. كما يدعو المجلس إلى ضرورة التصدي لمحاولات شرعنة هذه الممارسات تحت أي مسمى، ورفض كل الحلول التي تسعى إلى الالتفاف على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ويشدد مجلس الإدارة على أهمية الإسراع في تنفيذ خطط إعادة إعمار قطاع غزة، مع ضمان بقاء أهلها في أرضهم وعدم المساس بحقوق العمال الفلسطينيين، ويؤكد على ضرورة أن تكون أي جهود تنموية وإغاثية موجّهة بما يخدم تمكين الشعب الفلسطيني من البقاء على أرضه.

كما يدعو المجلس أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية (الحكومات وأصحاب العمل والعمال) إلى تكثيف جهودهم لدعم عمال وشعب فلسطين، وتعزيز صمودهم من خلال المساهمة الفاعلة في **الصندوق الفلسطيني للتشغيل** ، بما يضمن توفير فرص عمل كريمة ولائقة تسهم في تخفيف آثار الحصار الاقتصادي والقيود المفروضة على الشعب الفلسطيني.

ويؤكد مجلس إدارة منظمة العمل العربية التزامه بمواصلة جهوده في الدفاع عن حقوق عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (جنوب لبنان والجولان السوري) في المحافل العربية والدولية، والعمل على توفير كل سبل الدعم الممكنة. كما يطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية لوقف الانتهاكات الجسيمة التي تمارسها سلطات الاحتلال، واتخاذ خطوات عملية لمنع استمرار سياسات التهجير والاستيطان التي تشكل انتهاكًا صارخًا للقرارات الدولية والمواثيق الأممية.

وختامًا، يجدد مجلس إدارة منظمة العمل العربية موقفه الثابت والداعم لعمال وشعب فلسطين في نضالهم المشروع، لنيل كامل حقوقهم غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

مؤتمر العمل العربي
الدورة الحادية والخمسون

القاهرة، جمهورية مصر العربية | 19 - 26 إبريل / نيسان 2025

البند الثاني

النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة

- ثالثا : ملاحق البند الثانى :

الملحق الأول : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربى (القاهرة : 1 - 5 سبتمبر / أيلول 2024)

الملحق الثانى : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربى (القاهرة ، 9 - 13 فبراير/ شباط 2025)

مؤتمر العمل العربي
الدورة الحادية والخمسون

القاهرة، جمهورية مصر العربية | 19 - 26 إبريل / نيسان 2025

البند الثاني

النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة

- ثالثا : ملاحق البند الثانى :

الملحق الأول : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربى (القاهرة : 1 - 5 سبتمبر / أيلول 2024)

تقديـــــم

أولاً : تنفيـذاً لقرار المجلس الاقتصـــادي والاجتمـاعي رقم (ق 2428- د.ع 113 – 2024/2/15) بشـأن موعد ومكان انعقاد الدورة (114) للمجلس الاقتصـادي والاجتماعي، قامت الأمانـة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الشـئون الاقتصـادية) ، بدعوة منظمة العمل العربية للمشاركة في اجتماعات الدورة التي عقدت خلال الفترة 1 – 2024/9/5 على النحو التالى :

1. اجتماع اللجنة الاجتماعية بتاريخ 2024/9/1 .
2. اجتماع اللجنة الاقتصادية بتاريخ 2-2024/9/3 .
3. اجتماع على مستوى كبار المسؤولين بتاريخ 2024/9/4
4. اجتماع على المستوى الوزاري بتاريخ 2024/9/5.

ثانيا : شاركت منظمة العمل العربية في أعمال هذه الدورة بوفد برئاسة سعادة السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية ، وعضوية كل من :

- المستشارة / هدى الغنيمى مدير إدارة الشئون المالية والإدارية
- الأستاذ / شريف جمعه عبد العزيز رئيس قسم الشئون الإدارية

كما شـارك في أعمال هذه الدورة ممثلون عن الدول العربية والمؤسسـات المالية العربية والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية ، والأمانة العامة.

ثالثا : سير أعمال الدورة :

افتتح الاجتماع الوزارى عطوفـة / دانـــا الزعبي – أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشـــمية ، التي تولت دولتها رئاســـة الدورة (113) للمجلس الاقتصـادي والاجتماعي . وألقت سـعادتها كلمة استهلتها بالترحيب بالسـادة الوفود، وأشـارت إلى انعقاد الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ظل ظروف إقليميـــة صعبة ،

واستمرار العدوان الإسرائيلي الغاشم وحرب الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني ، وما خلفه من آثار على كافة الأصعدة ؛ ومنها التداعيات السلبية على اقتصادات الدول العربية . ودعت إلى المسارعة بتكثيف الجهود لاستكمال وإطلاق أليات العمل العربي المشترك وتعزيز دور مؤسسات جامعة الدول العربية . وفي ختام كلمتها دعت معالي عبد الله بنطوق المري - وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة، لتسلم رئاسة الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، متمنية لمعاليه التوفيق والسداد.

تولت دولة الإمارات العربية المتحدة رئاسة الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وألقى معالي عبد الله بن طوق المري - وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة ، كلمة استهلها بالترحيب بالسادة الوفود المشاركين ، وتقدم بالشكر والعرفان للمملكة الأردنية الهاشمية على الجهود المبذولة لإنجاح أعمال الدورة (113) للمجلس . كما تقدم بجزيل الشكر والتقدير للأمانة العامة على الجهود الاستثنائية المبذولة في إعداد وتنظيم أعمال الدورة (114) . وأشار معاليه إلى الظروف الاستثنائية الصعبة التي تشهدها المنطقة العربية ومنها التحديات والأزمات الاقتصادية المتعددة ، كما أشار إلى التوترات الجيوسياسية المستمرة التي تمر بها المنطقة العربية لاسيما الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهو الأمر الذي يفرض بذل المزيد من الجهود لتعزيز التقارب والتلاحم ودعم العمل العربي المشترك في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية . وأشار معاليه إلى أهمية الموضوعات المعروضة على جدول أعمال الدورة (114) للمجلس، والتي تشكل أولويات للعمل وفرصة ثمينة لتعزيز التعاون بين الدول العربية للإسهام في دفع عجلة التنمية المستدامة وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي .

ألقى معالي السيد / أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية كلمة استهلها بخالص التهنئة لدولة الإمارات العربية المتحدة على توليها رئاسة الدورة الحالية (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، متمنياً لها كل النجاح والتوفيق . كما توجه بالشكر للمملكة الأردنية الهاشمية على رئاستها للدورة (113) للمجلس وإدارتها الحكيمة لأعمالها . وأشار معاليه إلى مرور ما يقرب من عام على بداية الاعتداء الإسرائيلي الغاشم على دولة فلسطين؛ كما أعرب عن قلقه الشديد من محاولات إسرائيل المستمرة في توسيع دائرة الصراع إلى

دول الجوار تحت ذرائع وحجج صارت أبعادها الداخلية والحسابات السياسية الشخصية التي تحركها مكشوفة للجميع ؛ كما أشار معاليه إلى أهمية الموضوعات المعروضة على جدول أعمال الدورة (114) للمجلس ؛ وفي مقدمتها "**دعم الاقتصاد الفلسطيني** " الذي يعرض بشكل دوري في دورة سبتمبر من كل عام، منذ نحو الثلاثين عاماً، ولكنه يكتسب اليوم أهمية خاصة وأولوية واضحة. وأوضح معاليه أن السنوات الماضية لم تكن الأفضل عالمياً من زاوية مؤشرات التنمية الإنسانية ؛ ومنها زيادة معدلات الفقر وهشاشة شبكات التوريد والتراجع البيئيون التغير المناخي . كما أوضح معاليه أن تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في المنطقة العربية يتطلب نقلة نوعية في التعامل مع بؤر الأزمات وانعدام الاستقرار كأولوية ، مُلحة ، كما تقتضي التحديات العالمية نظرة جديدة لجهود التكامل الاقتصادي العربي ؛ التي تحتاج إلى تسريع وتكثيف يكون على مستوى التحديات القائمة ، وكذلك ضرورة تفعيل الآليات العربية القائمة بما في ذلك تطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة.

رابعاً : إقرار جدول أعمال المجلس :

استعرض المجلس بنود مشروع جدول أعماله وأقره على النحو التالي:

- **البند الأول : تقرير الأمين العام:**

1. متابعة تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
2. نشاط الأمانة العامة فيما بين دورتي المجلس (113) و (114).

- **البند الثاني :** الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (34) (جمهورية العراق: 2025).
- **البند الثالث :** محور أعمال الدورة : منطقه التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.
- **البند الرابع :** الاستثمار في الدول العربية .
- **البند الخامس :** تجربة المملكة المغربية في قطاع البريد.
- **البند السادس :** مبادرة الفضاء "مداك".

- **البند السابع : الموضوعات الاقتصادية الدورية:**

1. دعم الاقتصاد الفلسطيني
2. الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدوليين لعام 2023.

- **البند الثامن : الموضوعات الواردة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية:**

1. تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي للعام 2023
2. متابعة تنفيذ البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي.
3. متابعة تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020 – 2030.
4. متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية 2020 – 2040.
5. متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية لتربية الاحياء المائية 2018 – 2037.

- **البند التاسع :** مقترح إنشاء بنك الإسكان والتعمير العربي.
- **البند العاشر :** تطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة.
- **البند الحادي عشر:** الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك.
- **البند الثاني عشر:** مبادرة تحدي القراءة العربي التابعة لمؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- **البند الثالث عشر:** استراتيجية النهوض باللغة العربية تحت شعار " تمكين للغة العربية رمز هويتنا وأداة تنميتنا " وخطتها التنفيذية.
- **البند الرابع عشر:** الاستراتيجية العربية للتعليم ومدى الحياة.
- **البند الخامس عشر:** دور الدعم الاجتماعي في تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في التعليم.
- **البند السادس عشر :** العقد العربي الثاني لمحو الأمية وتعليم الكبار 2025 – 2034.

- **البند السابع عشر :** مبادرة الثقافة والمستقبل الأخضر.
- **البند الثامن عشر :** انشاء الوكالة العربية للدواء.
- **البند التاسع عشر :** الأجهزة والهيئات المنبثقة عن مجلس وزراء الصحة العرب.
- **البند العشرون :** احداث مركز تطوعيه للشباب وللمتقاعدين لخدمة كبار السن.
- **البند الحادي والعشرون :** التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية.
- **البند الثاني والعشرون :** التنمية المستدامة.
- **البند الثالث والعشرون: تقرير وقرارات المجالس الوزارية واللجان:**

أولا: المجلس الوزاري:

- الدورة العادية 47 لمجلس وزراء الشـــباب والرياضـــة العرب (مقر الأمانة العامة: 2024/2/28)
- الدورة العادية 60 لمجلس وزراء الصحة العرب (مدينة جينيف: 2024/5/26)
- الدورة الغير عادية لمجلس وزراء الشـــباب والرياضـــة العرب (المملكة الأردنية الهاشمية 2024/8/28)

ثانياً اللجان:

- الاجتماع التاسع للجنة الدائمة لكودات البناء العربية (مقر الأمانة العامة: 10 – 12 / 2 / 2024)
- الدورة العادية 43 للجنة المرأة العربية على المستوى الوزاري (عبر تقنية الاتصال المرئي: 9 / 02 / 2024)

- **البند الرابع والعشرون :** تأكيد موعد ومكان عقد الدورة العادية 115 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحديد موعد ومكان عقد الدورة العادية 116 للمجلس.
- **البند الخامس والعشرون :** ما يستجد من اعمال.

خامسا : النقاش والقرارات

رافقت أعمال الدورة نقاشات ثرية عبرت عن مواقف ورؤى مندوبي الدول العربية المشاركين في الدورة ، وأسفر النقاش عن عدد من القرارات منها ما يتعلق بعمل المنظمات وأنشطتها المختلفة، نرفق التقرير الختامي متضمناً جميع القرارات ، كما تم تسلمه من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

سادسا : عرض الموضوع على مجلس الإدارة في دورته (101) ، وقد اتخذ التوصية التالية :

1- أخذ العلم بتقرير نتائج أعمال الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعى .

2- تكليف مكتب العمل العربي بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة قدر تعلق الأمر بمنظمة العمل العربية.

سابعا : الأمر معروض علي المؤتمر الموقر لأخذ العلم والإحاطة .

فايز علي المطيري

المدير العام

الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج03/114(09/24)/08-ق مج (13767)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (114)
على المستوى الوزاري

التقرير والقرارات

الأمانة العامة: 5 سبتمبر/ أيلول 2024

فهرس

	الصفحة
أولاً: التقرير	4
ثانياً: القرارات	10

رقم القرار	الموضـــــوع	الصفحة
2429	تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (113) و (114).	11
2430	الملف الاقتصـــادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مســـتوى القمة د.ع (34) (جمهورية العراق: 2025).	12
2431	محور أعمال الدورة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.	13
2432	الاستثمار في الدول العربية.	16
2433	تجربة المملكة المغربية في قطاع البريد.	18
2434	مبادرة الفضاء "مداك".	19
2435	دعم الاقتصاد الفلسطيني.	20
2436	الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2024.	26
2437	تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي للعام 2023.	27
2438	متابعة تنفيذ البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي.	28
2439	متابعة تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030.	29
2440	متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية 2020-2040.	30
2441	متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية 2018-2037.	31
2442	مقترح إنشاء بنك الإسكان والتعمير العربي.	32
2443	تطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة.	33
2444	الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك.	34
2445	مبادرة تحدي القراءة العربي التابعة لمؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.	37

رقم القرار	الموضـــــوع	الصفحة
2446	اســتراتيجية النهوض باللغة العربية تحت شــعار "التمكين للغة العربية رمز هويتنا وأداة تنميتنا" وخطتها التنفيذية.	38
2447	الاستراتيجية العربية للتعلّم مدى الحياة.	39
2448	دور الدعم الاجتماعي في تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في التعلم.	40
2449	العقد العربي الثاني لمحو الأمية وتعليم الكبار 2025 – 2034.	41
2450	مبادرة الثقافة والمستقبل الأخضر.	42
2451	إنشاء الوكالة العربية للدواء.	43
2452	الأجهزة والهيئات المنبثقة عن مجلس وزراء الصحة العرب.	44
2453	إحداث مراكز تطوعية للشباب وللمتقاعدين لخدمة كبار السن.	45
2454	التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية.	46
2455	التنمية المستدامة.	47
2456	تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان.	49
2457	تأكيد موعد ومكان عقد الدورة العادية (115) للمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي وتحديد موعد ومكان عقد الدورة العادية (116) للمجلس.	50

ثالثاً: الكلمات:	الصفحة
❖ كلمة عطوفة/ دانا الزعبي – أمين عام وزارة الصـــناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشـــمية (رئاسة الدورة السابقة [113]).	53
❖ كلمـة معـالي/ عبـد الله بن طوق المري – وزير الاقتصـــاد بـدولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة (رئاسة الدورة الحالية [114]).	55
❖ كلمة معالي السيد/ أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية.	60

رابعاً:	الصفحة
❖ قائمة بأسماء السادة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول العربية.	64

أولاً: التقرير

تقرير
حول اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي
علـى المستـوى الـوزاري
الدورة العاديـة (114)
2 ربيع الأول 1446هـ - 5 سبتمبر/ أيلول 2024

أولاً: الافتتاح:

1- تنفيـذاً لقـرار المجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي رقـم (ق2428- د.ع 113 – 2024/2/15) بشـأن تأكيـد موعـد ومكـان انعقـاد الـدورة (114) للمجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي، عُقـدت الـدورة (114) للمجلـس علـى المسـتوى الـوزاري بتـاريخ 2024/9/5، وعلـى مسـتوى كبـار المسـؤولين بتـاريخ 2024/9/4، واجتمـاع اللجنـة الاقتصـادية بتـاريخ 2024/9/2، واجتمـاع اللجنـة الاجتماعيـة بتـاريخ 2024/9/1 بمقر الأمانة العامة.

2- شـارك فـي اجتمـاع المجلـس علـى المسـتوى الـوزاري ممثلـون عـن الـدول العربيـة، والمؤسسـات الماليـة العربية والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية، والأمانة العامة.

3- افتـتح الاجتمـاع عطوفـة/ دانـا الزعبـي – أمـين عـام وزارة الصـناعة والتجـارة والتمـوين بالمملكـة الأردنيـة الهاشـمية، التـي تولـت دولتهـا رئاسـة الـدورة (113) للمجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي. وألقـت سـعادتها كلمـة اسـتهلتها بالترحيـب بالسـادة الوفـود، وأشـارت إلـى انعقـاد الـدورة الحاليـة (114) للمجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي فـي ظـل ظـروف إقليميـة صـعبة، واسـتمرار العـدوان الإسـرائيلي الغاشـم وحـرب الإبـادة الجماعيـة بحـق الشـعب الفلسـطيني، ومـا خلّفـه مـن آثـار علـى كافـة الأصـعدة؛ ومنهـا التـداعيات السـلبية علـى اقتصـادات الـدول العربيـة. ودعـت سـعادتها إلـى المسـارعة بتكثيـف الجهـود لاسـتكمال وإطـلاق آليـات العمـل العربـي المشـترك وتعزيـز دور مؤسسـات جامعـة الـدول العربيـة. وتقـدمت بالشـكر إلـى أصـحاب المعـالي والسـعادة رؤسـاء وفـود الـدول العربيـة علـى التعـاون والجهـود المبذولـة لإنجـاح أعمـال الـدورة (113) للمجلـس. كمـا تقـدمت بالشـكر للأمانـة العامـة علـى جهودهـا فـي متابعـة تنفيـذ قـرارات الـدورة السـابقة للمجلـس، والتنظـيم الجيـد لأعمـال الـدورة الحاليـة. وفـي ختـام كلمتهـا، أعربـت عـن ثقتهـا بـأن رئاسـة دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة للـدورة الحاليـة للمجلـس سـتمثل إضـافة نوعيـة للجهـود المبذولـة فـي سـبيل تعزيـز العمـل العربـي المشـترك، ودعـت معـالي/ عبـد **الله** بـن طـوق المـري – وزيـر الاقتصـاد بدولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، لتسـلم رئاسـة الـدورة (114) للمجلـس الاقتصادي والاجتماعي، متمنيةً لمعاليه التوفيق والسداد.

4- تولـت دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة رئاسـة الـدورة (114) للمجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي، وألقـى معـالي/ عبـد **الله** بـن طـوق المـري – وزيـر الاقتصـاد بدولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، كلمـة اسـتهلها بالترحيـب بالسـادة الوفـود المشـاركين، وتقـدم بالشـكر والعرفـان للمملكـة الأردنيـة الهاشـمية علـى الجهـود المبذولـة لإنجـاح أعمـال الـدورة (113) للمجلـس. كمـا تقـدم بجزيـل الشـكر والتقـدير للأمانـة العامـة علـى الجهـود الاسـتثنائية المبذولـة فـي إعـداد وتنظـيم أعمـال الـدورة (114). وأعـرب معاليـه عـن

خالص شكره لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول العربية على حسن تعاونهم ودعمهم في إدارة أعمال الدورة الحالية للمجلس. وأشار معاليه إلى الظروف الاستثنائية الصعبة التي تشهدها المنطقة العربية؛ ومنها التحديات والأزمات الاقتصادية المتعددة، وأوضح أن صندوق النقد الدولي قد خفض توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار (0.2) نقطة مئوية منذ بداية العام الجاري 2024. كما أشار معاليه إلى التوترات الجيوسياسية المستمرة التي تمر بها المنطقة العربية؛ لاسيما الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهو الأمر الذي يفرض بذل المزيد من الجهود لتعزيز التقارب والتلاحم ودعم العمل العربي المشترك في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وأكّد على حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على مواصلة الجهود مع الدول العربية الشقيقة لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي. وأشار معاليه إلى أهمية الموضوعات المعروضة على جدول أعمال الدورة (114) للمجلس، والتي تشكّل أولويات للعمل وفرصة ثمينة لتعزيز التعاون بين الدول العربية للإسهام في دفع عجلة التنمية المستدامة وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، ولعل من أبرز هذه الموضوعات: تعزيز التجارة العربية البينية المشتركة، أهمية الاستثمار المباشر في تعزيز الاقتصادات العربية، أهمية تعزيز الدور الحيوي للمنظمات العربية المتخصصة، أهمية التعليم وتعزيز ثقافة القراءة، وإنشاء الوكالة العربية للدواء. كما أكّد معاليه في نهاية كلمته على تجديد التزام دولة الإمارات بدعم الاقتصاد الفلسطيني وتقديم كافة السبل لتحقيق ذلك.

5- ألقى معالي السيد/ أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية، كلمة استهلها بخالص التهنئة لدولة الإمارات العربية المتحدة على توليها رئاسة الدورة الحالية (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، متمنياً لها كل النجاح والتوفيق. كما توجه بالشكر للمملكة الأردنية الهاشمية على رئاستها للدورة (113) للمجلس وإدارتها الحكيمة لأعمالها. وأشار معاليه إلى مرور ما يقرب من عام على بداية الاعتداء الإسرائيلي الغاشم على دولة فلسطين؛ والذي لم يكن الأول من نوعه ولكنه بالتأكيد الأعنف والأكثر همجية والأشد انسلاخاً من القانون والأخلاق والإنسانية. كما أعرب عن قلقه الشديد من محاولات إسرائيل المستمرة في توسيع دائرة الصراع إلى دول الجوار تحت ذرائع وحجج صارت أبعادها الداخلية والحسابات السياسية الشخصية التي تحركها مكشوفةً للجميع؛ الأمر الذي قد يترتب عليه مخاطر حقيقية باندلاع حرب إقليمية ستكون بلا شك ذات عواقب وخيمة على المنطقة والعالم أجمع. وأشار معاليه إلى أهمية الموضوعات المعروضة على جدول أعمال الدورة (114) للمجلس؛ وفي مقدمتها "دعم الاقتصاد الفلسطيني" الذي يُعرض بشكل دوري في دورة سبتمبر من كل عام، منذ نحو الثلاثين عاماً، ولكنه يكتسب اليوم أهمية خاصة وأولوية واضحة. وأوضح معاليه أن السنوات الماضية لم تكن الأفضل عالمياً من زاوية مؤشرات التنمية الإنسانية؛ ومنها زيادة معدلات الفقر وهشاشة شبكات التوريد والتراجع البيئي والتغير المناخي. كما أشار أن المنطقة العربية قد تأثرت كثيراً بهذه المشكلات، وأن بعض الدول العربية قد تعطلت مسيرتها التنموية بسبب الصراع الداخلي كما الحال في السودان واليمن وليبيا. وأوضح معاليه أن تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في المنطقة العربية يتطلب نقلة نوعية في

التعامل مع بؤر الأزمات وانعدام الاستقرار كأولوية مُلحّة، كما تقتضي التحديات العالمية نظرة جديدة لجهود التكامل الاقتصادي العربي؛ التي تحتاج إلى تسريع وتكثيف يكون على مستوى التحديات القائمة، وكذلك ضرورة تفعيل الآليات العربية القائمة بما في ذلك تطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة.

6- أعطى معالي السيد رئيس الدورة الكلمة لأصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة رؤساء وفود الدول العربية، بناءً على طلبهم، وذلك وفقاً للترتيب التالي:

- معالي السيد/ علي بن أحمد الكواري – وزير المالية بدولة قطر.
- معالي السيد/ أمين سلام – وزير الاقتصاد والتجارة بالجمهورية اللبنانية.
- معالي السيد/ محمد محمد حزام الأشول – وزير الصناعة والتجارة بالجمهورية اليمنية.
- معالي المهندس/ حسن الخطيب – وزير الاستثمار والتجارة الخارجية بجمهورية مصر العربية.
- معالي السيد/ سمير عبيد – وزير التجارة وتنمية الصادرات بالجمهورية التونسية.
- سعادة الأستاذ/ خالد بن أبو بكر باوزير – وكيل وزارة المالية للعلاقات الدولية بالمملكة العربية السعودية.
- سعادة السفير/ حسام الدين آلا – سفير الجمهورية العربية السورية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
- سعادة السيد الفريق أول ركن مهندس/ عماد الدين مصطفى عدوي – سفير جمهورية السودان بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
- سعادة السفير/ محمد آيت وعلي – سفير المملكة المغربية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
- سعادة السفير/ د. قحطان طه خلف – سفير جمهورية العراق بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.

7- عقب انتهاء كلمات أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول العربية، أعطى معالي السيد رئيس الدورة الكلمة للسيد المهندس/ هاني سنبل – الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والرئيس التنفيذي بالإنابة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

ثانياً: إقرار جدول أعمال المجلس:

استعرض المجلس بنود مشروع جدول أعماله وأقره على النحو التالي:

❖ **البند الأول: تقرير الأمين العام:**

1- متابعة تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
2- نشاط الأمانة العامة فيما بين دورتي المجلس (113) و(114).

❖ **البند الثاني:**

الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (34) (جمهورية العراق: 2025).

❖ **البند الثالث:**

محور أعمال الدورة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.

❖ **البند الرابع:**

الاستثمار في الدول العربية.

❖ **البند الخامس:**

تجربة المملكة المغربية في قطاع البريد.

❖ **البند السادس:**

مبادرة الفضاء "مداك".

❖ **البند السابع: الموضوعات الاقتصادية الدورية:**

1- دعم الاقتصاد الفلسطيني.

2- الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2023.

❖ **البند الثامن: الموضوعات الواردة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية:**

1- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي للعام 2023.

2- متابعة تنفيذ البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي.

3- متابعة تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030.

4- متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية 2020-2040.

5- متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية 2018-2037.

❖ **البند التاسع:**

مقترح إنشاء بنك الإسكان والتعمير العربي.

❖ **البند العاشر:**

تطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة.

❖ **البند الحادي عشر:**

الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك.

❖ **البند الثاني عشر:**

مبادرة تحدي القراءة العربي التابعة لمؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

❖ **البند الثالث عشر:**

استراتيجية النهوض باللغة العربية تحت شعار "التمكين للغة العربية رمز هويتنا وأداة تنميتنا" وخطتها التنفيذية.

❖ **البند الرابع عشر:**

الاستراتيجية العربية للتعلّم مدى الحياة.

❖ **البند الخامس عشر:**

دور الدعم الاجتماعي في تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في التعلم.

❖ **البند السادس عشر:**

العقد العربي الثاني لمحو الأمية وتعليم الكبار 2025 – 2034.

❖ **البند السابع عشر:**

مبادرة الثقافة والمستقبل الأخضر.

❖ **البند الثامن عشر:**

إنشاء الوكالة العربية للدواء.

❖ **البند التاسع عشر:**

الأجهزة والهيئات المنبثقة عن مجلس وزراء الصحة العرب.

❖ **البند العشرون:**

إحداث مراكز تطوعية للشباب وللمتقاعدين لخدمة كبار السن.

❖ **البند الحادي والعشرون:**

التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية.

❖ **البند الثاني والعشرون:**

التنمية المستدامة.

❖ **البند الثالث والعشرون: تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان:**

أولاً: المجالس الوزارية:

- الدورة العادية (47) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب (مقر الأمانة العامة: 2024/2/28).
- الدورة العادية (60) لمجلس وزراء الصحة العرب (مدينة جنيف: 2024/5/26).
- الدورة غير العادية لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب (المملكة الأردنية الهاشمية: 2024/8/28).

ثانياً: اللجان:

- الاجتماع التاسع للجنة الدائمة لكودات البناء العربية (مقر الأمانة العامة: 10–2023/9/12).
- الدورة العادية (43) للجنة المرأة العربية على المستوى الوزاري (عبر تقنية الاتصال المرئي: 2024/2/29).

❖ **البند الرابع والعشرون:**

تأكيد موعد ومكان عقد الدورة العادية (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحديد موعد ومكان عقد الدورة العادية (116) للمجلس.

❖ **البند الخامس والعشرون:** ما يستجد من أعمال.

ثالثاً: بعد المناقشات، اعتمد المجلس القرارات المرفقة.

ثانياً: القرارات

قــرار
بشأن
تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (113) و (114)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (113) و(114)،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

الإحاطة علماً، مع التقدير، بتقرير الأمين العام حول تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس، ونشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (113) و(114).

(ق2429 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قــرار
بشأن
الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية
على مستوى القمة د.ع (34) (جمهورية العراق: 2025)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - قراري مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (280) د.ع (16) بتاريخ 2004/5/23، ورقم (605) د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2388) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31،
  - مذكرة منظمة العمل العربية رقم (431) بتاريخ 2024/6/25،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الإحاطة علماً بالموضوعات التالية المقترح تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (34):
   - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك.
   - التقدم المحرز في استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة الاتحاد الجمركي العربي.
   - إعلان مبادئ حول مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية.
   - الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل – المُحدّثة.
   - الموضوعات التي تقترحها الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، وفق معايير عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة.

2. دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة إلى موافاة الأمانة العامة بالموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي ترغب في إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي للدورة العادية (34) لمجلس الجامعة على مستوى القمة، وفقاً لآليات عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة العربية.

(ق2430 – د.ع 114 – 2024/9/5)

قــرار
بشأن
محور أعمال الدورة:
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (113) و(114)،
  - قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (883) د.ع (33) بتاريخ 2024/5/16،
  - قراري المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي رقم (2/1707) د.ع (80) بتاريخ 2007/9/6، ورقم (2411)، د.ع (113) بتاريخ 2024/2/15،
  - تقرير وتوصـــيات الاجتماع (44) للســـادة مدراء عموم الجمارك بالدول العربية الذي عقد بتاريخ 2024/2/28،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع (42) للجنة الاتحاد الجمركي العربي بمشاركة أعضاء لجنة التعريفة الجمركية العربية الموحدة خلال الفترة 28-2024/5/30،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع (57) للجنة التنفيذ والمتابعة الذي عقد خلال الفترة 11-2024/6/13،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع (16) للجنة الخبراء القانونيين المختصين بتطوير لائحة تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذي عقد خلال الفترة 2-2024/7/4،
  - تقرير وتوصـــيات الاجتماع (14) للجنة الفنية لقواعد المنشـــأ العربية الذي عقد خلال الفترة 5-2024/8/7،
  - تقرير وتوصـــيات الاجتماع (8) للجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية الذي عقد يومي 28-2024/8/29،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

أولاً: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

1. الطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بأية تحديثات للإجراءات أو القرارات ذات العلاقة بعملية التبادل التجاري، حتى يتسنى تعميمها على الدول الأعضاء، وذلك تطبيقاً لمبدأ الشفافية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

2. لجنة التنفيذ والمتابعة:

أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (57) للجنة التنفيذ والمتابعة الذي عقد خلال الفترة 11-2024/6/13.

ب. تكليف الأمانة العامة بمواصلة التعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية لإطلاق مرصد التجارة العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الدول الأعضاء بهذا الشأن.

3. قواعد المنشأ:

أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (14) للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية خلال الفترة 5-2024/8/7.

ب. تعليق المادة (14) من الأحكام العامة المعنونة بـ "حظر رد الرسوم الجمركية (الدروباك) أو الإعفاء منها"، لمدة ثلاث سنوات؛ لمنح فرصة للدول للنظر في الاستفادة من تطبيق تراكم المنشأ في إطار المنطقة، فضلاً عن إعداد الدراسات اللازمة بشأن إمكانية الإبقاء أو حذف المادة المشار إليها.

ج. الطلب من اللجنة الفنية لقواعد المنشأ المضي قُدماً في مراجعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وسرعة الانتهاء منها.

4. آلية تسوية المنازعات:

الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (16) للجنة الخبراء القانونيين المختصين بتطوير لائحة تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والذي عقد خلال الفترة 2-2024/7/4.

5. التعاون الجمركي:

أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (44) للسادة مدراء عموم الجمارك بالدول العربية، الذي عُقد بتاريخ 2024/2/28.

ب. حث الدول العربية على سرعة الانتهاء من إجراءات الانضمام لاتفاقية التعاون الجمركي العربي.

ج. الترحيب بإيداع دولة ليبيا وثائق التصديق على اتفاقية التعاون الجمركي العربي.

د. الترحيب بتوقيع دولة ليبيا على اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية – المُعدّلة.

هـ. حث الدول العربية على سرعة الانتهاء من إجراءات التوقيع والتصديق على اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية – المُعدّلة، حتى يتسنى دخولها حيز النفاذ.

ثانياً: تحرير التجارة في الخدمات:

1. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (8) للجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية الذي عقد يومي 28-2024/8/29.
2. حث الدول العربية التي تم اعتماد جداول التزاماتها النهائية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على سرعة استكمال إجراءات الانضمام لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
3. تكليف الأمانة العامة باستمرار التواصل مع المملكة العربية السعودية، باعتبارها رئيس المجموعة العربية في منظمة التجارة العالمية، لإنهاء عملية إخطار منظمة التجارة العالمية باتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

ثالثاً: الاتحاد الجمركي العربي:

1. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (42) للجنة الاتحاد الجمركي العربي بمشاركة أعضاء لجنة التعريفة الجمركية العربية الموحدة خلال الفترة 28-2024/5/30.
2. التأكيد على الدول الأعضاء إرسال جدول التعريفة الجمركية وفقاً للرسوم التي تم الاتفاق عليها (0% - 5% - 10% - 25%) وتحديد ما إذا كانت السلع مستثناة أو حساسة، وإرسال مرئياتها حول الآليات التعويضية في إطار الاتحاد الجمركي العربي.

رابعاً: برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس 2.0):

1. الإحاطة علماً بالأنشطة المُنفذّة بمشروع دعم الارتقاء بمنظومة التكامل الاقتصادي العربي، الذي يأتي ضمن مشاريع المرحلة الثانية من برنامج المساعدة من أجل التجارة (الأفتياس 2.0).
2. تثمين جهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لما قدّمته من دعم مادي من أجل تمويل حزمة من المشاريع والأنشطة، والتي من شأنها أن تسهم في تسهيل وتنمية التجارة في الدول العربية.
3. الطلب من الدول العربية مواصلة دعم برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس 2.0) لتنفيذ مزيد من برامج الدعم للدول العربية، بهدف تعزيز التجارة العربية البينية.

(ق2431 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قــرار
بشأن
الاستثمار في الدول العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (113) و(114)،
  - قراري المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي رقم (2308) د.ع (108) بتاريخ 2021/9/2، ورقم (2413) د.ع (113) بتاريخ 2024/2/15،
  - تقرير نتائج الاجتماع الثالث رفيع المســتوى للجنة الخبراء القانونيين والخبراء من الدول العربية، لمناقشــة المسودة النهائية من اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة، خلال الفترة 28-2024/7/30،
  - المذكرات الواردة من المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء لترشيح هيئة قضاة محكمة الاستثمار العربية،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

أولاً: اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة:

1. الإحاطة علماً بتقرير الاجتماع رفيع المســـتوى للجنة الخبراء القانونيين والخبراء من الدول العربية، الذي انعقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 28-2024/7/30 لمناقشـــة المســـودة النهائية من اتفاقية الاســـتثمار العربية الجديدة.
2. تكليف الأمانة العامة بالانتهاء من إعداد مشـــروع اتفاقية الاســـتثمار العربية الجديدة بصـــيغتها النهائية، وفق قرارات المجلس الصـــادرة في هذا الشـــأن، وذلك بعد دراســـة ومناقشـــة ملاحظات ومقترحات الدول الأعضـــاء، وإحالة هذا المشـــــروع إلى الدول العربية بوقت كاف قبل انعقاد الاجتماعات الفنية للجنة الخبراء القانونيين والخبراء من الدول العربية.
3. تكليف الأمانة العامة بعقد اجتماعات دورية للجنة الخبراء القانونيين والخبراء من الدول العربية للانتهاء من إعداد اتفاقية الاســـتثمار العربية الجديدة، وفقاً لتوصـــيات تقرير الاجتماع الثالث للجنة الخبراء، واســـتكمال الإجراءات المطلوبة؛ تمهيداً لعرض مسودة الاتفاقية بشكلها النهائي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة سبتمبر/ أيلول 2025.

ثانياً: تشكيل هيئة قضاة محكمة الاستثمار العربية:

1. تشكيل هيئة قضاة محكمة الاستثمار العربية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ 2025/2/16 وتنتهي في 2028/2/15، من السادة الأعضاء التالية أسماؤهم:

أ. **عضو أصيل:**

1- القاضي/ أحمد محمد محب عبد الحليم	جمهورية مصر العربية
2- القاضي/ الداه سيد يحي	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
3- القاضي/عيدروس محسن عطروش	الجمهورية اليمنية
4- القاضي/ ناصر سلطان محمد العسيري	دولة قطر
5- القاضي/ موسى صالح عبد المهدي	جمهورية العراق
6- القاضي/ خير الله مقداد	الجمهورية العربية السورية
7- القاضي / أحمد شورى	المملكة المغربية
8- القاضي / محمد سليمان اشتيان الضمور	المملكة الأردنية الهاشمية
9- القاضي/ عدنان عبد الكريم محمد شعيبي	دولة فلسطين
10- القاضي/ معصومة عبد الرسول عيسى	مملكة البحرين
11- القاضي/ سلطان بن حمد بن سالم السيابي	سلطنة عُمان
12-القاضي/ منصور عبد الرحمن القفاري	المملكة العربية السعودية

ب. **عضو احتياطي:**

1- القاضي/ تامر أمين محمود البتانوني	جمهورية مصر العربية
2- القاضي/ محمد المختار الشيخ	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
3- القاضي/ نبيل عبد الحبيب النقيب	الجمهورية اليمنية
4- القاضي/ على خميس خليفة السليطي	دولة قطر
5- القاضي/ بشار أحمد جاسم محمد	جمهورية العراق
6- القاضي/ حازم الوسي	الجمهورية العربية السورية
7- القاضي / رشيد الشائب	المملكة المغربية
8- القاضي/ إبراهيم نديم إبراهيم السلايطة	المملكة الأردنية الهاشمية
9- القاضي/ محمد يوسف محمد احشيش	دولة فلسطين
10- القاضي/ علي أحمد الكعبي	مملكة البحرين

2. يتم أداء اليمين من قبل أعضاء المحكمة الأصلاء والاحتياطين في 2025/2/16، لتبدأ محكمة الاستثمار العربية بتشكيلها الجديد ممارسة عملها فور انتهاء عمل الهيئة بتشكيلها الحالي.

ثالثاً: الدورة (21) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب:

حث الدول العربية والقطاع الخاص العربي على المشاركة بفعالية في أعمال الدورة (21) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، على أن يُحدد موعد ومكان انعقاده في وقت لاحق.

(ق2432 – د.ع 114 – 2024/9/5)

قــرار
بشأن
تجربة المملكة المغربية في قطاع البريد

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرتي المندوبية الدائمة للمملكة المغربية رقم (3496) بتاريخ 2024/7/16، ورقم (3982) بتاريخ 2024/8/18،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد المملكة المغربية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. تقديم الشكر للمملكة المغربية على ورقة العمل وتجربتها الخاصة بالمؤشر المتكامل للتنمية البريدية الصادر عن الاتحاد البريدي العالمي سنة 2023، ودعوة الأمانة العامة للجامعة إلى تعميم هذه التجربة على الدول العربية للاستفادة منها.

2. دعوة الدول العربية الراغبة إلى الاستفادة من الدورات التدريبية التي ينظمها بريد المغرب بالتنسيق مع الاتحاد البريدي العالمي في مجال الأمن البريدي وجرائم الملكية الفكرية الدولية والبضائع الخطيرة المنقولة عبر البريد.

(ق2433 – د.ع 114 – 2024/9/5)

قــرار
بشأن
مبادرة الفضاء "مداك"

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية رقم (46–346) بتاريخ 2024/7/22.
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد المملكة العربية السعودية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

الإشادة بالجهود المبذولة من قبل وكالة الفضاء السعودية في تنظيم وإعلان الفائزين بمسابقة الفضاء "مداك" للطلبة على مستوى العالم العربي، والهادفة لتعزيز وتنمية المواهب وإثراء المحتوى العربي بعلوم الفضاء والجاذبية الصُغرى، والتي ستُتوج بإرسال المشاركات الفائزة إلى محطة الفضاء الدولية مطلع العام القادم، مؤكدةً بذلك ريادة المملكة العربية السعودية في دعمها للطلبة في العالم العربي في مجالات الفضاء.

(ق2434 – د.ع 114 – 2024/9/5)

قــرار
بشأن
دعم الاقتصاد الفلسطيني

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (113) و (114)،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1244) د.ع (56) بتاريخ 1995/9/13،
  - تقرير الأمانة العامة حول "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للعدوان الإسرائيلي الغاشم على الأراضي الفلسطينية المحتلة"،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وإذ يوجه الشكر إلى الدول العربية التي تُقدّم كافة أشكال الدعم والمساعدة لمواجهة آثار العدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين والمساعدة في التخفيف من حدة الأزمة المالية ودعم صموده،**
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد دولة فلسطين،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الإشادة بالمواقف العربية والشعبية الداعمة للقضية الفلسطينية والمُندّدة بجريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، ودعوة الدول العربية الأعضاء إلى استمرار جهودهم لوقف جرائم الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وإرهاب المستوطنين الإسرائيليين المسلحين وهدمهم وحرقهم وتدميرهم لمنازل المواطنين الفلسطينيين ومزارعهم وممتلكاتهم والمنشآت الاقتصادية والمركبات الخاصة والتجارية، والتضييق على العُمّال الفلسطينيين وعدم تعويضهم عن الأضرار الناتجة عن ذلك، وقرصنة أموال الشعب الفلسطيني، وما خلّفتها هذه الجرائم من أضرار وخسائر فادحة في الأرواح والمباني، وتراجع عجلة الاقتصاد وارتفاع معدل البطالة وزيادة نسبة الفقر.
2. دعوة الأمانة العامة إلى استمرار اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ البند رقم (15) من القرار رقم (816) د.ع (32) بتاريخ 2023/5/19، الصادر عن القمة التي عقدت في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وكذلك البند رقم (32) من القرار رقم (854) د.ع (33) بتاريخ 2024/5/16، الصادر عن القمة التي عقدت في مملكة البحرين، الذي نص على: "التأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الاسرائيلي ونظامه الاستعماري هي إحدى الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وتحقيق السلام، ودعوة جميع الدول والشركات والمؤسسات والأفراد إلى وقف جميع أشكال التعامل مع منظومة الاحتلال الاستعماري الاسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون الدولي والواردة في قاعدة البيانات التي أصدرها مجلس حقوق الانسان بتاريخ

2023/6/30، بما يشمل حظر دخول المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين إلى الدول، وتحميل هذه الشركات تبعات العمل غير القانوني الذي تقوم به".

3. العمل على تنفيذ خطة الاستجابة الطارئة التي أعدتها دولة فلسطين للتصدي لتداعيات العدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين، وجريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال في قطاع غزة، ودعوة الدول والمنظمات ووكالات التنمية والصناديق الوطنية والدولية ذات الصلة، للمساهمة في تمويل وتنفيذ هذه الخطة، بالتنسيق مع دولة فلسطين.
4. دعوة الدول العربية الأعضاء إلى ضرورة تقديم الدعم العاجل للأسر المتضررة من العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية، من خلال تقديم المساعدات الطارئة، وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة/ قطاع الشؤون الاجتماعية؛ بناءً على تقييم الاحتياجات للأسر، وكذلك بناءً على المعايير الخاصة التي تم تحديدها من وزارة التنمية الاجتماعية، وذلك عبر عقد اتفاقات ثنائية مع وزارة التنمية الاجتماعية.
5. الطلب من الأمانة العامة/ قطاع الشؤون الاجتماعية التنسيق مع الدول العربية والمنظمات والمؤسسات الدولية والوطنية وبالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية لإغاثة عشرات آلاف الأطفال الفلسطينيين الأيتام من خلال تقديم خدمات (الطعام، الصحة، التعليم، الملابس وغيرها)، والدعوة لإيلاء اهتمام كبير خاص بتركيب الأطراف الصناعية وغيرها من احتياجات الاطفال مبتوري الأطراف في أقرب وقت.
6. دعوة الدول العربية الاعضاء الى إغاثة العمال الفلسطينيين الذين يضطهدهم جيش الاحتلال الإسرائيلي ويمنعهم من العمل ويصادر حقوقهم منذ بداية العدوان على قطاع غزة، وذلك عبر وضع آليات وترتيبات ثنائية مع وزارة العمل الفلسطينية، وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة/ قطاع الشؤون الاجتماعية.
7. دعوة الدول العربية الأعضاء إلى المساعدة في دعم طلاب فلسطين من خلال زيادة عدد المنح المقدمة من الدول الشقيقة ومؤسسات التعليم العالي فيها بواقع خمسة آلاف منحة دراسية سنويًا وتوجيه الجزء الأكبر من المنح الجامعية لطلبة قطاع غزة، خاصة بعد فقدان معظمهم مصدر التمويل من ذويهم في القطاع، بما يشمل رسوم دراسية ورسوم معيشة والعمل على استيعاب طلبة قطاع غزة، ممن استطاعوا الخروج من القطاع، كطلبة زائرين مجانًا لدراسة بعض المساقات، وذلك لحين انتهاء العدوان وعودتهم إلى جامعاتهم مع استمرارية التشبيك بين جامعات الدول الأعضاء لاستهداف الطلبة الفلسطينيين والخريجين من قطاع غزة في برامج مخصصة الكترونية، وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة/ قطاع الشؤون الاجتماعية.
8. دعم الدول العربية الأعضاء للصادرات الفلسطينية، من خلال عمل اتفاقات ثنائية مع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ووزارة الصناعة الفلسطينية لوضع برامج وتسهيلات تدعم توجيه الصادرات الفلسطينية إلى الاسواق العربية خاصة في موضوع مطابقة المواصفات والمقاييس، وتقديم الدول العربية الأعضاء التسهيلات للمشاركة الفلسطينية في المعارض خاصة من خلال تخصيص مساحة مجانية لمشاركة الشركات الفلسطينية في معارض الدول العربية.
9. دعوة الدول العربية الأعضاء إلى إعطاء أسعار تفضيلية للمواد الخام والسلع الجاهزة للمستورد الفلسطيني، من خلال إجراءات تحفيزية تحث فيها الدول العربية القطاع الخاص لديها، بالإضافة إلى تحفيزهم على الاستثمار في دولة فلسطين والاستفادة من حوافز قانون الاستثمار الفلسطيني.

10. دعوة الدول العربية الأعضاء للتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، من خلال ترتيبات واتفاقات ثنائية لدعم المنشآت الصغيرة والمتضررة في قطاع غزة والضفة الغربية نتيجة العدوان الاسرائيلي منذ السابع من اكتوبر، وذلك بناءً على تحديد الاحتياجات سواء من معدات أو دعم أجور للعاملين وغيرها، وذلك لإعادة إنعاش هذه المنشآت الصغيرة ضمن سوق العمل الفلسطيني؛ علماً أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل حوالي 98% من الاقتصاد الفلسطيني.
11. دعوة المجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات والمؤسسات العربية كل في مجال اختصاصه إلى وضع آليات لتنفيذ القرارات الصادرة بهدف دعم الاقتصاد الفلسطيني.
12. اعتماد مشروع "إنقاذ الحياة" للفئات الفقيرة بقطاع غزة (مرفق)، والذي يشمل الفئات الأكثر تضرراً نتيجة للعدوان الإسرائيلي الغاشم، بمن فيهم كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأسر التي تعيلها النساء، ويشمل كذلك برنامج الطوارئ النقدي للأسر المتأثرة بالحرب، والعمل على تنفيذه بالتنسيق مع الأمانة العامة/ قطاع الشؤون الاجتماعية.
13. الدعوة لمتابعة وتنفيذ البيان الختامي والنتائج الصادرة عن مؤتمر القدس رفيع المستوى، الذي عقد تحت شعار "صمود وتنمية" في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عام 2023، والتأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول العربية والمنظمات والمؤسسات والصناديق العربية والإسلامية إلى ترجمة الدعم العربي لمدينة القدس إلى تدخلات عملية تشمل توفير الدعم والتمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في إطار خطة التدخلات التنموية 2023–2025 التي قدمتها دولة فلسطين لمؤتمر القدس رفيع المستوى وفق خطتها القطاعية التنموية لإنقاذ مدينة القدس وحماية مقدساتها ودعم صمود المقدسيين.
14. دعوة الدول العربية الأعضاء إلى عمل الإجراءات الداخلية والآليات اللازمة لديها لتنفيذ الفقرة (7) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2350) د.ع (110) بتاريخ 2022/9/1، بشأن وضع الإجراءات العاجلة لتعزيز صمود مدينة القدس، من خلال التبرع بقيمة أصغر عملة نقدية محلية تضاف على فاتورة الهاتف الثابت والمحمول لمشتركي الخدمة في الدول العربية، وتفويض البنك الإسلامي للتنمية بإدارة هذه التبرعات من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج تنموية في القدس.

(ق2435 – د.ع 114 – 2024/9/5)

مرفق

State of Palestine

Ministry of Social Development

ملخص مشروع
إنقاذ الحياة

المساعدات الاجتماعية الشاملة الطارئة في قطاع غزة

مقدمة وتحديات

لقد أثر العدوان المستمر في قطاع غزة بشكل كبير على الفئات الهشة، بما في ذلك كبار السن، والأفراد ذوي الإعاقة، والأسر التي ترأسها نساء. هذه الفئات معرضة بشكل خاص للفقر والإقصاء الاجتماعي، والذي تفاقم بفعل عدم الاستقرار في المنطقة. على الرغم من الرغبة السياسية للحكومة الفلسطينية لتطوير نظام حماية اجتماعية شامل، فإن القيود المالية الشديدة تعيق الوصول لجميع الفئات الهشة، خاصة في قطاع غزة.

واستنادًا إلى خطة الحكومة الفلسطينية للإغاثة الطارئة التي تم تقديمها في اجتماع القمة العربية في دولة البحرين المنعقدة بشهر أيار 2024، والتي تهدف إلى توفير حلول مستدامة للفئات الهشة والمتضررة من الأزمات المتكررة، تلتزم الحكومة بتحقيق نظام حماية اجتماعية قائم على الحقوق. هذا النظام يستهدف التخفيف من المعاناة المتزايدة الناتجة عن العدوان في غزة، وخاصة للفئات الأكثر هشاشة ككبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر التي ترأسها نساء، والذين هم في أمس الحاجة إلى الدعم الاجتماعي والاقتصادي.
قبل العدوان الحالي، ومع ارتفاع معدلات الفقر،كان يحصل جزء بسيط من هذه الفئات على شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، خاصة النساء المسنات والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أدى العدوان إلى ازدياد هشاشة هذه الفئات خاصة في غزة، حيث معظم المقيمين فيها مسجلين في السجل الاجتماعي الوطني. وتحتاج هذه الفئات إلى استمرار الحماية الاجتماعية بسبب عدم مقدرتها على استعادة سبل العيش والوصول إلى فرص العمل.

التزام الحكومة الفلسطينية بالحماية الاجتماعية

في شهر ايلول 2023، اتخذت الحكومة الفلسطينية، عن طريق وزارة التنمية الاجتماعية، خطوة هامة نحو إقامة نظام حماية اجتماعية يعتمد على الحقوق من خلال تقديم سياسات توفر مستحقات اجتماعية فردية للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة وكبار السن فوق 65 عامًا ممن ليس لديهم مصادر دخل أخرى. تؤكد هذه السياسات التزام الحكومة الأوسع لضمان الدعم العادل على مدار الحياة.

تستند المساعدات الجديدة إلى استراتيجيات سابقة تهدف إلى إنشاء قاعدة حماية اجتماعية لأكثر الفئات تهميشاً. يتم تمويل هذه المساعدات في الضفة الغربية من خلال آلية PEGASE التابعة للاتحاد الأوروبي، بالتعاون الفني من منظمة العمل الدولية. أما التمويل لغزة فهو محدود نسبياً بسبب القيود المالية والإدارية. لذا فان الدعم الخارجي ضروري لإيصال هذه المساعدات إلى غزة، لضمان معيشة الفئات المهمشة، والحفاظ على التماسك الاجتماعي.

الملائمة مع الأولويات الوطنية والدولية

تتوافق المساعدات الاجتماعية المقترحة مع أجندة السياسة الوطنية للحكومة الفلسطينية، وإستراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية (2024–2030)، والإستراتيجية الوطنية لكبار السن (2021–2026). تركز هذه الأولويات على توسيع وتعزيز سياسات الحماية الاجتماعية، كما تساهم هذه المساعدات بالإطار التعاوني المستدام للأمم المتحدة 2023–2025 (UNSDCF) ، الذي يركز على الوصول لخدمات اجتماعية مستدامة وشاملة وعالية الجودة بشكل متساوي.

وعلى الصعيد الدولي، صادقت دولة فلسطين على عدة اتفاقيات تؤكد حق الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاتفاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أن المساعدات المقترحة صممت بناء على هذه الالتزامات، لتوفير الدعم الأساسي لأكثر الفئات هشاشة في غزة.

الأثر المتوقع

يهدف المشروع إلى تقديم دخل مستدام لكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر التي ترأسها نساء في غزة. وسيتم تنفيذه على مرحلتين:

1. **المرحلة الأولى:** ستقدم المساعدات الاجتماعية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة، إلى جانب التحويلات النقدية الطارئة للأسر المتأثرة بالحرب في غزة. تم بناء النموذج والتكلفة بناءً على النموذج الناجح الذي تم تنفيذه في الضفة الغربية، لضمان المساواة بين المنطقتين.
2. **المرحلة الثانية:** تقدم المرحلة الثانية بدلاً اجتماعياً جديداً للأسر التي ترأسها نساء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، من الذين تم استبعادهم من برامج الحماية الاجتماعية سابقاً.

من المتوقع أن تحسن هذه المعايير حياة عشرات الآلاف من الأفراد، وتقلل من الفقر والإقصاء الاجتماعي، وتعزز التماسك الاجتماعي في غزة. وفيما يلي التكاليف المتوقعة المرتبطة بهذه المبادرات:

البرنامج	عدد المستفيدين	التكلفة الشهرية (بالدولار الأمريكي)	التكلفة الربعية (دولار امريكي)	التكلفة السنوية (دولار أمريكي)
مستحقات الإعاقة الشديدة	50,000	3,400,000	10,200,000	40,800,000
مستحقات كبار السن	30,000	2,100,000	6,300,000	25,200,000
برنامج الطوارئ النقدي للأسر المتأثرة بالحرب	300,000			82,000,000
الأسر التي ترأسها نساء والأسر التي لديها أمراض مزمنة	6,870	620,000	1,860,000	7,440,000

الحوكمة وآليات التمويل

سيشرف على تنفيذ المشروع صندوق المساعدات الاجتماعية، المدار من قبل الحكومة الفلسطينية بمساعدة فنية من منظمة العمل الدولية. وستقوم وزارة التنمية الاجتماعية بإدارة هذه المساعدات تبعاً للحوكمة الحالية لضمان الشفافية والمساءلة. سيتم تمويل المشروع من خلال عدة طرق، بما في ذلك المساعدة المالية المباشرة للحكومة الفلسطينية، والمساعدة غير المباشرة عبر الوكالات الأممية، والتنفيذ المباشر من قبل المنظمات غير الحكومية الشريكة.

إدارة المشروع، الإشراف، والتقييم

سيقود هذا المشروع لجنة توجيهية فنية، تضم ممثلين من وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة المالية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء التنمويين. ستضمن هذه اللجنة التصميم والتنسيق الفعال ومراقبة مبادرات الحماية الاجتماعية. سيدعم نجاح المشروع من خلال مراقبة وتقييم دقيقين، وفقاً للمعايير الدولية. وسيتم تقديم تقارير دورية لتقدم المشروع تهدف إلى تسليط الضوء على أثره على المستفيدين، واستخدام الأموال، والمجالات التي تحتاج إلى تحسين.

الخاتمة

تعد المساعدات الاجتماعية العالمية الطارئة والمعتمدة على الحقوق في قطاع غزة ضرورية لدعم أكثر الفئات هشاشة في المنطقة. يهدف المشروع إلى توفير الإغاثة الفورية وتعزيز التماسك الاجتماعي طويل الأمد والاستقرار من خلال التوافق مع الأولويات الوطنية والدولية وتطبيق آليات حوكمة وتمويل قوية. إن نجاح تنفيذ هذا المشروع سيكون نموذجاً لتوسيع الحماية الاجتماعية في المناطق المتأثرة بالأزمات، وضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب.

معلومات الاتصال

الاسم	المسمى الوظيفي	رقم الجوال	البريد الالكتروني
معالي الدكتورة سماح حمد	وزيرة التنمية الاجتماعية	0598943344	minister@mosd.gov.ps
منال توفيق	مدير عام التخطيط وإدارة المساعدات	0598818603	mtawfeeq@mosd.gov.ps
رنا ريادي	المنسق الفني لمكتب الوزيرة	0598882211	Rana.riady@mosd.gov.ps
هاني العالول	مدير مكتب معالي الوزيرة	0599762762	h.aloul@mosd.gov.ps

قــرار
بشأن
الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك
لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2024

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة صندوق النقد العربي بشأن القضايا المقترح إدراجها ضمن الخطاب العربي الموحد لعام 2024، والذي ستلقيه المجموعة العربية في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين المقرر عقدها خلال شهر أكتوبر/ تشرين أول القادم،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

دعوة الدول الأعضاء لتقديم ملاحظاتها على مشروع الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2024، وذلك في موعد أقصاه 1 أكتوبر/ تشرين أول 2024، تمهيداً لإدراجها في الخطاب العربي الموحد.

(ق2436 – د.ع 114 – 2024/9/5)

قــرار
بشأن
تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي للعام 2023

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم (1452) بتاريخ 2024/7/17،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2399) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31،
  - الملخص التنفيذي الخاص بتقرير الأمن الغذائي العربي لعام 2023،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات المنظمة العربية للتنمية الزراعية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الإحاطة علماً بتقرير أوضـــاع الأمن الغذائي العربي لعام 2023، وتقديم الشــكر إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية على قيامها بتطوير محتويات التقرير ليشـمل كافة المحاور الرئيسـية للأمن الغذائي، وخاصـةً محور إتاحة الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، والاستفادة منه، واستقراره واستدامته، وكذلك تضمينه التغيرات المناخية والسياسية والاقتصادية على أوضاع الأمن الغذائي العربي.

2. دعوة الدول العربية لتزويد المنظمة بكافة البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالأمن الغذائي والمُضـــمّنة بالاســتمارة الخاصــة بإعداد التقرير، في المواعيد المُحدّدة، لتمكينها من إصــدار التقرير وتضــمينه بالبيانات الضرورية في المواعيد المُحدّدة.

3. تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتقديم تقرير دوري للمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي حول هذا الموضوع، في دورة سبتمبر/ أيلول من كل عام.

(ق2437 – د.ع 114 – 2024/9/5)

قــرار
بشأن
متابعة تنفيذ البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم (1452) بتاريخ 2024/7/17،
  - قــراري المجلــس الاقتصــادي والاجتمــاعي رقــم (2280) د.ع (106) بتــاريخ 2020/9/3، ورقــم (2423) د.ع (113) بتاريخ 2024/2/15،
  - التقريــر الــذي أعدتــه المنظمــة العربيــة للتنميــة الزراعيــة بشــأن متابعــة تنفيــذ البرنــامج العربــي لاستدامة الأمن الغذائي،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات المنظمة العربية للتنمية الزراعية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الإحاطــة علمــاً بــالجهود التــي تبــذلها المنظمــة العربيــة للتنميــة الزراعيــة فــي تنفيــذ البرنــامج العربــي لاستدامة الأمن الغذائي، وتسجيل الارتياح لمستوى التقدم المُحرز في تنفيذه.

2. دعــوة الــدول لتقــديم الــدعم اللوجيســتي الــلازم لتنفيــذ بــرامج وأنشــطة وخطــط عمــل المنظمــة العربيــة للتنمية الزراعية، والمتعلقة بالبرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي.

3. دعــوة المنظمــات الرديفــة ومؤسســات وصــناديق التمويــل العربيــة والإقليميــة والدوليــة لتقــديم الــدعم الفنــي والمالي اللازم للمنظمة لمساعدتها في تنفيذ البرامج والأنشطة المُضمّنة بالبرنامج.

4. تكليــف المنظمــة العربيــة للتنميــة الزراعيــة بتقــديم تقريــر دوري للمجلــس الاقتصــادي والاجتمــاعي حــول هذا الموضوع، في دورة سبتمبر/ أيلول من كل عام.

(ق2438 – د.ع 114 – 2024/9/5)

قــرار
بشأن
متابعة تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم (1452) بتاريخ 2024/7/17،
  - قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة القرار رقم (796) د.ع (31) بتاريخ 2022/11/2،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2422) د.ع (113) بتاريخ 2024/2/15،
  - التقرير الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية بشأن متابعة تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات المنظمة العربية للتنمية الزراعية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الإحاطة علماً بالجهود التي تبذلها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030، وتسجيل الارتياح لمستوى التقدم المُحرز في تنفيذ الاستراتيجية.

2. دعوة الدول لتقديم الدعم اللوجيستي اللازم لتنفيذ برامج وأنشطة وخطط عمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمتعلقة باستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030.

3. دعوة المنظمات الرديفة ومؤسسات وصناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية لتقديم الدعم الفني والمالي اللازم للمنظمة لمساعدتها في تنفيذ البرامج والأنشطة المُضمّنة بالاستراتيجية.

4. تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتقديم تقرير دوري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول هذا الموضوع، في دورة سبتمبر/ أيلول من كل عام.

(ق2439 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قــرار
بشأن
متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية 2020-2040

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم (1452) بتاريخ 2024/7/17،
  - قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة القرار رقم (799) د.ع (31) بتاريخ 2022/11/2،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2421) د.ع (113) بتاريخ 2024/2/15،
  - التقرير الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية بشأن متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية 2020-2040،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات المنظمة العربية للتنمية الزراعية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الإحاطة علماً بالجهود التي تبذلها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تنفيذ الاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية 2020-2040، والإشادة بمستوى التقدم المُحرز في تنفيذها.

2. دعوة الدول للاستفادة من الاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية 2020-2040، كوثيقة استرشادية عند إعداد استراتيجياتها الوطنية، وكذلك دعوتها لتقديم الدعم اللوجيستي اللازم لتنفيذ برامج وأنشطة وخطط عمل المنظمة المتعلقة بالاستراتيجية.

3. الطلب من المنظمة العمل على تقديم الدعم الفني اللازم للدول التي ترغب بتحديث استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالمراعي والغابات، وكذلك الدول الرغبة بوضع استراتيجيات للمرة الأولى في مجال استدامة الغابات والمراعي.

4. دعوة المنظمات الرديفة ومؤسسات وصناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية لتقديم الدعم المالي اللازم للمنظمة لمساعدتها في تنفيذ البرامج والأنشطة المُضمّنة بالاستراتيجية.

5. تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتقديم تقرير دوري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول هذا الموضوع، في دورة سبتمبر/أيلول من كل عام.

(ق2440 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قــرار
بشأن
متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية 2018-2037

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم (1452) بتاريخ 2024/7/17،
  - قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة القرار رقم (694) د.ع (28) بتاريخ 2017/3/29،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2420) د.ع (113) بتاريخ 2024/2/15،
  - التقرير الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية بشأن متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للأحياء المائية 2018-2037،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات المنظمة العربية للتنمية الزراعية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الإحاطة علماً بالجهود التي تبذلها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تنفيذ الاستراتيجية العربية للأحياء المائية 2018-2037، وتسجيل الارتياح لمستوى التقدم المُحرز في تنفيذها.

2. دعوة الدول لتقديم الدعم اللوجيستي اللازم لتنفيذ برامج وأنشطة وخطط عمل المنظمة المتعلقة بالاستراتيجية العربية للأحياء المائية 2018-2037.

3. دعوة المنظمات الرديفة ومؤسسات وصناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية لتقديم الدعم المالي اللازم لمساعدتها في تنفيذ البرامج والأنشطة المُضمّنة بالاستراتيجية.

4. تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتقديم تقرير دوري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول هذا الموضوع، في دورة سبتمبر/ أيلول من كل عام.

(ق2441 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قــرار
بشأن
مقترح إنشاء بنك الإسكان والتعمير العربي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - قــراري المجلــس الاقتصــادي والاجتمــاعي رقــم (2390) د.ع (112) بتــاريخ 2023/8/31، ورقــم (2418) د.ع (113) بتاريخ 2024/2/15،
  - قرارات مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دوراته العادية (38) و(39) و(40)،
  - الرؤيــة المُقدّمــة مــن اتحــاد المصــارف العربيــة حــول إنشــاء بنــك الإســكان والتعميــر العربــي، وكــذلك الرد الوارد من صندوق النقد العربي حول هذا الموضوع،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وإذ يُثمّن مبادرة الجمهورية التونسية لإنشاء بنك الإسكان والتعمير العربي،**
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد الجمهورية التونسية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. التأكيد على قيام الأمانة العامة بتوضيح الآلية والإجراءات المتبعة لإنشاء المؤسسات المالية العربية، وعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.

2. تكليف الأمانة العامة بتشكيل فريق من المختصين يضم في عضويته الجمهورية التونسية (صاحبة المقترح) ومن يرغب من الدول العربية، وصندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية وممثلين عن مؤسسات التمويل العربية، لدراســة وثيقة مقترح "إنشــاء بنك الإســكان والتعمير العربي"، ومتطلبات ذلك في ضــوء الملاحظات الواردة من الدول العربية وعدد من مؤسســات التمويل في هذا الشــأن، ومن ثم تعميم نتائج عمل الفريق على الدول الأعضــاء لإبداء ملاحظاتها، تمهيداً لعرض الموضــوع على المجلس الاقتصــادي والاجتماعي في دورة قادمة.

(ق2442 – د.ع 114 – 2024/9/5)

قــرار
بشأن
تطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مــذكرتي المندوبيــة الدائمــة لدولــة الإمــارات العربيــة المتحــدة رقــم (151) بتــاريخ 2024/7/31، ورقم (154) بتاريخ 2024/8/11،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد دولة الإمارات العربية المتحدة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الترحيــب بالمبــادرة المُقدّمــة مــن دولــة الإمــارات العربيــة المتحــدة حــول تطــوير أداء المنظمــات العربيــة المتخصصة.

2. تكليــف الأمانــة العامــة بــدعوة فريــق مــن الخبــراء والمختصــين مــن الــدول العربيــة ومــن المنظمــات العربيــة المتخصصــة، لمناقشــة تطــوير أداء المنظمــات العربيــة المتخصصــة فــي ضــوء ورقــة العمــل المُقدّمة من دولة الإمارات العربية المتحدة.

3. إحالــة تقريــر بنتــائج أعمــال فريــق الخبــراء والمختصــين إلــى فريــق العمــل الثالــث المعنــي بتطــوير العمــل الاقتصــادي والاجتمــاعي العربــي المشــترك، لإعــداد تقريــر نهــائي فــي هــذا الشــأن يــتم رفعــه إلــى الــدورة (116) للمجلــس الاقتصــادي والاجتمــاعي، ومــن ثــم رفعــه إلــى اللجنــة مفتوحــة العضــوية لتطوير العمل العربي المشترك، ثم مجلس الجامعة لاعتماده.

(ق2443 – د.ع 114 – 2024/9/5)

قــرار
بشأن
الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (113) و(114)،
  - تقرير الأمانة العامة حول المشاركة في اجتماعات المجالس التشريعية للمنظمات العربية المتخصصة، وذلك خلال الفترة بين دورتي المجلس (113) و(114)،
  - تقرير وقرارات اجتماع الدورة العادية (56) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام، خلال الفترة 22-2024/4/24،
  - تقرير وتوصيات اجتماع الدورة العادية (33) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة، خلال الفترة 7-2024/7/11،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الإحاطة علماً بتقرير الأمانة العامة حول المشاركة في اجتماعات المجالس التشريعية للمنظمات العربية المتخصصة، وذلك خلال الفترة بين دورتي المجلس (113) و(114).
2. الموافقة على تقرير وقرارات الدورة العادية (56) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام، التي عقدت خلال الفترة 22-2024/4/24، بمقر الأمانة العامة.
3. الموافقة على تقرير وتوصيات الدورة العادية (33) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة، المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي عقدت خلال الفترة 7-2024/7/11، بمقر الأمانة العامة.
4. الموافقة على تقرير وتوصيات اجتماع اللجنة الفنية المعنية بدراسة الأنظمة الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة"، الذي عُقد بتاريخ 2024/7/7 بمقر الأمانة العامة، والمرفق بوثيقة تقرير وتوصيات الدورة العادية (33) للجنة المنظمات.
5. الموافقة على موازنات المنظمات العربية المتخصصة للعام المالي 2025-2026، على النحو التالي:

بالدولار الأمريكي

اسم المنظمة	الموازنة المُقدّمة من المنظمة		ما أوصت به اللجنة		
	2025	2026	مصادر تمويل الموازنة	2025	2026
المنظمة العربية للتنمية الإدارية	3,750,000	3,750,000	مساهمات الدول	400,000	400,000
			التمويل الذاتي	3,350,000	3,350,000
			الإجمالي	3,750,000	3,750,000
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	11,100,000	11,100,000	مساهمات الدول	9,000,000	9,000,000
			التمويل الذاتي	1,600,000	1,600,000
			من الاحتياطي العام	500,000	500,000
			الإجمالي	11,100,000	11,100,000
منظمة العمل العربية	4,200,000	4,200,000	مساهمات الدول	3,900,000	3,900,000
			التمويل الذاتي	300,000	300,000
			الإجمالي	4,200,000	4,200,000
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	8,200,000	8,200,000	مساهمات الدول	6,200,000	6,200,000
			التمويل الذاتي	2,000,000	2,000,000
			الإجمالي	8,200,000	8,200,000
الهيئة العربية للطاقة الذرية	2,030,000	2,030,000	مساهمات الدول	2,000,000	2,000,000
			التمويل الذاتي	30,000	30,000
			الإجمالي	2,030,000	2,030,000
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين	4,750,000	4,750,000	مساهمات الدول	3,625,000	3,625,000
			التمويل الذاتي	1,125,000	1,125,000
			الإجمالي	4,750,000	4,750,000
المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)	7,500,000	7,500,000	مساهمات الدول	5,100,000	5,100,000
			التمويل الذاتي	2,400,000	2,400,000
			الإجمالي	7,500,000	7,500,000
المنظمة العربية للطيران المدني	1,722,000	1,794,000	مساهمات الدول	1,200,000	1,200,000
			التمويل الذاتي	522,000	594,000
			الإجمالي	1,722,000	1,794,000
المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى	2,638,430	2,638,430	مساهمات الدول	2,638,430	2,638,430
المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات	2,050,000	2,050,000	مساهمات الدول	1,300,000	1,300,000
			التمويل الذاتي	750,000	750,000
			الإجمالي	2,050,000	2,050,000

6. بشأن متابعة الفقرة (8) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2400) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31، يتم إرجاء موضوع "إنشاء وتمويل المركز العربي للآثار والتراث الحضاري بمدينة تيبازة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" إلى دورة لاحقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

7. الطلب من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) اتخاذ الإجراءات اللازمة للإعلان فوراً عن شغور منصب المدير العام المساعد للمنظمة، وعلى ألا تتحمل الدول العربية أية أعباء مالية إضافية.

8. الموافقة على إنشاء مكتب إقليمي للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "أكساد"، في كل من المملكة العربية السعودية، ودولة فلسطين، على أن تتحمل كل دولة كافة التكاليف المتعلقة بإنشاء المكتب لديها.

(ق2444 – د.ع 114 – 2024/9/5)

قــرار
بشأن
مبادرة تحدي القراءة العربي
التابعة لمؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية
بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

—

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مـذكرتي المندوبيــة الدائمــة لدولــة الإمــارات العربيــة المتحــدة رقـم (29–132) بتــاريخ 2024/7/4، ورقم (40–163) بتاريخ 2024/8/15،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد دولة الإمارات العربية المتحدة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الترحيب بمبادرة تحدي القراءة العربي، وتقديم الشكر لمؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، لإطلاقها لهذه المبادرة المعرفية الثقافية الخلّاقة.

2. الطلب من الأمانة العامة للجامعة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) التعاون مع المعنيين بمبادرة تحدي القراءة العربي، لتنفيذها وفق الخطوات المُحدّدة لذلك.

3. حث الوزارات المعنية بالتعليم في الدول العربية على اعتماد مبادرة تحدي القراءة العربي، والنظر في تبنيها كمنهج تعليمي، والعمل على نشرها وتقديم الدعم لها ما أمكن ذلك.

4. تكليف الأمانة العامة للجامعة بتقديم تقرير بنتائج مبادرة تحدي القراءة العربي، يتضمن توصيات بشأنها، يُعرض على اجتماع قادم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(ق2445 – د.ع 114 – 2024/9/5)

قــرار
بشأن
استراتيجية النهوض باللغة العربية
تحت شعار "التمكين للغة العربية: رمز هويتنا وأداة تنميتنا"
وخطتها التنفيذية

—

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، واتحاد مجامع اللغة العربية، واتحاد الجامعات العربية، والمعهد العربي العالي للترجمة، والهيئة العليا للذخيرة العربية، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وغيرها من الجهات العربية والدولية ذات الصلة، بتحديث "استراتيجية النهوض باللغة العربية تحت شعار "التمكين للغة العربية: رمز هويتنا وأداة تنميتنا" وخطتها التنفيذية"، وعرض الموضوع على المجلس في دورة قادمة.

(ق2446 – د.ع 114 – 2024/9/5)

قــرار
بشأن
الاستراتيجية العربية للتعلّم مدى الحياة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة المغربية رقم (3338) بتاريخ 2024/7/11،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد المملكة المغربية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع المملكة المغربية بصفتها صاحبة المبادرة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، ومنظمة العمل العربية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، واتحاد الجامعات العربية، بإعداد مشروع "الاستراتيجية العربية للتعلم مدى الحياة"، وتعميمها على الدول الأعضاء، تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة قادمة.

(ق2447 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قــرار
بشأن
دور الدعم الاجتماعي في تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في التعلُّم

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة المغربية رقم (3338) بتاريخ 2024/7/11،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد المملكة المغربية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

إحالــة مقتــرح "دور الــدعم الاجتمــاعي فــي تحقيــق الإنصــاف وتكــافؤ الفــرص فــي الــتعلُّم"، إلــى مجلــس وزراء الشــؤون الاجتماعيــة العــرب، لبحثــه واتخــاذ القــرار الــلازم، وعــرض الموضــوع علــى المجلــس الاقتصــادي والاجتماعي في دورة قادمة.

(ق2448 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قــرار
بشأن
العقد العربي الثاني لمحو الأُميّة وتعليم الكبار (2025 – 2034)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - قــراري مجلــس جامعــة الــدول العربيــة علــى مســتوى القمــة رقــم (636) د.ع (26) بتــاريخ 2015/3/29،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

تكليــف الأمانــة العامــة، بالتنســيق مــع المنظمــة العربيــة للتربيــة والثقافــة والعلــوم (الألكســو) ومنظمــة الأمــم المتحــدة للتربيــة والعلــم والثقافــة (اليونســكو) والمنظمــات ذات الصــلة، بإعــداد مشــروع العقــد العربــي الثــاني لمحــو الأُميّــة وتعلــيم الكبــار (2025 – 2034)، وعرضــه علــى المجلــس الاقتصــادي والاجتمــاعي فــي دورة قادمة.

(ق2449 – د.ع 114 – 2024/9/5)

قــرار
بشأن
مبادرة الثقافة والمستقبل الأخضر

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية رقم (46–346) بتاريخ 2024/7/22،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد المملكة العربية السعودية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

تثمين جهود المملكة العربية السعودية الرامية إلى تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي، وخصوصاً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة بأبعادها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية خلال ترأسها القمة العربية في دورتها (32)؛ وذلك لإطلاقها مبادرة الثقافة والمستقبل الأخضر التي تهدف إلى رفع مستوى التزام القطاع الثقافي في الدول العربية تجاه أهداف التنمية المستدامة، ودعم الممارسات صديقة البيئة وتوظيفها في دعم الاقتصاد الإبداعي.

(ق2450 – د.ع 114 – 2024/9/5)

قــرار
بشأن
إنشاء الوكالة العربية للدواء

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية رقم (1607) بتاريخ 2024/8/15،
  - الوثائق الخاصة بالوكالة العربية للدواء، والمُقدّمة من جمهورية مصر العربية،
  - توصـــية اجتماع الدورة (33) للجنة المنظمات للتنســـيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي، خلال الفترة 7-2024/7/11 بمقر الأمانة العامة،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد جمهورية مصر العربية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الموافقة على إنشاء الوكالة العربية للدواء (وعد)، وفقاً للمقترح المُقدّم من جمهورية مصر العربية، مع عدم تحمل الدول الأعضاء أية أعباء مالية، والتأكيد على عدم إلزام الدول العربية بشراء الأدوية بشكل موحد أو بالتسجيل الموحد للأدوية أو اعتماد مصانع الأدوية بشكل موحد، وبما لا يخالف الأنظمة المعمول بها في الدول العربية، إلا في حال توافقت الدول العربية على غير ذلك.

2. الترحيب باستضافة جمهورية مصر العربية لمقر الوكالة العربية للدواء، وتقديم الشكر لها على ما اتخذته من خطوات في سبيل تفعيل إنشائها، مع ضمان الالتزام بنص الفقرة (2) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2390) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31، بشأن تعديل ضوابط ومعايير إنشاء المنظمات العربية المتخصصة والكيانات المنبثقة عن جامعة الدول العربية، وذلك عند إعداد النظام الأساسي للوكالة.

(ق2451 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قــرار
بشأن
الأجهزة والهيئات المنبثقة عن مجلس وزراء الصحة العرب

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (113) و (114)،
  - قــراري المجلــس الاقتصــادي والاجتمــاعي رقــم (2357) د.ع (110) بتــاريخ 2022/9/1، ورقــم (2405) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31،
  - قرارات مجلس وزراء الصحة العرب رقم (18) و (19) و (20)، د.ع (58) بتاريخ 2023/3/14،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الإحاطــة علمــاً بالتقــارير التــي أعــدتها اللجنــة التــي شــكّلها معــالي الأمــين العــام لجامعــة الــدول العربيــة، حول تقييم وضع كافة الأجهزة والهيئات المنبثقة عن مجلس وزراء الصحة العرب.

2. تكليــف الأمانــة العامــة بالتنســيق مــع الهيئــات المنبثقــة عــن مجلــس وزراء الصــحة العــرب، بمتابعــة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة المشار إليها في الفقرة العاملة رقم (1) من هذا القرار.

(ق2452 – د.ع 114 – 2024/9/5)

قــرار
بشأن
إحداث مراكز تطوعية للشباب وللمتقاعدين لخدمة كبار السن

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية رقم (434) بتاريخ 2024/8/14،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد الجمهورية التونسية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

إحالـة مقتـرح "إحـداث مراكـز تطوعيـة للشـباب وللمتقاعـدين لخدمـة كبـار السـن"، إلـى مجلـس وزراء الشـؤون الاجتماعيـــة العـــرب، لبحثـــه واتخـــاذ القـــرار الـــلازم، وعـــرض الموضـــوع علـــى المجلـــس الاقتصـــادي والاجتماعي في دورته القادمة.

(ق2453 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قــرار
بشأن
التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (113) و(114)،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

أولاً: الإحاطة علمًا بتقرير الأمانة العامة حول التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية.

ثانياً: منتدى التعاون العربي – الصيني:

1. **الدورة الثالثة لمنتدى التعاون العربي – الصيني في مجال الصحة:**

تكليف الأمانة العامة مواصلة الإجراءات اللازمة للإعداد والتحضير لعقد الدورة الثالثة لمنتدى التعاون العربي الصيني في مجال الصحة، خلال الربع الأخير من عام 2024 في جمهورية مصر العربية.

2. **الدورة السادسة لمؤتمر الصداقة العربية – الصينية:**

تكليف الأمانة العامة مواصلة الإجراءات اللازمة للإعداد والتحضير لعقد الدورة السادسة لمؤتمر الصداقة العربية – الصينية.

3. **الدورة الرابعة لمنتدى المدن العربية – الصينية:**

تكليف الأمانة العامة مواصلة الإجراءات اللازمة للإعداد والتحضير لعقد الدورة الرابعة لمنتدى المدن العربية – الصينية، خلال الربع الأخير من عام 2024 في دولة ليبيا.

4. **الدورة الرابعة لمهرجان الفنون العربية – الصينية:**

تكليف الأمانة العامة مواصلة الإجراءات اللازمة للإعداد والتحضير لعقد الدورة الرابعة لمهرجان الفنون العربية – الصينية.

5. **الدورة الخامسة لمنتدى المرأة العربية – الصينية:**

تكليف الأمانة العامة مواصلة الإجراءات اللازمة للإعداد والتحضير لعقد الدورة الخامسة لمنتدى المرأة العربية – الصينية.

6. **الدورة الثانية لمنتدى تنمية الشباب العربي – الصيني:**

تكليف الأمانة العامة مواصلة الإجراءات اللازمة للإعداد والتحضير لعقد الدورة الثانية لمنتدى تنمية الشباب العربي – الصيني.

(ق2454 – د.ع 114 – 2024/9/5)

قــرار
بشأن
التنمية المستدامة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (113) و(114)،
  - تقريـر وتوصـيات الاجتمـاع (15) للجنـة العربيـة لمتابعـة تنفيـذ أهـداف التنميـة المسـتدامة 2030 في المنطقة العربية، بتاريخ 2024/6/27 بمقر الأمانة العامة،
  - تقريـر وتوصـيات ورشـة العمـل الثالثـة رفيعـة المسـتوى لمجموعـة العمـل الإقليميـة "الـذكاء الاصـطناعي مـن أجـل الاسـتدامة" حـول "أدوات أخلاقيـات الـذكاء الاصـطناعي: التحـديات والفـرص لتحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة فـي المنطقـة العربيـة"، يـومي 29–2024/1/30 فـي المدينة الرقمية بالرياض – المملكة العربية السعودية،
  - نتائج أعمال اجتماع المجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **واسـتمراراً للتعـاون القـائم بـين الأمانـة العامـة لجامعـة الـدول العربيـة ولجنـة الأمـم المتحـدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)،**
- **وحرصـاً علـى مواصـلة التنسـيق والتعـاون بـين الأمانـة العامـة للجامعـة والجهـات المعنيـة بـالأمم المتحدة للتحضير لقمة المستقبل،**
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرر

1. الإحاطة علماً بتقرير وتوصيات الاجتماع (15) للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية، والذي عُقد بتاريخ 2024/6/27 بمقر الأمانة العامة.
2. الترحيب بمشروع التصور حول "سبل تعزيز وتشجيع الاستثمار في التحول الرقمي بالمنطقة العربية"، ودعوة الدول العربية لإبداء الملاحظات والمشاركة الفعّالة في أعمال ورشة العمل الإقليمية رفيعة المستوى حول "الاستثمار المستدام في المجال الرقمي"، والمُقرّر عقدها خلال الربع الأخير من العام 2024 بالتنسيق مع مجموعة العمل الإقليمية المعنية "بالتحول الرقمي والتنمية المستدامة"، وذلك تمهيداً لإعداد خطة عمل تنفيذية في هذا الشأن.

3. الترحيب بالقانون الاسترشادي لتنظيم مكافحة خسائر سلسلة الإمداد الغذائي (الفاقد والمُهدر من الأغذية)، ودعوة الدول العربية للمشاركة في أعمال ورشة العمل حول "الفاقد والمهدر من الأغذية" المُقرّر عقدها خلال الربع الأخير من العام 2024، لتكون بمثابة توجيه وإرشاد لتطبيق القانون.

4. تشكيل فرق عمل مشتركة بين ممثلي الدول العربية والأمانة العامة للجامعة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، لاستكمال تضمين كافة ملاحظات الدول العربية التي وردت على الوثيقة النهائية للرؤية العربية 2045، وذلك في خلال ثلاثة أشهر من تاريخه، تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.

5. تكليف الأمانة العامة بمتابعة مخرجات قمة المستقبل المزمع عقدها في سبتمبر/ أيلول 2024 بمقر الأمم المتحدة، وعرض نتائجها على أعمال اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، لدراستها والعمل على ربطها بأولويات المنطقة العربية في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(ق2455 – د.ع 114 – 2024/9/5)

قــرار
بشأن
تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - قرارات الدورة العادية (47) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب (مقر الأمانة العامة: 2024/2/28)،
  - قرارات الدورة العادية (60) لمجلس وزراء الصحة العرب، (مدينة جنيف: 2024/5/26)،
  - قرار الدورة غير العادية لمجلس وزراء الشـــباب والرياضـــة العرب رقم (1152) بتاريخ 2024/8/28 بالمملكة الأردنية الهاشمية،
  - تقريـر وقـرارات الاجتمـاع التاسـع للجنـة الدائمـة لكـودات البنـاء العربيـة (مقـر الأمانـة العامـة: 10-2023/9/12)،
  - قـرارات الـدورة العاديـة (43) للجنـة المـرأة العربيـة علـى المسـتوى الـوزاري (عبـر تقنيـة الاتصـال المرئي: 2024/2/29)،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرر

أولاً: الإحاطة علماً بـ:

- قرارات الدورة العادية (47) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب (مقر الأمانة العامة: 2024/2/28).
- قرارات الدورة العادية (60) لمجلس وزراء الصحة العرب، (مدينة جنيف: 2024/5/26).
- قـرار الـدورة غيـر العاديـة لمجلـس وزراء الشـباب والرياضـة العـرب رقـم (1152) بتـاريخ 2024/8/28 بالمملكة الأردنية الهاشمية.

ثانياً: الموافقة على:

- تقريـر وقـرارات الاجتمـاع التاسـع للجنـة الدائمـة لكـودات البنـاء العربيـة (مقـر الأمانـة العامـة: 10-2023/9/12).
- قـرارات الـدورة العاديـة (43) للجنـة المـرأة العربيـة علـى المسـتوى الـوزاري (عبـر تقنيـة الاتصـال المرئي: 2024/2/29).

(ق2456 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قــرار
بشأن
تأكيد موعد ومكان عقد الدورة العادية (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
وتحديد موعد ومكان عقد الدورة العادية (116) للمجلس

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2428) د.ع (113) بتاريخ 2024/2/15،
  - نتائج أعمال اجتماع المجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وعملاً بأحكام النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،**
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

أولاً: عقـــــد اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 3-5 ديســمبر/ كانون أول 2024 الموافق 2-4 جماد ثان 1446 هـ.

ثانياً: تأكيد موعد عقد الدورة العادية (115) للمجلس الاقتصـادي والاجتماعي بمقر الأمانة العامة على النحو التالي:

1. اجتماع اللجنة الاجتماعية يوم الأحد 9 فبراير/ شباط 2025، الموافق 10 شعبان 1446 هـ.
2. اجتماع اللجنة الاقتصـــادية يومي الاثنين والثلاثاء 10-11 فبراير/ شـــباط 2025، الموافقين 11-12 شعبان 1446 هـ.
3. اجتماع المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي على مســـتوى كبار المســـؤوليـــــن يـــــوم الأربعاء 12 فبراير/ شباط 2025، الموافق 13 شعبان 1446 هـ.
4. اجتماع المجلس الاقتصـادي والاجتماعي على المسـتوى الوزاري يوم الخميس 13 فبراير/ شـباط 2025، الموافق 14 شعبان 1446 هـ.

ثالثاً: عقد اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 17-19 يونيو/ حزيران 2025 الموافق 21-23 ذي الحجة 1446 هـ.

رابعاً: تحديد موعد عقد الدورة العادية (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقر الأمانة العامة على النحو التالي:

1. اجتماع اللجنة الاجتماعية يوم الأحد 31 أغسطس/ آب 2025، الموافق 8 ربيع الأول 1447 هـ.
2. اجتماع اللجنة الاقتصادية يوم الاثنين 1 سبتمبر/أيلول 2025، الموافق 9 ربيع الأول 1447 هـ.
3. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين يوم الثلاثاء 2 سبتمبر/ أيلول 2025، الموافق 10 ربيع الأول 1447 هـ.
4. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري يوم الأربعاء3 سبتمبر/ أيلول 2025، الموافق 11 ربيع الأول 1447 هـ.

(ق2457 - د.ع 114 - 2024/9/5)

ثالثاً: الكلمات

كلمة

عطوفة/ دانا الزعبي

أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشمية

(رئاسة الدورة السابقة [113])

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (114)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 5 سبتمبر/ أيلول 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمينَ العام لجامعة الدول العربية؛

أصحابَ المعالي والسعادة رؤساءَ وفود الدول العربية؛

السيدات والسادة الكرام؛

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

أرحب بكم جميعاً ويُسعدني أن أُعبِّرَ عن بالغ اعتزازي وغِبْطتي بوجودي مع حضراتكم اليوم في أعمال الدورة الرابعةَ عشرةَ بعد المائة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري.

لا يختلفُ الظرفُ الإقليميُ الرئيسيُ الذي نجتمع اليوم في سِياقِهِ عن ذاكَ الذي كان سائداً عند افتتاح الدورة السابقة قبل سبعة أشهر والمتمثل في حرب الإبادة الجماعية التي تَشُنُّها إسرائيل على قطاع غزة، إلا من حيث تَفاقُم فَداحَة آثاره على أشقائنا في القطاع وامتداد التنكيل بالشعب الفلسطيني إلى الضفة الغربية.

بَيْد أنَّ البُعدَ الإقليمي لهذا العدوان تَنامى في الأشهر الأخيرة مُسبِّباً تراجُعاً اقتصادياً كبيراً جرّاء حالة عدم الاستقرار التي سَبَّبَها النهجُ التصعيديُ الذي تَتَّبِعه إسرائيل في عدوانها الهمجي.

أما حولَ سهولة تَأثُّر اقتصاداتِ دُولنا بتَبِعات العدوان فلا أظن أن ذلك يُمثل مفاجأةً، إذ تَأثَّرْنا ولا نَزالُ بتداعيات الأزمات المتتالية. لذلك حَرِيٌّ بنا أن نُسارِعَ إلى تكثيف جهودنا لاستكمال وإطلاق آليات العمل العربي المشترك وتعزيز دور مؤسسات الجامعة العربية. ففي ذلك تحقيقٌ للمصالح العربية وتفعيلٌ للقواسم المشتركة وتحصينٌ مِن التحديات القائمة والقادمة والمستقبلية.

ونأمل أن نكون خلال رئاسة المملكة الأردنية الهاشمية للدورة السابقة لمجلسكم الموقر قد وُفِّقْنا بالتنسيق معكم إلى تسريع وتيرة العمل المشترك.

وهنا لا يسعني الا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكم اصحاب المعالي والسعادة لما أبديتموه من تعاون وما بُذل من جهود خلال الدورة السابقة للمجلس، وأُثَمِّنُ دعمَ معالي الأمين العام وجهودَ الأمانة العامة وكافةِ أجهزتها في حرصهم على متابعة سير العمل ودعم الوصول الى هذا المسار...

وأنا على ثقةٍ بأن هذه الدورة الحالية برئاسة دولة الإمارات العربية الشقيقة ستُمثل أيضاً إضافةً نوعيةً لجهودنا جميعاً ضمن هذا المَسعى، فللأشقاء في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تَتَسلمُ اليومَ رئاسةَ الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أتقدم بخالص أمنيات التوفيق والفلاح.

والآن أرحب وأدعو معالي السيد عبد الله بن طوق المري، وزيرَ الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة لِتَسلُّم رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فَلْيتفضل مشكوراً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة

معالي/ عبد الله بن طوق المري

وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة

(رئاسة الدورة الحالية [114])

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (114)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 5 سبتمبر/ أيلول 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب السعادة رؤساء المنظمات والهيئات العربية المتخصصة،

الأخوة والأخوات،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بدايةً، يطيب لي أن أرحب بكم جميعاً في الجلسة الافتتاحية للدورة 114 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تمثل إحدى المنصات العربية البارزة للنقاش والتفكير المبتكر وتنسيق الجهود المشتركة لخلق فرص اقتصادية وتنموية جديدة تسهم في تعزيز نمو واستدامة اقتصاداتنا العربية.

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود،

أتشرف برئاسة هذه الدورة المهمة ممثلاً عن دولة الإمارات العربية المتحدة، وأود أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لمعالي/ يوسف الشمالي، وزير الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على جهوده المخلصة ودوره المميز خلال فترة ترؤس معاليه الدورة السابقة للمجلس.

وأتوجه بجزيل الشكر والتقدير للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلةً بمعالي/ أحمد أبو الغيط الأمين العام، على الجهود الاستثنائية التي بذلت في إعداد وتنظيم الدورة الحالية، والشكر موصول لأصحاب السعادة الأمناء العامون المساعدون للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي ولأمانة المجلس، ولكوادر وأجهزة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

كما أود عن أعرب عن خالص الشكر لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول العربية الشقيقة المشاركين في الاجتماع على حسن تعاونهم لدعمنا في إدارة هذه الدورة، والخروج بنتائج ترضي تطلعاتنا الاقتصادية والاجتماعية، والانتقال بها نحو مراحل متقدمة أكثر ازدهاراً.

الإخوة والأخوات،

يأتي اجتماعنا اليوم في ظل ظروف استثنائية صعبة تشهدها منطقتنا العربية، منها تحديات وأزمات اقتصادية متعددة، حيث خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 0.2 نقطة مئوية منذ بداية العام الجاري، كما تمر منطقتنا العربية بتوترات جيوسياسية مستمرة لاسيما الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في قطاع غزة، وهو ما يفرض علينا المزيد من الجهود لتعزيز التقارب والتلاحم ودعم تنسيق العمل العربي المشترك في جانبيه الاقتصادي والاجتماعي ليضيف بُعداً جديداً في مواجهة تلك التحديات وتحولها إلى فرص حقيقية تدعم مستقبل اقتصادات المنطقة، وتحقق المزيد من الازدهار والتقدم لشعوبنا العربية.

وفي هذا الاتجاه، أود أن أشير إلى أن دولة الإمارات تؤكد حرصها على مواصلة الجهود مع الدول العربية الشقيقة، والعمل سوياً يداً بيد في هذه المرحلة، لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي، وإيجاد الحلول المناسبة لمواجهة تلك التحديات، واستغلال كافة الممكنات والطاقات والخبرات لدعم المسيرة التنموية الشاملة، وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

ومن هنا نرى أهمية تسريع العمل على استكمال وتنفيذ عدد من المشاريع التنموية المشتركة، والارتقاء بمنظومة الأطر التشريعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية بين دولنا العربية، والتي ستسهم في الوصول إلى أهدافنا المنشودة، ودعم التعاون في توفير المزيد من فرص العمل للشباب، وتشجيع اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ودفع الإصلاحات الهيكلية، وتحفيز السياسات الداعمة للتنويع الاقتصادي.

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود،

تُشكل الأولويات والملفات المُدرجة في جدول أعمالنا اليوم، فرصة ثمينة لتعزيز التعاون بين دولنا والإسهام في دفع عجلة التنمية المستدامة، وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي، ولعل من أبرز هذه الملفات:

أولاً: تعزيز التجارة العربية البينية المشتركة، والتي تُعد من أهم مكتسبات التعاون بين دولنا العربية، ومن الضروري أن نُدرك أهمية التكتل الاقتصادي العربي الذي تتميز به منطقتنا، والعمل على الآتي:

- إيلاء الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في إطار جامعة الدول العربية المزيد من الاهتمام والالتزام بما تضمنته من أحكام ونظم ومبادئ تهدف إلى تعزيز مصالحنا المشتركة، وبالأخص "اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية"، والتي نتج عنها إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وندعو دولنا العربية إلى الحفاظ عليها وتعزيز التعاون في إطارها وتفعيل وتطبيق النظم والقرارات الصادرة بشأنها.
- تعزيز التبادل التجاري للمنتجات الوطنية على مستوى المنطقة، بما يسهم في دعم الصادرات الوطنية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية، وفي هذا الإطار:
  - ندعو اللجان الفنية ولجان الخبراء إلى سرعة الانتهاء من بعض الملاحق المكملة لتسهيل حركة التجارة في المنطقة.
  - كما نتوجه بدعوة اللجنة الفنية لقواعد المنشأ إلى الانتهاء من إجراء المراجعات اللازمة لبعض قواعد المنشأ المتفق عليها سابقاً، حيث أبدت بعض الدول الرغبة في تعديلها.
  - وكذلك ندعو لجنة الخبراء القانونيين المعنيين بتطوير آلية فض المنازعات، والانتهاء من إعداد مشروع اللائحة في أقرب وقت ممكن.

السيدات والسادة،

الملف الثاني ضمن جدول أعمالنا هو أهمية الاستثمار المباشر في تعزيز الاقتصادات العربية، خاصةً في ظل ما تشهده المنطقة من نمو متزايد في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذلك نعتقد من المهم أن نعمل سوياً على محورين رئيسيين هما:

المحـور الأول هـو وضـع اسـتراتيجيات جديـدة ومتكاملـة وتبنّـي سياسـات اقتصـادية مرنـة لجـذب المزيـد مـن الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة إلـى المنطقـة، وتـوفير الممكنـات الداعمـة للقيـام بالأعمـال الإبداعيـة والمبتكرة بمختلف المجالات، وتشجيع ريادة الأعمال.

فـي حـين يرتكـز **المحـور الثـاني** علـى تعزيـز التعـاون المشـترك لـدخول اتفاقيـة الاسـتثمار العربيـة المعدلـة حيز النفاذ، بما يدعم تشجيع وتحفيز المبادلات الاستثمارية بين الدول العربية وحمايتها.

وبالحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر، أرغب في التنويه بأن دولة الإمارات حصلت على المركز الأول عالمياً من حيث أداء جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة إلى حجم اقتصادها في عام 2023، وذلك وفقاً لمؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر "غرينفيلد" الصادر عن (FDI Intelligence's)، حيث أرى أن ما حققته الإمارات في هذا الصدد، يُمثل حافزاً إيجابياً لتعزيز التعاون مع أشقائها العرب في تبادل الخبرات، وتطوير السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي للدول العربية خلال المرحلة المُقبلة.

أمـا بالنسـبة للموضـوع الثالـث المطـروح للنقـاش هـو أهميـة تعزيـز الـدور الحيـوي لمنظماتنـا العربيـة المتخصصـة فـي دعـم التكامـل الاقتصـادي والاجتمـاعي خـلال الفتـرة القادمـة، والتـي نسـعى مـن خـلال عملنـا أن تصـبح هـذه المنظمـات هـي الأذرع الفنيـة لجامعـة الـدول العربيـة، وبيـوت الخبـرة العربيـة، وتقـديم المشـورة والخبـرة والنصـيحة فـي مجـال اختصاصـها فـي القضـايا الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة والماليـة والإداريـة والإعلاميـة وغيرهـا مـن المجـالات، كمـا يجـب أن تحصـل منظماتنـا العربيـة المتخصصـة علـى التمويـل الـذاتي الكـافي لتطـوير أدواتهـا مـع التطـورات المسـتمرة التـي تشـهدها المنطقـة العربيـة والعـالم، وذلـك اعتمـاداً علـى التقنيـات الحديثـة فـي عملهـا، ودعمهـا للتحـول الرقمـي ورفـد كادرهـا الـوظيفي بـالخبرات والمهارات المتقدمة.

وكمـا نعلـم جميعـاً، أن معظـم منظماتنـا العربيـة المتخصصـة تواجـه العديـد مـن التحـديات التـي تقـف أمـام الارتقـاء بأدائهـا ومهامهـا، ومنهـا عـدم الالتـزام بقواعـد العمـل العربـي المشـترك، وكـذلك عـدم الالتـزام بتنفيـذ قـرارات المجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي، وتفـاوت المسـاهمات فـي الميزانيـات الخاصـة بمنظماتنـا العربية، وهو من شأنه التأثير على تنفيذ البرامج والمبادرات الخاصة بها على الوجه الأكمل.

ومـن هـذا المنطلـق، لابـد أن نحـرص علـى وضـع الآليـات المناسـبة لتطـوير "أداء المنظمـات العربيـة المتخصصـة"، والعمـل علـى تشـكيل فريـق مـن الخبـراء المتخصصـين مـن الـدول الأعضـاء والمنظمـات العربيـة، لبحـث عمليـة التطـوير مـن كافـة جوانبـه، لاسـيما أن هـذا الأمـر تمـت مناقشـته بالفعـل عـدة مـرات خـلال اجتماعـات سـابقة للمجلـس، إضـافة إلـى أهميـة كسـب ثقـة الـدول الأعضـاء للتعامـل مـع تلـك المنظمات من خلال إسناد المشاريع والاستشارات لها بطريقة مباشرة.

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود،

يتضـمن الملـف الرابـع التطـرق إلـى مناقشـة أهميـة التعلـيم وتعزيـز ثقافـة القـراءة باعتبارهمـا مـن الركـائز الأساسـية لتحقيـق التنميـة المسـتدامة، وتعزيـز الـوعي وتطـوير المحتـوى العربـي، ونجـد أن تعزيـز التعـاون بـين دولنـا العربيـة فـي هـذا الصـدد هـو أمـر حيـوي وضـروري، وفـي هـذا السـياق تقـدمت دولـة الإمـارات بـاقتراح يتضـمن توقيـع مـذكرة التعـاون المشـترك بـين الأمانـة العامـة لجامعـة الـدول العربـي ومبـادرة تحـدي القراءة العربي التابعة لمؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية.

ومما لا شك فيه أن هذا الاقتراح سيدعم جهودنا في هذا الاتجاه، لاسيما أن هذه المبادرة تُمثل أكبر مشروع عربي لتشجيع القراءة لدى الطلاب في الوطن العربي عبر التزام أكثر من 28 مليون طالب بالمشاركة في قراءة 50 مليون كتاب على مدى العام الدراسي من 50 دولة في المنطقة العربية وخارجها، كما تهدف المبادرة إلى إحداث نهضة في القراءة عبر وصول مبادرة "تحدي القراءة العربي" إلى جميع الطلبة في مدارس الوطن العربي، شاملةً أبناء الجاليات العربية في الدول الأجنبية، ومتعلمي اللغة العربية من الناطقين بغيرها.

ويرتكز الموضوع الخامس ضمن جدول أعمالنا على بحث الاقتراح المقدم من جمهورية مصر العربية الشقيقة، والذي يتضمن إنشاء "الوكالة العربية للدواء"، حيث نرى أن هذا المشروع سيُمثل خطوة مهمة لتعزيز التعاون العربي في مجال التصنيع الدوائي، وتوفير الدواء بتكلفة مناسبة، ودعم الجهود العربية والإقليمية والدولية في هذا المجال.

قبل الختام، أود التأكيد على تجديد التزام دولة الإمارات بدعم الاقتصاد الفلسطيني، وتقديم كافة السبل والممكنات الخاصة بذلك، كما أن تحسين الأوضع الاقتصادية لدى الشعب الفلسطيني الشقيق يُعد مسؤولية جماعية، وعلينا جميعاً أن نواصل دعمنا للشعب الفلسطيني من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية.

ومن جهة أخرى، تؤكد دولة الإمارات استعدادها التام لتكثيف التعاون ودعم مخرجات المجلس بما يصب في تحقيق المصالح والمستهدفات العربية المشتركة، وتبادل الخبرات مع أشقائها العرب لتطوير السياسات العامة وتعزيز كفاءتها وفعاليتها.

ختاماً، أجدد شكري وتقديري لكل الجهود التي ساهمت في إعداد وتنظيم هذه الدورة المهمة، والشكر موصول إلى اللجان التحضيرية على جهودها ومناقشاتها البناءة، والتي ستساهم في تسهيل أعمال اجتماعنا اليوم، وكذلك الشكر موصول لمدراء المنظمات العربية المتخصصة ولجميع العاملين فيها على جهودهم المُقدرة في دعم العمل العربي المشترك، ونأمل منهم المزيد من العمل والعطاء لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلسنا الموقر، وأن نتمكن جميعاً من تنفيذ القرارات والبرامج التي سنتفق عليها اليوم بروح من التعاون والإيجابية.

بارك الله في جهودكم، ووفقنا جميعاً لما فيه خير ومصلحة أمتنا العربية ورخاء شعوبها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة

معالي السيد/ أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (114)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 5 سبتمبر/ أيلول 2024

معالي السيد عبد الله بن طوق المرّي

وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة

رئيس الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

أصحاب السمو والمعالي السادة الوزراء،

السيدات والسادة،

يسعدني في البداية أن أتوجه إليكم سيادة الرئيس بخالص التهنئة على تولي دولتكم رئاسة الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، متمنياً لكم كل النجاح والتوفيق... كما أتوجه بالشكر إلى المملكة الأردنية الهاشمية وإلى معالي السيد يوسف الشمالي – وزير الصناعة والتجارة والتموين، على رئاسة الدورة السابقة للمجلس والإدارة الحكيمة لأعمالها.

السيد الرئيس،

نقترب اليوم من مرور عام على بداية الاعتداء الإسرائيلي الغاشم على فلسطين...هذا الاعتداء لم يكن الأول من نوعه لكنه بالتأكيد الأعنف والأكثر همجية والأشد انسلاخاً من القانون والأخلاق والإنسانية... لقد تابعنا جميعاً بشاعاته وجرائمه... كما نرصد بقلق شديد محاولات إسرائيل المستمرة في توسيع دائرة الصراع إلى دول الجوار تحت ذرائع وحجج صارت أبعادها الداخلية والحسابات السياسية الشخصية التي تحركها مكشوفة للجميع... وليس خافياً ما يترتب على ذلك من مخاطر حقيقية باندلاع حرب إقليمية ستكون بلا شك ذات عواقب وخيمة على المنطقة والعالم أجمع... وستكون وطأتها شديدة على الشعوب الساعية إلى التنمية والتقدم، إذ ستعيد هذه المنطقة سنوات إلى الوراء.

لقد كانت الفترة الماضية عصيبة على الشعب الفلسطيني... الذي عاش هذه المأساة وتعايش على قدر ما يستطيع مع أثقالها... وتحمل ظروفاً قاسية تتجاوز بكثير طاقة تحمل البشر... صابراً محتسباً، كريماً مرفوع الرأس... لا يتزعزع إيمانه قيد أنملة بعدالة القضية التي يقف مدافعاً عنها في مواجهة قنابل العدو ومسيراته وصواريخه... وحدث هذا كله في ظل عجزٍ دولي عن إيقاف المعتدي... بل ومنحه في بعض الأحيان – مظلة أمان للمضي قدماً في ممارسة الفظائع بغير عقاب أو حساب.

ونفتتح اليوم أعمال الدورة الرابعة عشرة بعد المائة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تناقش عدداً من الموضوعات الهامة، وفي مُقدمتها الموضوع الخاص بـ"دعم الاقتصاد الفلسطيني"... وهو موضوع يُعرض بشكل دوري على هذا المجلس الموقر في دورة سبتمبر من كل عام، منذ نحو الثلاثين عاماً، ولكنه يكتسب اليوم أهمية خاصة وأولوية واضحة.

إن تقرير هذا العام يبرز بالأرقام، الخسائر البشرية والمادية الهائلة التي تكبّدها الشعب الفلسطيني، جرّاء العدوان الإسرائيلي الوحشي عليه منذ السابع من أكتوبر الماضي... وذلك في ظل ما يُلحقه هذا العدوان من تدمير شامل ومتعمد لكافة وسائل الحياة بجميع قطاعاتها في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتؤكد تلك الأرقام والإحصائيات أن حجم القنابل والمتفجرات التي أُلقيت على قطاع غزة قد تجاوز عشرات الآلاف من الأطنان، وهو ما يفوق بمراحل قوة القنبلة النووية التي أُلقيت على مدينتي هيروشيما ونجازاكي خلال الحرب العالمية الثانية.

وتدركون جميعا أن هذه الجرائم قد خلّفت خسائر بشرية ومادية باهظة لن يكون التعافي منها أمراً سهلاً... ولن يحدث – للأسف – في وقت قصير.

لقد تباهى الاحتلال، ومنذ بداية عدوانه الغاشم، بقصفه لغزة بآلاف القنابل يومياً... منها المئات التي لم تنفجر ومُعرّضة للانفجار في أية لحظة... وهو ما يُضيف كارثة أخرى إلى مُجمل المآسي التي لحقت بالقطاع منذ ما يقرب من العام... وهناك جيل كامل من الأطفال فقد حياته الدراسية الطبيعية... ناهينا عن الوضع الصحي المروع... والذي يشهد عودة لأمراض اختفت من ربع قرن.

وأؤكد هنا أن هذه الجريمة التي تنفذها إسرائيل بلا هوادة، قد استهدفت أجيالاً كاملة من الشعب الفلسطيني، وليس فقط الجيل الحالي... ولن تتقادم هذه الجرائم وستبقى المشاهد القاسية للقتل والتعذيب والتشريد والتجويع، ماثلة أمام العيون ولن تُمحى من الذاكرة الفلسطينية والعربية والإنسانية.

السيد الرئيس،

لم تكن السنوات الماضية الأفضل عالمياً من زاوية مؤشرات التنمية الإنسانية... لأول مرة تتراجع أعداد من يخرجون من دائرة الفقر... مشاكل العولمة لم تعد خافية، من تفاوت هائل داخل البلد الواحد وبين البلدان وبعضها البعض... إلى هشاشة شبكات التوريد، إلى التراجع البيئي والتغير المناخي الذي يضع علامة استفهام كبرى على مفهوم النمو المستدام... وليست منطقتنا العربية ببعيدة عن هذه المشكلات، بل هي تتحمل أيضاً عبء الصراعات المستفحلة والأوضاع غير المستقرة التي تؤثر على صورة المنطقة وجاذبيتها كمقصد للاستثمار.

وأشير هنا، بأسف كبير، إلى دول تعطلت مسيرتها التنموية – كما الحال في السودان واليمن وليبيا – بسبب الصراع الداخلي.

إن تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في منطقتنا يتطلب نقلة نوعية في تعاملنا مع بؤر الأزمات وانعدام الاستقرار كأولوية ملحة... كما تقتضي التحديات العالمية منا نظرة جديدة لجهود التكامل الاقتصادي... الاتجاه اليوم – في كافة مناطق العالم – يذهب لمزيد من تعزيز العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري على مستوى الأقاليم الجغرافية... بعد أن ظهرت مشكلات العولمة، وخطورة الاعتماد عليها على نحو استراتيجي.

إن جهود التكامل الاقتصادي العربي تحتاج لتسريع وتكثيف يكون على مستوى التحديات القائمة.. كما نحتاج كذلك إلى تفعيل الآليات العربية القائمة في مختلف المجالات للاستفادة منها، بما في ذلك تطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة، وهو الموضوع المعروض ضمن جدول أعمال اجتماع اليوم، بمبادرةٍ منكم سيادة الرئيس.

قبل أن أختم كلمتي، أتمنى لكم سيادة الرئيس التوفيق في رئاسة الدورة الحالية للمجلس، وأتمنى لاجتماعكم هذا النجاح والتوفيق.

أشكركم جزيلاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

رابعاً: قائمة بأسماء السادة أصحاب المعالي والسعادة

رؤساء وفود الدول العربية

قائمة بأسماء السادة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول العربية

المشاركين في الدورة العادية (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري

الدولة	رئيس الوفد
المملكة الأردنية الهاشمية	عطوفة/ دانا الزعبي – أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين.
دولة الإمارات العربية المتحدة	معالي/ عبد الله بن طوق المري – وزير الاقتصاد.
مملكة البحرين	سعادة السيد/ يوسف عبد الله الحمود – وكيل الوزارة للشؤون المالية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني.
الجمهورية التونسية	معالي السيد/ سمير عبيد – وزير التجارة وتنمية الصادرات.
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	سعادة السفير/ نور الدين خندودي– المدير العام للبلدان العربية بوزارة الخارجية والجالية الوطنية بالخارج.
جمهورية جيبوتي	سعادة السفير/ أحمد علي بري – سفير جمهورية جيبوتي بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
المملكة العربية السعودية	سعادة الأستاذ/ خالد بن أبو بكر باوزير – وكيل وزارة المالية للعلاقات الدولية.
جمهورية السودان	سعادة السيد الفريق أول ركن مهندس/ عماد الدين مصطفى عدوي – سفير جمهورية السودان بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
الجمهورية العربية السورية	سعادة السفير/ حسام الدين آلا – سفير الجمهورية العربية السورية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
جمهورية الصومال الفيدرالية	سعادة السفير/ علي عبدي أواري – سفير جمهورية الصومال الفيدرالية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
جمهورية العراق	سعادة السفير/ د. قحطان طه خلف– سفير جمهورية العراق بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
سلطنة عمان	سعادة الدكتور/ ناصر بن راشد المعولي – وكيل وزارة الاقتصاد.
دولة فلسطين	سعادة السفير/ مهند العكلوك – المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية.
دولة قطر	معالي السيد/ علي بن أحمد الكواري – وزير المالية.
جمهورية القمر المتحدة	سعادة السفير/ عطاء أفندي – سفير جمهورية القمر المتحدة بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
دولة الكويت	سعادة/ طلال نمش النمش – الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية بوزارة المالية.
الجمهورية اللبنانية	معالي السيد/ أمين سلام – وزير الاقتصاد والتجارة.
دولة ليبيا	سعادة الدكتور/ عز الدين مبروك مصدق – مستشار وزير الاقتصاد والتجارة.
جمهورية مصر العربية	معالي المهندس/ حسن الخطيب – وزير الاستثمار والتجارة الخارجية.
المملكة المغربية	سعادة السفير/ محمد آيت وعلي – سفير المملكة المغربية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	سعادة السفير/ الحسين الديه – سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
الجمهورية اليمنية	معالي السيد/ محمد محمد حزام الأشول – وزير الصناعة والتجارة.

مؤتمر العمل العربي
الدورة الحادية والخمسون

القاهرة، جمهورية مصر العربية | 19 - 26 إبريل / نيسان 2025

البند الثاني

النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة

- ثالثا : ملاحق البند الثانى :

الملحق الثانى : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربى (القاهرة ، 9 - 13 فبراير/ شباط 2025)

تقديـــــــم

أولاً : شـــاركت منظمـــة العمـــل العربيـــة فـــي أعمـــال الـــدورة (115) للمجلـــس الاقتصـــادي والاجتمـــاعي، والتـــي عقـــدت بمقـــر الأمانـــة العامـــة لجامعـــة الـــدول العربيـــة خـــلال الفتـــرة (9 - 13 فبرايـــر / شـــباط 2025) ، بوفـــد ترأســـه ســـعادة الســـيد / فـــايز علـــى المطيـــري مـــدير عـــام منظمـــة العمـــل العربيـــة ، وعضـــوية كـــل مـــن المستشـــارة / هـــدي الغنيمـــي ، مدير إدارة الشئون الإدارية والمالية ، والأستاذ / إسلام سناء ، المستشار القانوني .

ثانياً : تضـــمن جدول أعمـــــال الدورة العديد من الموضوعات والمسائل الاقتصادية والاجتماعية، من أبرزها :

1- تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (114) و (115).

2- الملف الاقتصـــــادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مســـــتوى القمة العربية (د . ع – 34) جمهورية العراق 2025.

3- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة فلسطين.

4- إعداد دراسـات سـنوية تفصـيلية متخصـصـة حول أوضـاع التقنيات الزراعية وتحليل استخدام التغيرات المناخية علي الإنتاج الزراعي بالدول العربية.

5- النظام الأساسي المعدل لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث.

6- الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك.

7- دراسة حول تنوع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية.

8- نحول العيش المســـتقل للأشـــخاص ذوي الإعاقة لضـــمان إدماجهم الاقتصـــادي والاجتماعي.

9- تعزيز التكامل العربي لمواجهة آثار التغير المناخي علي الفئات الاجتماعية الهشة.

10- حوكمة التشغيل لتأمين الاندماج الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة.

11- التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية.

12- تمكين الفئات المهمشة رقمياً لتحقيق الشمول الرقمي والاجتماعي.

ثالثا : ترأســت أعمال هذه الدورة مملكة البحرين ، وقد تميزت الدورة بحضــور مكثف من ممثلي الدول العربية ونقاشـات مطولة وخاصـة في المسـائل ذات الصـلة بمراجعة أوضـاع التجارة الحرة العربيـة وتطورات الاتحـاد الجمركي العربي والاســتثمار في الدول العربيـة ونحو العيش المسـتقل للأشـخاص ذوي الإعاقة لضـمان إدماجهم الاقتصـادي والاجتماعي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة فلسطين.

رابعا : شــهدت الدورة صــدور العديد من القرارات ذات الصــلة بالموضــوعات المطروحة على جدول أعمال الدورة ومن بينها الموضـــوعات الواردة من منظمة العمل العربية **والمقترح تضـمينها في الملف الاقتصـادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مسـتوى القمة في دورته العادية (34) وهي :**

- **إعلان مبادئ حول مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية.**
- **الاستراتيجية العربية لتنمية القوي العاملة والتشغيل - محدثة.**

خامسا : مرفق نسخة من قرارات الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تم تسلمها من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ســادســا : عرض الموضــوع على مجلس الإدارة في دورته العادية **الثانية بعد المائة** ، وقد اتخذ التوصية التالية :

1. أخذ العلم بتقرير نتائج أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (9 – 13 فبراير / شباط 2025)
2. تكليف مكتب العمل العربي بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة قدر تعلق الأمر بمنظمة العمل العربية.

سابعا : الأمر معروض علي المؤتمر الموقر لأخذ العلم والإحاطة.

فايز على المطيري

المدير العام

جـامعة الدول العربية : ثمانون عاماً من العمل العربي المشترك

ج115/03(02/25)/08-ق مج.(14324)

الأمانــة العامــة

أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلـس الاقتصــادي والاجتماعــي
الــدورة العاديـــة (115)
على المستوى الوزاري

التقـــرير والقـــرارات

الأمانة العامة: 13 فبراير/ شباط 2025

فهرس

	الصفحة
أولاً: التقرير	4
ثانياً: القرارات	12

رقم القرار	الموضـــــوع	الصفحة
2458	تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (114) و (115).	13
2459	الملف الاقتصـــادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مســـتوى القمة د.ع (34) (جمهورية العراق: 2025).	14
2460	دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية.	16
2461	محور أعمال الدورة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.	17
2462	الاستثمار في الدول العربية.	19
2463	الخطة التنفيذية للاســـتراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030) – المُحدّثة.	21
2464	دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة فلسطين.	22
2465	التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025.	23
2466	إعداد دراسات سنوية تفصيلية متخصصة حول أوضاع التقنيات الزراعية وتحليل استخدام الأراضي الزراعية وآثار التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي بالدول العربية.	24
2467	اتفاقية تبادل الإعفاء من الضرائب والرسوم (الضرائب) الجمركية على نشاطات ومعدات الناقل الجوي العربي – المُعدّلة.	25
2468	اتفاقية تنظيم إجراءات النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية.	26
2469	خارطة الطريق العربية للتعاون في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية.	27
2470	النظام الأساسي المُعدّل لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث.	31
2471	تعديل النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء.	39
2472	الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك.	51
2473	دراسة حول تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية.	53
2474	نحو العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي.	54
2475	تعزيز التكامل العربي لمواجهة آثار التغير المناخي على الفئات الاجتماعية الهشّة.	55
2476	حوكمة التشغيل لتأمين الاندماج الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة.	56

رقم القرار	الموضـــــوع	الصفحة
2477	التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية.	57
2478	متابعة إنشاء الوكالة العربية للدواء "وعد".	59
2479	تمكين الفئات المُهمّشة رقمياً لتحقيق الشمول الرقمي والاجتماعي.	60
2480	فوز المملكة العربية السعودية باستضافة كأس العالم 2034.	61
2481	احتضـــان المملكة المغربية لبطولة كأس العالم لســـنة 2030 بالشـــراكة مع مملكة أســـبانيا والجمهورية البرتغالية.	62
2482	التنمية المستدامة.	63
2483	تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان.	65
2484	تأكيد موعد ومكان عقد الدورة العادية (116) للمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي وتحديد موعد ومكان عقد الدورة العادية (117) للمجلس.	67

ثالثاً: الكلمات:	**الصفحة**
❖ كلمــة معــالي/ عبــد **الله** بــن طــوق المــري – وزيــر الاقتصــاد بدولــة الإمــارات العربيــة المتحــدة (رئاسة الدورة السابقة [114]).	69
❖ كلمــة ســعادة الســيد/ يوســف عبــد **الله** الحمــود – وكيــل الــوزارة للشــؤون الماليــة بــوزارة الماليــة والاقتصاد الوطني بمملكة البحرين (رئاسة الدورة الحالية [115]).	74
❖ كلمة معالي السيد/ أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية.	77

رابعاً:	**الصفحة**
❖ قائمة بأسماء السادة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول العربية.	81

أولاً: التقرير

تقرير

حول اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

علـــى المستـــوى الـــوزاري

الدورة العاديـة (115)

14 شعبان 1446هـ - 13 فبراير/ شباط 2025

—

أولاً: الافتتاح:

1- تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق2457- د.ع 114 -2024/9/5) بشأن تأكيد موعد ومكان انعقاد الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عُقدت الدورة (115) للمجلس على المستوى الوزاري بتاريخ 2025/2/13، وعلى مستوى كبار المسؤولين بتاريخ 2025/2/12، واجتماع اللجنة الاقتصادية بتاريخ 2025/2/10، واجتماع اللجنة الاجتماعية بتاريخ 2025/2/9 بمقر الأمانة العامة.

2- شارك في اجتماع المجلس على المستوى الوزاري ممثلون عن الدول العربية، والمؤسسات المالية العربية والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية، والأمانة العامة.

3- افتتح الاجتماع معالي/ عبد الله بن طوق المري – وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة، الذي تولت دولته رئاسة الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وألقى معاليه كلمة استهلها بالترحيب بالحضور، وتقدم بالشكر للأمانة العامة وكوادرها على الجهود المبذولة لإنجاح أعمال هذه الدورة. وأعرب عن ثقته بأن الدورة (115) للمجلس ستمثل منصة بارزة لتعزيز النقاش وتنسيق الجهود المشتركة حول الفرص الاقتصادية والتنموية الجديدة في شتّى المجالات، والتي من شأنها دعم التكامل العربي الاقتصادي والاجتماعي خلال المرحلة المُقبلة. وأشار معاليه إلى الظروف الاستثنائية الصعبة التي تشهدها المنطقة العربية وما تفرضه من تحديات كبرى وأزمات متواصلة تسببت بحدوث تأثيرات قوية على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية؛ الأمر الذي يحتّم ضرورة تعزيز التعاون والتكاتف العربي المشترك أكثر من أي وقتٍ مضى. كما أشار معاليه إلى المبادرات الحيوية التي شهدتها الدورة (114) للمجلس؛ ومنها: مبادرة تطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة، ومبادرة تحدي القراءة العربي. كما أشار معاليه إلى أهمية تبنّي مبادرة لتطوير اتفاقية "تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية"، وأكّد على أهمية تعزيز الانفتاح الاقتصادي للدول العربية ومنح المستثمر العربي المزيد من الأفضليات والضمانات والفرص الاستثمارية الواعدة. وأعرب معاليه عن أمله في تحقيق المزيد من التقدم والتنمية في مختلف مجالات العمل العربي في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك الأمن الغذائي. وأشار معاليه إلى أهمية الانتهاء من إعداد اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة بما يسهم في توفير بيئة استثمارية محفزة تدعم التكامل الاقتصادي والاستثماري العربي، وأشار إلى جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري العربي مع مجموعات الدول الأخرى؛ حيث ستستضيف دولة الإمارات النسخة الأولى من مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان يومي 26-27 فبراير/ شباط 2025 في العاصمة أبو ظبي. وفي نهاية كلمته دعا سعادة السيد/ يوسف عبد الله الحمود – وكيل الوزارة للشؤون المالية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني بمملكة البحرين، لتسلم رئاسة الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، متمنيةً لسعادته التوفيق والسداد.

4- تولت مملكة البحرين رئاسة الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وألقى سعادة السيد/ يوسف عبد الله الحمود – وكيل الوزارة للشؤون المالية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني بمملكة البحرين، كلمة استهلها بالترحيب بالسيدات والسادة الحضور، وأشار إلى تزامن اجتماعات الدورة (115) للمجلس مع الذكرى الثمانين لتأسيس جامعة الدول العربية، داعياً إلى تجديد العزم على مواصلة تعزيز التعاون العربي المشترك نحو تكامل اقتصادي أكثر فاعلية، وتنمية مستدامة تسهم في ازدهار الشعوب العربية. كما توجه سعادته بالشكر والتقدير لدولة الإمارات العربية المتحدة على إدارتها المتميزة للدورة (114) للمجلس، وتقدم بالشكر للأمانة العامة على جهودها المتواصلة في دعم مسيرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق التكامل بين الدول العربية بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية. وأكّد سعادته على الالتزام الراسخ لمملكة البحرين، ومن خلال رئاستها للقمة العربية في دورتها العادية (33)، بتوحيد الجهود العربية في ظل ما تم التأكيد عليه في "إعلان المنامة" الصادر عن القمة، من الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي، وإمكانياته الاقتصادية وموارده البشرية، والتأكيد على ضرورة تهيئة الظروف الملائمة لتعزيز التعاون وبناء الشراكات الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة القائمة على المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، بما يلبي تطلعات الشعوب العربية ويحقق النمو والازدهار. كما أكّد سعادته على موقف مملكة البحرين المعارض لتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، وأن الحل الوحيد للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية. وأكّد سعادته أيضاً على دعم الجهود العربية والدولية الهادفة لتعزيز الأمن والاستقرار في الجمهورية العربية السورية، ومساعدتها في التغلب على الظروف والتحديات الراهنة؛ وصولاً للاستقرار المرجو لهذا البلد الشقيق. وأشار سعادته إلى الموضوعات المعروضة على الدورة (115) للمجلس، والتي تُعبّر عن مجموعة من الأولويات الاستراتيجية التي تُشكّل أساساً لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي، متمنياً أن يتم تحويل هذه الرؤى والاستراتيجيات إلى برامج عملية ونتائج ملموسة تحقق الفائدة الفعلية للشعوب العربية، وهو الأمر الذي يستدعي التعاون المستمر لضمان تنفيذ المبادرات والقرارات التي تم التوافق عليها، وذلك من خلال آليات واضحة وشراكات استراتيجية مستدامة. وفي ختام كلمته أكّد سعادته على التزام مملكة البحرين بتعزيز العمل العربي المشترك، داعياً الله تعالى أن يوفق ويعزز الجهود المبذولة لتحقيق التكامل ودعم القضايا العربية المشتركة. وفي ختام كلمته دعا سعادته معالي السيد/ أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية، لإلقاء كلمته.

5- ألقى معالي السيد/ أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية، كلمة استهلها بتهنئة مملكة البحرين على توليها رئاسة الدورة العادية (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تتزامن في مصادفة حسنة مع توليها أيضاً رئاسة الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، متمنياً لها التوفيق والسداد في هذه المهمة، كما توجه بالتقدير لدولة الإمارات العربية المتحدة على رئاستها للدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وخلال كلمته، أشار معالي الأمين العام إلى التطورات المتلاحقة التي تُزامن انعقاد هذه الدورة، وخاصةً ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من جرائم حرب يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي، وتكرار التصريحات المرفوضة التي تطالب بتهجير الفلسطينيين من أراضيهم. وفي هذا الصدد، جدّد معالي الأمين العام التأكيد على الموقف الثابت لجامعة الدول العربية على الرفض التام والمُطلق لأية محاولات لتهجير الفلسطينيين من أرضهم تحت أي ذريعةٍ كانت، باعتبار أن ذلك يمس مباشرةً أُسس وقواعد القانون الدولي الذي بُني على أساسه التنظيم الدولي المعاصر. كما أن ذلك الأمر ينطوي على إجحاف صارخ لحقوق الشعب الفلسطيني، ويبثُ تهديداً مباشراً نحو تصفية القضية الفلسطينية، وهي قضية العرب المركزية. كما أكد معالي الأمين العام أن الحرب الشعواء التي

تنتهجها إسرائيل منذ أكتوبر 2023، لم تُفصح حتى الآن عن خسائرها النهائية.. وإلى جانب الخسائر البشرية، وهي الأكثر كُلفة على الإطلاق، هناك خسائر مادية ضخمة وخسائر معنوية خلّفت ندوباً عميقة في الوجدان والذاكرة العربية، وسيستغرق التعافي منها سنوات وسنوات. والأمر يتطلب مواصلة التحرك العربي الفاعل على كافة الأصعدة الدولية والإقليمية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، من أجل التخفيف من وطأة التداعيات الكارثية التي تُخلّفها هذه الجرائم الإسرائيلية. كما أشار معالي الأمين العام خلال كلمته إلى الإعداد للملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية القادمة (34)، مؤكداً على ضرورة تضمين هذا الملف القضايا ذات الأولوية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والتي باتت أكثر إلحاحاً على الأجندة التنموية العربية، خاصةً في ظل تعقّد الجهود الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فالأمر يتطلب إعادة ترتيب الأولويات العربية لتحقيق التنمية العاجلة والعادلة والمنصفة، وضمان تحقيق استجابة إنسانية أكثر فاعلية، أخذاً بالاعتبار خصوصية المنطقة العربية وأبعادها. ونوّه، في ختام كلمته، إلى تزامن انعقاد الدورة (115) للمجلس مع مرور الذكرى الثمانين لإنشاء جامعة الدول العربية، بيت العرب؛ حيث واجهت خلالها الجامعة والدول العربية، على حدٍ سواء، العديد من التحديات المصيرية والهيكلية والموضوعية والجماعية.. تحديات لم يكن باليسير تجاوزها أو التغلّب عليها.. غير أن الدول العربية استطاعت، وبفضل استجماع إرادتها، الحفاظ على هذا الكيان الجامع.. وناضلت من أجل مناصرة القضايا العربية، وحماية الهوية الوطنية، والدفاع عن المصالح القومية، طوال الثمانين عاماً الماضية. وأكد في هذا الصدد على أن الظروف الحالية، لا تقل خطورة عن تلك التي كانت إبان تأسيس الجامعة، بل كانت هذه الظروف دافعاً للدول العربية نحو التلاحم والتكامل والاندماج وإنشاء كيان جامع لهم، يتمكنون من خلاله من صون الحق العربي والذود عنه وترسيخ القيم العربية الأصيلة وحماية المصالح القومية، مؤكداً على أهمية مواصلة المسيرة على هذا الدرب النبيل، مُتسلّحين بالإرادة والإصرار، مُجدّدين العزم على القضاء على كل تهديد يواجه الأمة.

6- أعطى سعادة السيد رئيس الدورة الكلمة لأصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة رؤساء وفود الدول العربية، بناءً على طلبهم، وذلك وفقاً للترتيب التالي:

- كلمة معالي المهندس/ محمد العامور – وزير الاقتصاد الوطني بدولة فلسطين.
- كلمة معالي الدكتور/ سعيد بن محمد بن أحمد الصقري – وزير الاقتصاد بسلطنة عمان.
- كلمة معالي الدكتور/ محمد علي الحويج – وزير الاقتصاد والتجارة بدولة ليبيا.
- كلمة معالي السيد/ سمير عبيد – وزير التجارة وتنمية الصادرات بالجمهورية التونسية.
- كلمة معالي السيد/ محمد محمد حزام الأشول – وزير الصناعة والتجارة بالجمهورية اليمنية.
- كلمة سعادة السيد الفريق أول ركن مهندس/ عماد الدين مصطفى عدوي – سفير جمهورية السودان بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
- كلمة سعادة السفير/ محمد سفيان برّاح – سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
- كلمة سعادة الدكتور/ سعود بن عبد الله العطية – الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية بوزارة المالية بدولة قطر.
- كلمة سعادة السفير/ محمد آيت وعلي – سفير المملكة المغربية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.

- كلمة سعادة الأستاذ/ نايف بن محمد العنزي – وكيل وزارة المالية المساعد للعلاقات الدولية المتعددة بالمملكة العربية السعودية.
- كلمة سعادة السفير/ أحمد علي بري – سفير جمهورية جيبوتي بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
- كلمة سعادة السفير/ حسام الدين آلا – سفير الجمهورية العربية السورية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
- كلمة مكتوبة لمعالي السيد/ أثير داود سلمان – وزير التجارة بجمهورية العراق.

ثانياً: إقرار جدول أعمال المجلس:

استعرض المجلس بنود مشروع جدول أعماله وأقره على النحو التالي:

❖ **البند الأول: تقرير الأمين العام:**

1- متابعة تنفيذ قرارات الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
2- نشاط الأمانة العامة فيما بين دورتي المجلس (114-115).

❖ **البند الثاني:**

الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (34) (جمهورية العراق: 2025).

❖ **البند الثالث:**

دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية.

❖ **البند الرابع:**

محور أعمال الدورة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.

❖ **البند الخامس:**

الاستثمار في الدول العربية.

❖ **البند السادس:**

الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030) – المُحدّثة.

❖ **البند السابع:**

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة فلسطين.

❖ **البند الثامن:**

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025.

❖ **البند التاسع:**

إعداد دراسات سنوية تفصيلية متخصصة حول أوضاع التقنيات الزراعية وتحليل استخدام الأراضي الزراعية وآثار التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي بالدول العربية.

❖ **البند العاشر:**

اتفاقية تبادل الإعفاء من الضرائب والرسوم (الضرائب) الجمركية على نشاطات ومعدات الناقل الجوي العربي – المُعدّلة.

❖ **البند الحادي عشر:**

اتفاقية تنظيم إجراءات النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية.

❖ **البند الثاني عشر:**

خارطة الطريق العربية للتعاون في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية.

❖ **البند الثالث عشر:**

النظام الأساسي المُعدّل لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث.

❖ **البند الرابع عشر:**

تعديل النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء.

❖ **البند الخامس عشر:**

الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك.

❖ **البند السادس عشر:**

دراسة حول تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية.

❖ **البند السابع عشر:**

نحو العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي.

❖ **البند الثامن عشر:**

تعزيز التكامل العربي لمواجهة آثار التغير المناخي على الفئات الاجتماعية الهشّة.

❖ **البند التاسع عشر:**

حوكمة التشغيل لتأمين الاندماج الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة.

❖ **البند العشرون:**

التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية.

❖ **البند الحادي والعشرون:**

متابعة إنشاء الوكالة العربية للدواء "وعد".

❖ **البند الثاني والعشرون:**

تمكين الفئات المُهمّشة رقمياً لتحقيق الشمول الرقمي والاجتماعي.

❖ **البند الثالث والعشرون:**

فوز المملكة العربية السعودية باستضافة كأس العالم 2034.

❖ **البند الرابع والعشرون:**

احتضان المملكة المغربية لبطولة كأس العالم لسنة 2030 بالشراكة مع مملكة أسبانيا والجمهورية البرتغالية.

❖ **البند الخامس والعشرون:**

التنمية المستدامة.

❖ **البند السادس والعشرون: تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان:**

أولاً: المجالس الوزارية:

- الدورة العادية (35) لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (مدينة جدّة – المملكة العربية السعودية: 2024/10/17).
- الدورة العادية (37) لمجلس وزراء النقل العرب (الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – مدينة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية: 2024/11/13).
- الدورة العادية (6) للمجلس الوزاري العربي للسكان والتنمية (القاهرة – جمهورية مصر العربية: 2024/11/25).
- الدورة العادية (16) للمجلس الوزاري العربي للمياه (منطقة البحر الميت – المملكة الأردنية الهاشمية: 2024/11/27).
- الدورة العادية (15) للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (القاهرة – جمهورية مصر العربية: 2024/12/2).
- الدورة العادية (27) للمجلس الوزاري العربي للسياحة (الأمانة العامة: 2024/12/11).
- الدورة العادية (61) لمجلس وزراء الصحة العرب (مدينة بغداد – جمهورية العراق: 11-2024/12/12).
- الدورة العادية (41) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: 2024/12/17).
- الدورة العادية (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (مدينة المنامة – مملكة البحرين: 2024/12/25).
- الدورة العادية (28) لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات (القاهرة – جمهورية مصر العربية: 2025/1/23).

ثانياً: اللجان:

- الاجتماع (6) لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث (الأمانة العامة: 18-2024/8/20).
- الاجتماع (10) للجنة الدائمة لكودات البناء العربية (الأمانة العامة: 15-2024/9/17).
- الاجتماع (13) للجنة الفنية للملكية الفكرية (عبر تقنية الاتصال المرئي: 23-2024/9/24).
- الاجتماع (42) للجنة الفنية الدائمة للإحصاء (مدينة جدّة – المملكة العربية السعودية: 6-2024/11/7).

❖ **البند السابع والعشرون:**

تأكيد موعد ومكان عقد الدورة العادية (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحديد موعد ومكان عقد الدورة العادية (117) للمجلس.

❖ **البند الثامن والعشرون:** ما يستجد من أعمال.

ثالثاً:

- تقدمت جمهورية مصر العربية، خلال الاجتماع، باعتراض على اعتماد جدول أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري دون تضمين المقترح الذي تقدمت به حول "إنشاء مجلس وزاري عربي للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات البازغة" ضمن مجلد القرارات الذي سيصدر عن هذه الدورة.
- وفي هذا الصدد، تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (309) بتاريخ 2025/2/13 من المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية، تفيد بما يلي:

"تؤكد المندوبية ضرورة تسجيل رفضها لما تم في نهاية الاجتماع الوزاري اليوم اتصالاً بحذف كامل مشروع القرار المشار إليه؛ وبالأخص حذف ما أورده هذا المشروع حول الإحاطة علماً بالمبادرة المقترحة من وفد جمهورية مصر العربية لإنشاء "مجلس وزاري عربي للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات البازغة". وفي هذا الإطار، تود المندوبية التنويه إلى النقاط التالية:

1. حرص الجانب المصري على استيفاء المعايير الإجرائية لجامعة الدول العربية لدى تقدم المندوبية رسمياً بطلب إدراج المقترح المشار إليه على مشروع جدول أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت بند "ما يستجد من أعمال"، وذلك بموجب مذكرة المندوبية رقم 213 بتاريخ 2025/2/3. وجدير بالذكر أن القرار رقم 2389، الصادر عن الدورة (112) للمجلس، قد نص في فقرته الثالثة على الإجراءات المُتَّبعة لدى تلقّي الأمانة العامة موضوعات من الدول الأعضاء، مشفوعة بمذكرات تفسيرية في مدة زمنية 15 يوماً فأقل، وهي اللوائح التي التزم بها الجانب المصري تماماً لدى تقديم هذا المقترح رسمياً.
2. وخلال اجتماعات الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ حرص الوفد المصري أيضاً على التوافق مع الدول الأعضاء حول صياغة مشروع القرار ذي الصلة، وهو ما كان قد أفضى – بعد تفاوض مطول – إلى التفاهم على صيغة مشروع القرار سواءً في إطار أعمال اللجنة الاقتصادية يوم 10 فبراير 2025، وكذا خلال اجتماع كبار المسؤولين يوم 12 فبراير 2025. وكانت الصيغة المتوافق عليها تتضمن:
   (1) الإحاطة علماً بالموضوعات المقترحة من الدول الأعضاء للعرض ضمن بند "ما يستجد من أعمال" على الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من بينها: إنشاء مجلس وزاري عربي للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات البازغة – مقترح من جمهورية مصر العربية.
   (2) عدم إدراج هذه الموضوعات على مشروع جدول أعمال الدورة (115) للمجلس، والطلب من الدول صاحبة المقترحات استكمال الإجراءات اللازمة لعرض هذه الموضوعات.
3. بناءً عليه، تشدد المندوبية على ضرورة إعادة إدراج مشروع القرار المشار إليه بنفس الصيغة التي سبق التوافق عليها خلال اجتماعَي اللجنة الاقتصادية وكبار المسؤولين يومي 10 و 12 فبراير 2025 على التوالي، وأن ينعكس هذا الموقف المصري بجلاء ضمن محتوى التقرير المزمع إعداده من قبل أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول أعمال الدورة (115) للمجلس، مع تأكيد حق جمهورية مصر العربية في معاودة عرض مقترحها الداعي لإنشاء "مجلس وزاري عربي للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات البازغة"، وذلك خلال أعمال الدورة القادمة رقم (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في سبتمبر 2025."

رابعاً:

- طلبت المملكة المغربية إدراج موضوع مقترح بشأن "العراقيل التي تعترض الصادرات المغربية إلى السوق الجزائرية" ضمن مشروع جدول أعمال الدورة (115) للمجلس. وخلال المناقشات، تم التوافق على رفع هذا البند من مشروع جدول الأعمال لعرضه على لجنة التنفيذ والمتابعة باعتبارها جهة الاختصاص.

خامساً: بعد المناقشات، اعتمد المجلس القرارات المرفقة.

ثانياً: القرارات

قــرار
بشأن
تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (114) و(115)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (114) و(115)،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

الإحاطــة علمــاً، مــع التقــدير، بتقريــر الأمــين العــام حــول تنفيــذ قــرارات الــدورة (114) للمجلــس، ونشــاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (114) و(115).

(ق 2458 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية
على مستوى القمة د.ع (34) (جمهورية العراق: 2025)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - قراري مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (280) د.ع (16) بتاريخ 2004/5/23، ورقم (605) د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26،
  - قراري المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي رقم (2388) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31، ورقم (2430) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،
  - قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (1026) د.ع (44) بتاريخ 2024/12/25،
  - مذكرتي منظمة العمل العربية رقم (431) بتاريخ 2024/6/25، ورقم (766) بتاريخ 2024/11/20،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

أولاً: الإحاطة علماً بالموضوعات التالية المقترح تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (34):

1. تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك.
2. التقدم المحرز في استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة الاتحاد الجمركي العربي.
3. الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030) – المُحدّثة.
4. عقد الاجتماع العربي الإقليمي رفيع المستوى للتحضير لمؤتمر القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية.
5. إعلان مبادئ حول مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية.
6. الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل – المُحدّثة.
7. دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية.
8. وثيقة "الرؤية العربية 2045".
9. الموضوعات التي تقترحها الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، وفق معايير عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة.

ثانياً: دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة إلى موافاة الأمانة العامة بالموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي ترغب في إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي للدورة العادية (34) لمجلس الجامعة على مستوى القمة، وذلك في موعد أقصاه شهر من تاريخه، وفقاً لآليات عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة العربية.

ثالثاً: الطلب من الأمانة العامة إرسال الوثائق الخاصة بالملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة د.ع (34)، في صورته النهائية، إلى الدول الأعضاء، في أجل أقصاه شهر قبل تاريخ انعقاد القمة.

(ق 2459 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية رقم (2583) بتاريخ 2024/12/30،
  - خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية المُلحّة في الجمهورية اليمنية،
  - نتائج أعمال اجتماع المجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد الجمهورية اليمنية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. دعم الإجراءات التي تتخذها الحكومة اليمنية الرامية إلى رفع المعاناة عن كاهل الشعب اليمني والتخفيف من الآثار والعواقب الاقتصادية والاجتماعية الكارثية للحرب التي تشنُّها جماعة الحوثي الإرهابية.
2. دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية إلى تنسيق وتكثيف الجهود العربية لمجابهة تحديات النقص الحاد في الغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية الأخرى في الجمهورية اليمنية، واتخاذ الخطوات الضرورية من أجل مجابهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة، وفي مقدمتها خطر المجاعة.
3. دعوة المجتمع الدولي والصناديق والجهات المانحة إلى تقديم المساعدات العاجلة للجمهورية اليمنية، وإعطاء اهتمام أكبر لخطط إنقاذ وتحسين الخدمات الصحية والمعيشية وخدمات الكهرباء والمياه، وإعادة بناء الطرق، وغيرها من المجالات الحيوية التي تحتاجها الجمهورية اليمنية.
4. تكليف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وتضمينه في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع لمجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية القادمة (34).

(ق 2460 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
محور أعمال الدورة:
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (114) و(115)،
  - قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (883) د.ع (33) بتاريخ 2024/5/16،
  - قرارات المجلس الاقتصـادي والاجتماعي رقم (2/1707) د.ع (80) بتاريخ 2007/9/6، ورقم (2391) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31، ورقم (2431)، د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع (58) للجنة التنفيذ والمتابعة (مقر الأمانة العامة: 3-2024/12/5)،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع (17) للجنة الخبراء القانونيين المختصين بتطوير لائحة تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (مقر الأمانة العامة: 26-2025/1/30)،
  - تقرير وتوصيات الاجتماع (43) للجنة الاتحاد الجمركي العربي بمشاركة أعضاء لجنة التعريفة الجمركية العربية الموحدة (مقر الأمانة العامة: 4-2025/2/6)،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

أولاً: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

1. الطلب من جمهورية الصومال الفيدرالية سرعة الانتهاء من إجراءات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتكليف الأمانة العامة بمتابعة تطبيق جمهورية الصومال لأحكام المنطقة، حتى يتسنى لجمهورية الصومال الاستفادة من المزايا الممنوحة من الانضمام للمنطقة.
2. **لجنة التنفيذ والمتابعة:**

أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (58) للجنة التنفيذ والمتابعة (مقر الأمانة العامة: 3-2024/12/5).

ب. حث اللجنة المعنية بملحق تسهيل التجارة على الانتهاء من إعداد جداول الالتزامات الخاصة بالملحق وفق المقترح المُقدّم من الأمانة العامة حول منهجية وضع جداول الالتزامات للدول المنضمة وغير المنضمة لمنظمة التجارة العالمية، لما لها من أثر إيجابي في تسهيل التجارة السلعية وإزالة كافة العوائق بين الدول العربية.

ج. تقديم الشكر لكل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر على استضافة عدد من ورش العمل الخاصة بتقديم الدعم الفني للدول العربية في مجال السياسات التجارية.

د. الترحيب باستضافة دولة قطر للمنتدى الأول للتجارة العربية البينية عام 2025، والذي تنظمه الأمانة العامة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وتكليف الأمانة العامة بالاستمرار في التنسيق لعقد المنتدى وإنجاح أعماله.

هـ. دعوة الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الراغبة في استضافة المنتدى الثاني للتجارة العربية البينية، إلى مخاطبة الأمانة العامة في هذا الشأن حتى يتسنى لها اتخاذ اللازم.

و. الترحيب باستضافة جمهورية مصر العربية لأعمال المنتدى العربي للجمارك الذكية عام 2025، بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العربي للمُخلّصين الجمركيين، وتكليف الأمانة العامة بمواصلة التنسيق لعقد المنتدى وإنجاح أعماله.

ز. تثمين جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تنظيم واستضافة الملتقى العربي الأول لسلامة الغذاء وتدابير الصحة والصحة النباتية، والذي عُقد بالتنسيق مع الأمانة العامة (جمهورية مصر العربية: 26-2024/11/28)، وتكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعقد هذه الفعالية الهامة بشكل سنوي.

3. <u>لائحة تسوية المنازعات:</u>

الموافقة على تقرير وتوصيات تقرير وتوصيات الاجتماع (17) للجنة الخبراء القانونيين المختصين بتطوير لائحة تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (مقر الأمانة العامة: 26-2025/1/30).

4. <u>التعاون الجمركي:</u>

أ. حث الدول العربية على سرعة الانتهاء من إجراءات الانضمام لاتفاقية التعاون الجمركي العربي.

ب. الترحيب بقيام دولة فلسطين بالتوقيع وإيداع وثائق التصديق على اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية – المُعدّلة.

ج. الترحيب بتوقيع دولة قطر على اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية – المُعدّلة.

د. حث الدول العربية على سرعة الانتهاء من إجراءات التوقيع والتصديق على اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية – المُعدّلة، حتى يتسنى دخولها حيز النفاذ.

<u>ثانياً: تحرير التجارة في الخدمات:</u>

دعوة الدول العربية، التي تم اعتماد جداول التزاماتها النهائية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى سرعة استكمال إجراءات الانضمام لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

<u>ثالثاً: الاتحاد الجمركي العربي:</u>

1. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (43) للجنة الاتحاد الجمركي العربي بمشاركة أعضاء لجنة التعريفة الجمركية العربية الموحدة (مقر الأمانة العامة: 4-2025/2/6).
2. التأكيد على الدول الأعضاء إرسال جدول التعريفة الجمركية إلى الأمانة العامة، وفقاً للرسوم التي تم الاتفاق عليها (0% - 5% - 10% - 25%) وتحديد ما إذا كانت السلع مستثناة أو حساسة، وكذلك إرسال مرئياتها حول الآليات التعويضية في إطار الاتحاد الجمركي العربي.

<u>رابعاً: برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الافتياس 2.0):</u>

الإحاطة علماً بنتائج ومخرجات ورش العمل التي عقدت ضمن الأنشطة المنفذة بمشروع دعم الارتقاء بمنظومة التكامل الاقتصادي العربي، والذي يأتي ضمن مشاريع المرحلة الثانية من برنامج المساعدة من أجل التجارة (الافتياس 2.0)، والذي تقوم بتمويله المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

(ق 2461 - د.ع 115 - 2025/2/13)

قــرار
بشأن
الاستثمار في الدول العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية رقم (2234) بتاريخ 2024/10/22،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية اللبنانية رقم (1131) بتاريخ 2024/12/17،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (114) و(115)،
  - تقريري الاجتماعين الدوريين الأول والثاني رفيعي المستوى للجنة الخبراء القانونيين والخبراء من الدول العربية، خلال الفترة 16-2024/9/18 والفترة 9-2024/12/11،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2432)، د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

أولاً: <u>اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة</u>:

1. الإحاطة علماً بتقريري الاجتماعين الدوريين الأول والثاني رفيعي المستوى للجنة الخبراء القانونيين والخبراء من الدول العربية، لمناقشة النقاط العالقة من مسودة اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة، واللذين عُقدا خلال الفترة 16-2024/9/18، والفترة 9-2024/12/11 عبر تقنية الاتصال المرئي.
2. تكليف الأمانة العامة بعقد الاجتماع الثالث للجنة الخبراء القانونيين والخبراء من الدول العربية؛ لمناقشة النقاط العالقة من مسودة الاتفاقية وأيضاً التعديلات التي اقترحتها بعض الدول العربية على عدد من مواد الاتفاقية، وذلك خلال الفترة 14-2025/4/16، على أن يتم تحديد مكان الاجتماع لاحقاً، واستكمال عقد الاجتماعات الدورية للجنة بهدف الانتهاء من مشروع اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة، وذلك بعد تضمين ملاحظات ومقترحات الدول الأعضاء.
3. تكليف الأمانة العامة بإحالة مسودة الاتفاقية إلى الدول العربية بوقت كاف قبل انعقاد الاجتماعات الفنية للجنة الخبراء القانونيين والخبراء من الدول العربية، لاستكمال الإجراءات المطلوبة لعرض مسودة الاتفاقية بشكلها النهائي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة (116).

ثانياً: تشكيل هيئة قضاة محكمة الاستثمار العربية:

1. الموافقة على طلب جمهورية مصر العربية باستبدال كل من:
   - القاضي المستشار/ أحمد محمد محب عبد الحليم – عضو أصيل.
   - القاضي المستشار/ تامر أمين محمود البتانوني – عضو احتياطي.

   بكلٍ من:
   - القاضي/ وليد أحمد عبد الرسول المنشاوي، مساعد وزير العدل لشؤون التشريع – عضو أصيل.
   - القاضي/ محمد سليمان السيد سمرة، رئيس الاستئناف، عضو قطاع التشريع – عضو احتياطي.
2. الموافقة على طلب دولة فلسطين بتعيين القاضي/ حازم خليل إدكيك – عضو احتياطي، بدلاً عن القاضي/ محمد يوسف محمد احشيش.
3. الموافقة على طلب الجمهورية اللبنانية بتعيين لعضوية المحكمة كل من:
   - القاضي/ ناجي عيد – عضو أصيل.
   - القاضي/ وائل صادق – عضو احتياطي.
4. تكون ولاية هيئة قضاة محكمة الاستثمار العربية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ 2025/2/16 وتنتهي في 2028/2/15.
5. يتم أداء اليمين من قبل أعضاء المحكمة الأصلاء والاحتياطين أمام السيد الأمين العام، لتبدأ محكمة الاستثمار العربية بتشكيلها الجديد في ممارسة عملها.

ثالثاً: الدورة (21) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب:

حث الدول العربية والقطاع الخاص العربي على المشاركة بفعالية في أعمال الدورة (21) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، والمقرر عقده باستضافة كريمة من الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بجمهورية مصر العربية، بالتنسيق مع اتحاد الغرف العربية والأمانة العامة، وذلك خلال النصف الثاني من العام 2025، على أن يحدد موعد ومكان انعقاد المؤتمر في وقت لاحق.

(ق 2462 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية
لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030) – المُحدّثة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - قــرار مجلــس جامعــة الــدول العربيــة علــى مســتوى القمــة رقــم (661) د.ع (27) بتــاريخ 2016/7/25،
  - قرار المجلس الوزاري العربي للمياه رقم (312) د.ع (16) بتاريخ 2024/11/27،
  - النســخة المُحدّثــة مــن الخطــة التنفيذيــة للاســتراتيجية العربيــة للأمــن المــائي فــي المنطقــة العربيــة لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030)،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

الموافقة على الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030) بصيغتها المُحدّثة، بشكل استرشادي وعدم تحميل الدول الأعضاء تكاليف مالية، وتضمين هذه الخطة في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع لمجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية القادمة (34)، للاعتماد.

(ق 2463 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة فلسطين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة لدولة فلسطين رقم (136) بتاريخ 2025/1/15،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (114) و(115)،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وإذ يوجّــه الشــكر إلــى الــدول العربيــة التــي تُقــدّم كافــة أشــكال الــدعم والمســاعدة لمواجهــة آثــار العـدوان الإسـرائيلي علـى دولـة فلسـطين، والمسـاعدة فـي التخفيـف مـن حـدة الأزمـة الماليـة ودعـم صموده،**
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد دولة فلسطين،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الإشادة بالمواقف العربية والشعبية الداعمة للقضية الفلسطينية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ودعوة الدول العربية الأعضاء إلى استمرار جهودها لوقف العدوان على قطاع غزة، ووقف الإرهاب الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون المسلحون وقيامهم بهدم وإحراق وتدمير منازل المواطنين الفلسطينيين ومزارعهم وممتلكاتهم والمنشآت الاقتصادية والمركبات الخاصة والتجارية، وما خلّفتها هذه الجرائم من أضرار وخسائر فادحة في الأرواح والمباني وتراجع عجلة الاقتصاد وارتفاع معدل البطالة وزيادة نسبة الفقر.
2. دعوة الدول العربية لتبنّي مقترح دولة فلسطين حول تنفيذ مشروع لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين دعماً للاقتصاد الفلسطيني.
3. دعوة الدول العربية الراغبة لتمويل مقترح المشروع، إلى التواصل مع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، من خلال الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى الجامعة، للتوافق حول الإطار العام لمقترح المشروع والتمويل الخاص بذلك.

(ق 2464 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (114) و(115)،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2370) د.ع (111) بتاريخ 2023/2/9،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها المؤسسات المُعدّة للتقرير، وكذا إصدار ملخص له باللغتين العربية والإنجليزية،**
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. دعـوة المؤسسـات المُعـدِّة للتقريـر لإعـداد الصـيغة الأوليـة للتقريـر فـي منتصـف شـهر أغسـطس/ آب 2025، على أن تُرسل للدول الأعضاء في ذات التاريخ.
2. دعـوة الـدول العربيـة إلـى تقـديم ملاحظاتهـا حـول مسـودة التقريـر الاقتصـادي العربـي الموحـد لعـام 2025، فـي أجـل أقصـاه الأول مـن سـبتمبر/ أيلـول 2025، علـى أن يصـدر التقريـر فـي شـكله النهائي في الأول من أكتوبر/ تشرين أول 2025.
3. دعـوة المؤسسـات المُعـدّة للتقريـر إلـى الاسـتمرار فـي إصـدار ملخـص لـه بـاللغتين العربيـة والإنجليزيـة، وذلك لأهميتهما.
4. الطلـب مـن صـندوق النقـد العربـي، باعتبـاره الجهـة المُحـرّرة للتقريـر، الالتـزام بصـدور التقريـر فـي الموعد المُحدّد لإصداره.

(ق 2465 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
إعداد دراسات سنوية تفصيلية متخصصة حول أوضاع التقنيات الزراعية
وتحليل استخدام الأراضي الزراعية وآثار التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي بالدول العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - المذكرة الشارحة المُقدّمة من المملكة العربية السعودية حول هذا الموضوع،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد المملكة العربية السعودية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

تكليف كل من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد وإصدار دراسات سنوية تفصيلية متخصصة حول أوضاع التقنيات الزراعية، وتحليل استخدام الأراضي الزراعية، وآثار التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي بالدول العربية.

(ق 2466 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
اتفاقية تبادل الإعفاء من الضرائب والرسوم (الضرائب) الجمركية
على نشاطات ومعدات الناقل الجوي العربي – المُعدّلة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (114) و(115)،
  - قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم (8322) د.ع (150) بتاريخ 2018/9/11،
  - قرار مجلس وزراء النقل العرب رقم (574) د.ع (37) بتاريخ 2024/11/13،
  - النسخة المُعدّلة من اتفاقية تبادل الإعفاء من الضرائب والرسوم (الضرائب) الجمركية على نشاطات ومعدات الناقل الجوي العربي،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

إعادة اتفاقية "تبادل الإعفاء من الضرائب والرسوم (الضرائب) الجمركية على نشاطات ومعدات الناقل الجوي العربي" بصيغتها المُعدّلة، إلى مجلس وزراء النقل العرب لتضمين ملاحظات الدول الأعضاء بشأنها، تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة قادمة.

(ق 2467 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
اتفاقية تنظيم إجراءات النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (114) و(115)،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2330) د.ع (109) بتاريخ 2022/2/10،
  - قرار مجلس وزراء النقل العرب رقم (567) د.ع (37) بتاريخ 2024/11/13،
  - وثيقة اتفاقية تنظيم إجراءات النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

إعـادة اتفاقيـة "تنظـيم إجـراءات النقـل البحـري للركـاب والبضـائع بـين الـدول العربيـة" إلـى مجلـس وزراء النقـل العــرب، لتضــمين ملاحظــات الــدول الأعضــاء بشــأنها، تمهيــداً لعرضــها علــى المجلــس الاقتصــادي والاجتماعي في دورته العادية (117).

(ق 2468 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
خارطة الطريق العربية للتعاون في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (733) د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15،
  - القرار رقم (43) الصادر عن الاجتماع السادس لآلية التنسيق العربية للحدّ من مخاطر الكوارث، بتاريخ 2024/8/20،
  - نص خارطة الطريق العربية للتعاون في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

اعتمــاد خارطــة الطريــق العربيــة للتعــاون فــي مجــال التأهــب والاســتجابة للطــوارئ النوويــة والإشــعاعية، بصيغتها المرفقة، كوثيقة استرشادية، مع عدم تحمل الدول الأعضاء أية أعباء مالية.

(ق 2469 – د.ع 115 – 2025/2/13)

مرفق

خارطة الطريق العربية للتعاون في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية

الملخص التنفيذي

تسعى الدول العربية لتطوير قدراتها في التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والاشعاعية، وتنسيق العمل العربي المشترك وتنفيذ التزاماتها آخذاً بالاعتبار الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث لعام (2030) والمعتمدة في عام (2018) من قبل جامعة الدول العربية.

أعلنت جامعة الدول العربية (ويُشار اليها فيما بعد بـ "**الجامعة**") خلال اجتماع تأسيس البنية التحتية العربية للتأهب والاستجابة للطوارئ المنعقد في يوليو من عام (2022)، أن إطار الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث سيتضمن التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ النووية والإشعاعية، وعليه، تم إعداد خارطة الطريق العربية للتعاون في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية (ويُشار إليها فيما بعد بـ "**الخارطة**") لتعزيز آليات العمل العربية لتطوير وبناء قدرات التأهب والاستجابة للطوارئ في المنطقة العربية.

تسعى الخارطة إلى وضع الركائز التي يمكن تأسيسها لتحقيق التعاون العربي الفعّال والمستدام في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية تحت مظلة جامعة الدول العربية وبالتعاون مع الهيئة العربية للطاقة الذرية (ويُشار اليها فيما بعد بـ "**الهيئة**") والوكالة الدولية للطاقة الذرية (ويُشار اليها فيما بعد بـ"**الوكالة**").

الخلفية

مع توسع استخدام الطاقة النووية والمصادر المشعة للأغراض السلمية في العالم العربي من أجل التنمية، برزت الحاجة لتعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية. في الوقت نفسه، تعمل الجامعة حاليًا على تطوير وتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث لعام (2030)، والتي تم اعتمادها بالقرار الصادر عن القمة العادية رقم (29) المنعقدة بمدينة الظهران في المملكة العربية السعودية سنة (2018).

تمت إضافة هذه التعديلات بناء على توصيات اجتماع الدول العربية بالقاهرة في نوفمبر من عام (2015) لتعديل الاستراتيجية العربية بما يوائم إطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث للأعوام (2015 – 2030). وإدراكاً للمخاطر المتزايدة والكوارث المحتملة، تركز الاستراتيجية العربية للحد من الكوارث على تعزيز المعرفة وبناء القدرات للتقليل من المخاطر وخسائر الكوارث والتعافي منها، ويشمل ذلك المخاطر النووية و/أو الإشعاعية.

عملت الهيئة عن كثب مع الوكالة على تعزيز ترتيبات التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية في الدول العربية، حيث تم في عام (2022) توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة والوكالة لتحديد إطار عمل للتعاون في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك يشمل الدول العربية الأعضاء في الوكالة والهيئة ومنها الطوارئ النووية والإشعاعية. من ثم نظمت الهيئة بالتعاون مع الوكالة والأمانة العامة للجامعة (ويُشار اليها فيما بعد بـ "**الأمانة**") اجتماعًا تحت رعاية الأمين العام للجامعة حول تأسيس بنية تحتية عربية للاستعداد للطوارئ النووية والإشعاعية والذي أُقيم في مقر الجامعة في القاهرة خلال الفترة (06-07) يوليو من عام (2022).

خلال هذا الاجتماع، تمت الإشارة الى أهمية رفع الوعي على مستوى المعرفة وخلق مناخ للتعاون، والتنسيق بين الدول العربية في مجال الطوارئ النووية والإشعاعية. كما تم طلب الدعم من الجامعة، وأعلنت الأمانة إدراج التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية ضمن الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث.

المجال

تتشارك الدول العربية الثقافة واللغة والتحديات، وستساهم هذه الخارطة في تعزيز التعاون بين الدول العربية في التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية. كما أن تنفيذها سيساهم في تحسين قدرات وترتيبات الدول العربية على الاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية، وبناء البنية التحتية، وتعزيز تبادل البيانات والخبرات ذات الصلة وأفضل الممارسات فيما بينها. تتناول الخارطة مجالات التأهب والاستجابة لمخاطر الحوادث النووية والإشعاعية، والذي يمكن أن يؤثر على الدول العربية، كما يتضمن العمل العربي المشترك للتنسيق، ولتوفير الدعم عند الحاجة. وتركز الخارطة على تقييم المخاطر النووية والإشعاعية التي قد تؤثر على الدول العربية، والذي يشمل نطاق واسع من السيناريوهات المفترضة لحالات الطوارئ النووية والإشعاعية، وتأثيراتها المحتملة على دولة عربية واحدة أو عدة دول عربية. بالإضافة إلى تفاصيل متطلبات الاستجابة، والإجراءات اللازمة التي يمكن اتخاذها للتخفيف من الآثار الضارة على الصحة والبيئة والبنية التحتية في الدول العربية.

الأهـداف

تهدف الخارطة إلى دعوة الدول العربية الأعضاء الى:

- تأسيس إطار عمل عربي مشترك لترتيبات التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية بما يتوافق مع المعايير والالتزامات الدولية وأفضل الممارسات العالمية، وبما يساهم في تطوير البنية التحتية والقدرات في الدول العربية.
- التعريف بالالتزامات والاتفاقيات الدولية المرتبطة بالتأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية، والاجراءات المطلوبة لضمان تنفيذ هذه الالتزامات.
- تبادل البلاغات، البيانات، والخبرات، والدروس المستفادة بين الدول العربية لتعزيز قدراتها في التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية.
- تنسيق المبادرات العربية المشتركة والمرتبطة بالتأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية.

الرؤية

تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية

التنفيذ

- تشكيل لجنة فنية مفتوحة العضوية من الدول الأعضاء تحت مظلة الجامعة من ممثلي الجهات المعنية بالتأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية في الدول العربية وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في الجامعة، بالتنسيق والتعاون مع الهيئة والوكالة.

تتكون الخارطة للفترة (2024-2030) من الركائز الآتية:

- **الركيزة الأولى:** تطوير وتعزيز ترتيبات التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية بين الدول العربية.
- **الركيزة الثانية:** تعزيز البنية التحتية للتأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية.
- **الركيزة الثالثة:** تعزيز مقدرات التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية.
- **الركيزة الرابعة:** بناء وتطوير القدرات البشرية في التأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية.
- **الركيزة الخامسة:** تطوير وتنفيذ تمارين إقليمية للتأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية.
- **الركيزة السادسة:** تعزيز التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي.

تاريخ سريان خارطة الطريق

تدخل هذه الخارطة حيز التنفيذ بعد اعتمادها من مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية وفقاً للمعمول به في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومن ثم تعميمها على جميع الدول الأعضاء.

قــرار
بشأن
النظام الأساسي المُعدّل لآلية التنسيق العربية للحدّ من مخاطر الكوارث

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2373) د.ع (111) بتاريخ 2023/2/9،
  - القرار رقم (42) الصادر عن الاجتماع السادس لآلية التنسيق العربية للحدّ من مخاطر الكوارث، بتاريخ 2024/8/20،
  - المسودة النهائية من النظام الأساسي لآلية التنسيق العربية للحدّ من مخاطر الكوارث،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

الموافقة على النظام الأساسي لآلية التنسيق العربية للحدّ من مخاطر الكوارث، بصيغته المرفقة، مع عدم تحمل الدول الأعضاء أية أعباء مالية، وإحالته إلى اللجنة الدائمة للشئون القانونية، تمهيداً لعرضه على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري لاعتماده.

(ق 2470 – د.ع 115 – 2025/2/13)

مرفق

المسودة النهائية

للنظام الاساسي

لآلية التنسيق

العربية للحد من مخاطر الكوارث

2024/8/20

النظام الاساسي
لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

ديباجة

أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم (ق ق:319 د.ع (17) – 2005/3/23) الذي كلف الأمانة العامة للجامعة بدعوة المنظمات والهيئات العربية العاملة في مجال الحد من آثار الكوارث الطبيعية ومجال الإغاثة والإنقاذ إلى الاجتماع والتشاور بشأن تنسيق جهودها وبرامجها من خلال إيجاد آلية مناسبة للتنسيق العربي للحد من مخاطر الكوارث. بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق 1676 – د.ع 79 – 2007/2/15) الذي كلف الأمانة العامة بتفعيل الآلية لتمكينها من الاضطلاع بالمهام المناطة بها.

أحيطت القمة العربية ال 29 المنعقدة في الظهران بالمملكة العربية السعودية في 2018/4/15 بموجب قراراها رقم 733 بتعديل مسمى الآلية لتصبح آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث، واعتبارها الآلية العربية المعنية بالتعاون والتنسيق مع الدول العربية لتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030، وإطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2030 وما يستجد من اطر دولية وإقليمية.

المادة الأولى

تعاريف:

1. يسمى هذا النظام: النظام الاساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث، ويتضمن القواعد المنظمة لإجراءات انعقاد الآلية وممارسة مهامها لتحقيق أهدافها.
2. تكون للعبارات الآتية في هذا النظام المعاني الموضحة أمام كل منها:

الآلية: آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث ;

الجامعة: جامعة الدول العربية;

الميثاق: ميثاق جامعة الدول العربية ;

النظام الداخلي: النظام الداخلي لمجلس الجامعة;

الامانة العامة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية;

الأمانة الفنية للآلية: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاقتصادية: ادارة الاسكان والموارد المالية والحد من الكوارث;

الشركاء: الشركاء المعنيين بالحد من مخاطر الكوارث وفقاً للوائح والأنظمة المعمول بها في جامعة الدول العربية.

المادة الثانية

عضوية الآلية:

تتكون عضوية الآلية من الدول العربية الأعضاء بجامعة الدول العربية: ممثلة بنقاط الاتصال الوطنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث الذين تحددهم الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم على المستوى الفني (الخبراء).

المادة الثالثة

شركاء الآلية:

للآلية الاستعانة بالشركاء المعنيين بموضوع الحد من مخاطر الكوارث وفقاً للوائح والأنظمة المعمول بها في جامعة الدول العربية.

المادة الرابعة

أهداف الآلية:

1. تعزيز وتنسيق الجهود الوطنية والعربية والدولية وبلورة رؤية وأولويات استراتيجية ومجالات الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية.
2. تعزيز الآليات المؤسسية وآليات التنسيق وتدابير الرصد والمتابعة لدعم تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية العربية للحد من مخاطر الكوارث، على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، بما في ذلك، الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وإطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2030 وما يستجد من اطر دولية وإقليمية.
3. تعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعة ومجالسها الوزارية المتخصصة ومنظماتها المتخصصة وهيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومكاتبها ولجانها الإقليمية، والمنظمات والهيئات العربية والدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية العربية الإقليمية، والاتحادات العربية لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لزيادة كفاءة العمل في مجال الحد من مخاطر الكوارث وفق نهج متعدد القطاعات لتحقيق انخفاض ملموس في المخاطر التي تواجه المنطقة العربية بما يتماشى مع الغايات العالمية.
4. تشجيع الهيئات الوطنية في الدول العربية لتعزيز قدراتها في إعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث، بهدف فهم الكوارث وادارتها، وزيادة الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث، لزيادة القدرة على مواجهتها مع تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مراحل التعافي وإعادة التأهيل والإعمار.

المادة الخامسة

مهام الآلية:

1. الحد من الآثار السلبية التي تسببها الكوارث، وتحقيق انخفاض فعلي ملموس في خسائر الكوارث من أرواح وممتلكات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في مجتمعات ودول المنطقة العربية.

2. دعم وبناء قدرات الدول العربية الفنية والمؤسسية للحد من مخاطر الكوارث والتصدي لآثارها السلبية. والارتقاء بالوعي العام، والتدريب وتنمية المهارات، مع مراعاة خصوصية وأولويات المنطقة والتحديات المختلفة السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والصحية ومراعاة القدرات المتفاوتة للدول العربية في الحد من مخاطر الكوارث.

3. حث الدول العربية على تفعيل والالتزام بالاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية والعربية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث، بما فيها، تنفيذ اتفاقية التعاون العربية المُقره منذ عام 1990 في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة ونسختها المحدثة بعد دخولها حيز التنفيذ.

4. تيسير التنسيق لتعزيز القدرات واتاحة المعلومات الناتجة عن رصد وتدوين وتوزيع البيانات المتعلقة بالأخطار الأساسية، وقابلية التضرر، وخسائر الكوارث على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي. وإعداد احصائيات وقاعدة بيانات عربية تتيح المعلومات، وتمكن من مواجهة مخاطر الكوارث في الدول العربية.

5. السعي لإنشاء نظم وشبكات إنذار مبكر إقليمية لرصد الأخطار المتعددة التي تهدد المنطقة العربية، ووضع خطط استعداد وخطط احترازية وخطط تعافي من مخاطر الكوارث وخطط اعادة الاعمار بشكل أفضل.

6. العمل على موائمة الاستراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث مع الخطط التنموية على المستويين الوطني والاقليمي، بما في ذلك في مجالات الاستثمارات العامة والخاصة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

7. العمل على متابعة مخرجات المنتديات العالمية والاقليمية للحد من مخاطر الكوارث.

8. متابعة ورصد اعمال الحد من مخاطر الكوارث في إطار الاستراتيجيات العربية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث، بالاسترشاد بنظام رصد إطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث ووضع المؤشرات

اللازمة لذلك.

9. التنسيق في مجال تطوير التشريعات وتفعيل القوانين واللوائح المعنية بالحد من مخاطر الكوارث.

10. الحث على انشاء وتطوير منتديات وطنية/محلية متعددة القطاعات للحد من مخاطر الكوارث وادارتها.

11. دعم البحث العلمي الخاص بالحد من مخاطر الكوارث، وتقييم الاحتياجات قبل واثناء وبعد الكارثة، والتشجيع على استخدام التكنولوجيا لتعزيز التصدي لها.

12. إعداد تقارير دورية عن متابعة التطورات في مجال تنفيذ الاستراتيجيات العربية الاقليمية للحد من مخاطر الكوارث على ضوء المعلومات والتقارير التي توفرها الدول العربية أعضاء الآلية وشركاؤها.

13. استقطاب الموارد المادية والمالية والفنية لدعم برامج الحد من مخاطر الكوارث وبناء قدرات الدول الأعضاء في مجالات الوقاية والاستعداد والاستجابة والتعافي والتعامل مع الكوارث الناتجة عن المخاطر وحالات الطوارئ.

14. أية مهام أخرى توكل للآلية وفقاً للآليات المعمول بها في جامعة الدول العربية.

المادة السادسة

اجتماعات الآلية:

1. تعقد الآلية اجتماعاً واحداً عادياً في السنة بدعوة من الأمانة العامة، ويّعقد على مستوى نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية.

2. يجوز للآلية ان تعقد اجتماعات استثنائية/طارئة، عند الاقتضاء، بناءً على طلب الأمانة العامة أو إحدى الدول الأعضاء من الأمانة العامة وفقا للأنظمة واللوائح المعمول بها بجامعة الدول العربية.

3. يمكن للأمانة الفنية للآلية دعوة الشركاء المذكورين في المادة الثالثة من هذا النظام للمشاركة في اجتماعات الآلية وفقا للوائح المعمول بها بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

4. تعقد الآلية اجتماعاتها في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ويمكن تغيره إذا طلبت دولة من الدول الاعضاء استضافة الاجتماع.

5. يمثل ثلثي الدول الأعضاء النصاب القانوني اللازم لصحة انعقاد أي دورة للآلية.

6. تكون رئاسة الآلية، على مستوى نقاط الاتصال، عند انعقادها بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية، دورية لكل دولة، حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء، وفي حال غياب الدولة تكون الرئاسة للدولة التي تليها في الترتيب الهجائي، ويظل الرئيس يمارس أعمال الرئاسة الى أن تُسند لخلفه، في مستهل أعمال الدورة العادية التالية، كما يتولى رئاسة كل دورة غير عادية تنعقد قبل انتهاء مدة رئاسته.

7. عند استضافة الدورات العادية والاستثنائية/طارئة للآلية في إحدى الدول الأعضاء، تكون الرئاسة للدولة المضيفة، وتعود رئاسة الدورة التالية، حسب الترتيب الهجائي للدورة السابقة.

المادة السابعة

أمانة الآلية:

1. تتولي جامعة الدول العربية: قطاع الشؤون الاقتصادية: ادارة الاسكان والموارد المائية والحد من الكوارث، مهمة الأمانة الفنية للآلية، ولها ان تتعاون وان تنسق مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والجهات الدولية والإقليمية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث.
2. تعد الأمانة الفنية للآلية مشروع جدول أعمال دورة الآلية، وتبلغه للدول الاعضاء وبقية شركاء الآلية مع الدعوة للاجتماع قبل ستة اسابيع على الأقل من موعد عقد الدورة، اتساقاً مع النظم المعمول بها في جامعة الدول العربية.
3. تقدم الأمانة الفنية للآلية إلى كل دورة عادية تقرير متابعة عن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ قرارات الآلية.

المادة الثامنة

تشكيل اللجان المؤقتة:

1. للآلية أن تشكل لجاناً مؤقتة لدراسة موضوعات معينة وتجتمع هذه اللجان في الفترة ما بين دورات الانعقاد وترفع توصياتها للآلية وتدعو الأمانة الفنية لاجتماعات هذه اللجان.

2. للآلية أن تعهد إلى أحد أعضائها "بعد موافقته" دراسة موضوع معين أو تكلفه بملف موضوع معين بما في ذلك حضور الاجتماعات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

المادة التاسعة

اتخاذ القرارات:

تتخذ الآلية قراراتها بناء على المواد ذات الصلة من الميثاق والنظام الداخلي لمجلس الجامعة.

المادة العاشرة

تعديل النظام الاساسي:

1. يعدل النظام بمقترح مرفقاً بمذكرة شارحة من الامانة العامة او احدى الدول الأعضاء في الآلية مقترناً بموافقة أربعة من الدول العربية الاعضاء في الآلية.
2. يتم اعتماد التعديل على النظام وفقاً للإجراءات المعمول بها في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

المادة الحادية عشر

نفاذ وسريان النظام:

يعمل بهذا النظام بعد إقراره من قبل مجلس الجامعة.

****

قــرار
بشأن
تعديل النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (114) و(115)،
  - قراري المجلس الوزاري العربي للكهرباء رقم (311) د.ع (14) بتاريخ 2022/3/20، ورقم (334) د.ع (15) بتاريخ 2024/12/2،
  - النسخة المُعدّلة من النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

الموافقة على النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، بصيغته المُعدّلة (مرفق)، وإحالته إلى مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري لاعتماده، مع التأكيد على تبعية المجلس الوزاري العربي للكهرباء للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(ق 2471 – د.ع 115 – 2025/2/13)

مرفق

قطاع الشؤون الاقتصادية
إدارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

مشروع النظام الأساسي

للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(النسخة التي اعتمدها المجلس بتاريخ 2024/12/2)

مشروع النظام الأساسي
للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

الباب الأول:
التسمية والتعاريف

المادة 1:

يسمى هذا النظام "النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء".

المادة 2:

لأغراض تطبيق أحكام هذا النظام يكون للألفاظ والعبارات التالية أينما وردت في هذا النظام المعاني الموضحة أمام كل منها ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك.

- الجامعة: جامعة الدول العربية.
- المقر: مقر جامعة الدول العربية.
- المجلس: المجلس الوزاري العربي للكهرباء.
- المكتب التنفيذي: المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء.
- الوزير: الوزير المسؤول عن قطاع الكهرباء في كل دولة عضو.
- الأمانة العامة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- الأمانة الفنية للمجلس: إدارة الطاقة بقطاع الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة.
- لجنة خبراء الكهرباء: اللجنة التي تتولى الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء.
- لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة: اللجنة التي تتولى الاهتمام بجميع الموضوعات المتعلقة بالطاقة الجديدة والمتجددة وكفاءة الطاقة.

الباب الثاني:

التأسيس

المادة 3:

ينشأ في نطاق جامعة الدول العربية مجلس متخصص يتألف من الوزراء المسؤولين عن قطاعات الكهرباء في الدول العربية الأعضاء يسمى المجلس الوزاري العربي للكهرباء.

الباب الثالث:

الأهداف والمهام

المادة 4:

الأهداف:

يهدف المجلس إلى تنمية التعاون وتنسيق الجهود في مجالات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء بين الدول الأعضاء؛ وذلك من خلال:

1. تنسيق السياسات العربية في مجالات إنتاج الطاقة الكهربائية، وتنمية وتكامل وتنويع مصادرها مع الأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية.
2. التخطيط وإعداد الدراسات بما في ذلك ربط شبكات الدول الأعضاء بالمجلس، بهدف تعزيز مشروعات الربط الكهربائي العربي، تمهيداً لإنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء.
3. وضع البرامج والإجراءات التي من شأنها تحسين كفاءة إنتاج وترشيد استخدام الطاقة الكهربائية.
4. تشجيع الاستثمار في قطاع الكهرباء وإقامة المشروعات المشتركة، ودعم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء، وتنمية وتنويع مصادر الطاقة وتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية.
5. تعزيز التكامل العربي وتشجيع الاستثمارات في مجال تصنيع معدات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء، بهدف توطين صناعة المعدات الكهربائية.

6. تشجيع البحث العلمي في مجال الطاقة الكهربائية، وتطوير استخدامات تقنيات الطاقة الجديدة والمتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة الكهربائية.
7. توحيد الجهود وتنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية لتحقيق المصالح العربية بالتعاون مع الهيئات والمنظمات العربية والدولية العاملة في مجال الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة الكهربائية.
8. توحيد المصطلحات والمواصفات والمقاييس والقواعد واللوائح المتعلقة بمجال الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة الكهربائية.
9. إنشاء قاعدة معلومات في مجال الكهرباء لإتاحة تبادل البيانات والإحصاءات على المستويين العربي والدولي.
10. تشجيع إقامة المعارض والمؤتمرات وورش العمل المتخصصة في مجالات الطاقة الكهربائية.
11. تشجيع الدول الأعضاء على تبادل الخبرات وبناء القدرات بالاستفادة من الإمكانيات المتاحة في الدول العربية.
12. وضع الخطط والبرامج وإعداد الدراسات التي من شأنها تطوير استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة.
13. وضع الخطط والبرامج وإعداد الدراسات التي من شأنها تطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

المادة 5:

اختصاصات المجلس:

يتمتع المجلس بكافة الصلاحيات والاختصاصات اللازمة لتحقيق أهدافه الواردة في هذا النظام وبما لا يتعارض مع ميثاق جامعة الدول العربية، وعلى الأخص ما يلي:

1. إقرار جدول أعماله ومناقشة الموضوعات الواردة به واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
2. تفويض المكتب التنفيذي للقيام ببعض الصلاحيات إذا دعت الضرورة.
3. مناقشة تقارير المكتب التنفيذي عن اجتماعاته بين دورات انعقاد المجلس، والتقارير والدراسات التي ترفع إلى المجلس من اللجان أو أية جهة أخرى واتخاذ القرارات المناسبة حيالها.

4. تشكيل لجان أو فرق عمل فنية متخصصة من الدول الأعضاء لمساعدته في تحقيق أهدافه وتنفيذ مهامه.
5. الاستعانة بمؤسسات العمل العربي المشترك في عضوية تلك اللجان أو فرق العمل إذا دعت الحاجة، والاستفادة من خبرات وكوادر تلك المؤسسات في إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لأعمال المجلس، ومنها على وجه الخصوص:
   - وضع الاستراتيجيات العربية اللازمة لتطوير قطاع الكهرباء، وتنويع وتكامل مصادر الطاقة الكهربائية، وتنمية استخدامات الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة إنتاج واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.
   - العمل على توحيد التشريعات والأنظمة والمصطلحات والمواصفات المتعلقة بالكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة.
6. التنسيق والتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية لمساعدة المجلس في إنجاز مهامه.
7. متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمم العربية.
8. البحث في الوسائل الممكنة لتمويل أنشطة وبرامج المجلس.
9. إقرار وتعديل النظام الأساسي واللائحة الداخلية للمجلس.

الباب الرابع:

رئاسة المجلس

المادة 6:

1. تكون رئاسة المجلس دورية لوزير كل دولة حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء، ويكون نائب الرئيس وزير الدولة التي تلي دولة الرئاسة حسب الترتيب الهجائي للدول الأعضاء.
2. إذا تعذر تولي الدولة التي لها حق رئاسة الدورة؛ تتولى رئاسة الدورة الدولة التي تليها حسب الترتيب الهجائي مع الاحتفاظ بحق الدولة التي لها رئاسة المجلس بحقها في رئاسة المجلس في الدورة اللاحقة.
3. يكون رئيس المجلس عضواً مراقباً في المكتب التنفيذي خلال مدة رئاسته لدورة المجلس.
4. لا يتولى الرئاسة في كل الأحوال إلا من هو بمرتبة وزير.

الباب الخامس:

انعقاد المجلس

المادة 7:

1. يعقد المجلس دورة عادية مرة كل سنة ويجوز له أن يعقد دورات استثنائية عند الحاجة.
2. يعقد المجلس اجتماعاته بالمقر ويجوز أن يجتمع في أي دولة عربية بناء على دعوة منها خلال انعقاد الدورة وقبول المجلس للدعوة، أو بالمراسلة إذا دعت الضرورة على أن يتم الحصول على موافقة رئيس المجلس في حالة وصول الدعوة بعد انعقاد الدورة.
3. في حالة عقد المجلس دورته خارج المقر تكون الرئاسة للوزير من الدولة المضيفة ويكون نائب الرئيس من الدولة التي لها رئاسة الدورة حسب الترتيب الهجائي، على ان يحتفظ للدولة التي لها حق الرئاسة قبل عقد الدورة خارج المقر بحقها في الرئاسة في الدورة اللاحقة.
4. يكون اجتماع المجلس صحيحاً بحضور ثلثي الدول الأعضاء ويتخذ القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين.
5. إذا تعذر على الوزير مباشرة أعمال الرئاسة يتولى رئاسة الجلسة الوزير نائب الرئيس من الدولة التالية حسب الترتيب الهجائي للدول الأعضاء.
6. تنعقد الدورة الاستثنائية خلال شهر من تاريخ موافقة أغلبية الدول الأعضاء على الطلب.
7. تحدد الأمانة الفنية للمجلس بالتشاور مع رئيس المجلس زمان انعقاد الدورة الاستثنائية.
8. لا يجوز النظر في قضايا غير القضايا التي عقدت الدورة الاستثنائية من أجلها مالم يقرر المجلس عند انعقاده بأغلبية ثلثي أعضائه خلاف ذلك.

الباب السادس:

أجهزة المجلس

المادة 8:

1. يمارس المجلس اختصاصاته ومسؤولياته من خلال الأجهزة التالية:

- المكتب التنفيذي.
- اللجان المتخصصة.
- الأمانة الفنية للمجلس.
- المؤسسات والجهات الاستشارية التي يدعوها المجلس.

2. يجوز للمجلس أن يدعو أية جهة يراها مناسبة للمشاركة في اجتماعات المجلس بصفة مراقب، وبما يتفق مع نص المادة التاسعة من هذا النظام.

1/8- المكتب التنفيذي:

1- يتشكل المكتب التنفيذي للمجلس من ستة أعضاء كما يلي:

- ترويكا مجلس الجامعة على مستوى القمة (الرئاسة السابقة، والرئاسة الحالية، والرئاسة اللاحقة).
- ثلاثة أعضاء بالتناوب وفقاً للترتيب الهجائي للدول الأعضاء.

2- في حال الجمع بين العضوية في المكتب التنفيذي وفقاً للترويكا والعضوية حسب الترتيب الهجائي ينتقل الدور للدولة التي تلي في الترتيب الهجائي.

3- تكون العضوية في المكتب التنفيذي لأعضاء الترويكا لمدة عضويتهم في الترويكا وسنة لباقي الأعضاء.

4- للمجلس إذا رأى ذلك ضرورياً، اختيار دولة أو دولتين لضمهما كأعضاء في المكتب التنفيذي لمدة سنة.

5- تقتصر عضوية المكتب التنفيذي على الوزراء فقط أو من في حكمهم/ درجتهم.

6- ينتخب المكتب التنفيذي رئيساً ونائباً للرئيس خلال الجلسة الاجرائية التي تعقب دورة المجلس مباشرة.

7- إذا خلا مركز رئيس المكتب التنفيذي أو أحد أعضائه يشغله تلقائياً خلفه في دولته حتى نهاية مدة عضوية دولته في المكتب التنفيذي.

8- في حالة تعذر مشاركة الوزير في حضور اجتماعات المكتب التنفيذي لأسباب قاهرة يمكن إنابة مسؤول على ألا يقل عن درجة وكيل وزارة أو ما يعادلها.

9- لا يجوز أن يرأس المكتب التنفيذي إلا الوزير أو من يعادله.

10- إذا تعذر على رئيس المكتب التنفيذي مباشرة أعمال الرئاسة ينوب عنه وزير آخر من نفس الدولة التي تتولى رئاسة المكتب التنفيذي، فإذا تعذر ذلك يتولى الرئاسة الوزير نائب الرئيس.

11- يمكن للدول غير الأعضاء في المكتب التنفيذي المشاركة في اجتماعاته إن رغبت أو حين مناقشته لموضوعات تخصها وذلك بصفة مراقب ودون أن يكون لها حق التصويت.

8/2- انعقاد المكتب التنفيذي:

1. يعقد المكتب التنفيذي اجتماعاً واحداً في السنة على الأقل، ويجوز عقد اجتماعات استثنائية بناء على طلب اثنين أو أكثر من أعضائه.
2. يعقد المكتب التنفيذي اجتماعاته بالمقر، أو في أي دولة تستضيفه بناءً على دعوة منها وموافقة رئيس المكتب التنفيذي، وفي هذه الحالة تشارك الدولة المضيفة في أعمال المكتب إذا لم تكن عضواً فيه دون أن يكون لها حق التصويت.
3. في حالة عقد المكتب التنفيذي دورته خارج المقر تكون الرئاسة للوزير من الدولة المضيفة إذا كانت عضواً في المكتب التنفيذي، ويكون نائب الرئيس من الدولة التي تتولى رئاسة المكتب التنفيذي.
4. يمكن للوزير في الدولة التي تستضيف اجتماعات المكتب التنفيذي وليست عضواً فيه حضور هذه الدورة للمكتب التنفيذي بصفة مراقب.
5. يكون اجتماع المكتب التنفيذي صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه، ويتخذ قراراته وتوصياته بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وفى حال تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى صوّت معه الرئيس.

8/3- مهام المكتب التنفيذي:

1. إعداد مشروع جداول أعمال دورات المجلس.

2. إعداد واقتراح برامج عمل يتم بموجبها تحقيق أهداف المجلس وتطوير أعماله.

3. متابعة تنفيذ قرارات المجلس.

4. إعداد تقرير عن نشاطاته بين دورتي المجلس ورفعه إلى المجلس من خلال رئيس المكتب التنفيذي.

5. تشكيل لجان فنية متخصصة من الدول الأعضاء ومؤسسات العمل العربي المشترك محددة المدة والمهام لبحث موضوعات معينة، أو تكليف خبراء واستشاريين لإعداد دراسات حول الموضوعات التي تقع ضمن اختصاصات المجلس.

6. المبادرة في تقديم المقترحات والتوصيات اللازمة حول الموضوعات التي تقع ضمن اختصاصات المجلس، وتقرير ما يراه مناسباً في الحالات الاستثنائية والتي تتطلب اتخاذ إجراءات فورية وسريعة ورفع نتائجها للمجلس.

7. القيام بتنفيذ الصلاحيات المفوّض بها من قبل المجلس.

4/8- اللجان المتخصصة:

1. يساعد المجلس ومكتبه التنفيذي في أعمالهما لجنتان فنيتان دائمتان متخصصتان على مستوى كبار المسؤولين همـــا:

   - لجنة خبراء الكهرباء
   - لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

2. تقوم اللجنتان بتقديم الاقتراحات والإجراءات اللازمة لتفعيل قرارات المجلس وتطوير أعماله في نطاق اختصاصاتهما وتقدمان تقاريرهما إلى المكتب التنفيذي.
3. تشارك كافة الدول الأعضاء في المجلس في عضوية هاتين اللجنتين بتسمية خبير أو أكثر لعضوية لجنة خبراء الكهرباء وخبير أو أكثر لعضوية لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات قابلة للتجديد يتم تسميتهم وفق خطاب رسمي من الوزارة المعنية موّجه للأمانة الفنية للمجلس الوزاري؛ مع إمكانية مشاركة خبراء آخرين في الاجتماع وفقا لما

تراه الدولة مناسبا، ويجوز مشاركة الهيئات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المتخصصة في اجتماعات هاتين اللجنتين.

4. تكون مهام اللجنتين كما يلي:

أ- إعداد الدراسات الفنية والبحوث التي يتطلبها عمل المجلس والمكتب التنفيذي، ويمكنها في تحقيق ذلك الاستعانة بفرق عمل متخصصة.

ب- إعداد خطط وبرامج في مجال التدريب المهني وإقامة الندوات وغيرها من النشاطات المشتركة التي تدعم التعاون العربي المشترك في مجال عمل كل لجنة.

ج- اقتراح موضوعات جداول الأعمال في مجال اختصاصها، وكذلك تقديم المقترحات والدراسات والإجراءات لتفعيل القرارات اللازمة لتطوير عمل المجلس.

5. تكون رئاسة ونيابة اللجنتين للدولتين اللتين تتوليان رئاسة ونيابة المكتب التنفيذي.

6. يجوز أن تجتمع اللجنتان مرتين في الفترة ما بين دورات انعقاد المجلس وترفع توصياتهما إلى المكتب التنفيذي.

7. يكون انعقاد اللجنتين صحيحاً إذا حضرهما ممثلون لأغلبية الدول الأعضاء في المجلس، وتصدر التوصيات بأغلبية الحاضرين.

5/8- الأمانة الفنية للمجلس:

تقوم إدارة الطاقة بقطاع الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة بدور كل من الأمانة الفنية للمجلس، وأمانة المكتب التنفيذي، وأمانة كافة اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس.

- مهام واختصاصات الأمانة الفنية للمجلس:

1. توجيه الدعوة لانعقاد المجلس والمكتب التنفيذي واللجان.
2. الإعداد المبدئي لمشروع جداول أعمال المجلس والمكتب التنفيذي واللجان.
3. صياغة تقرير وقرارات ومحاضر اجتماعات المجلس والمكتب التنفيذي واللجان.
4. متابعة تنفيذ قرارات المجلس والمكتب التنفيذي وعرض توصيات اللجان.
5. متابعة التنسيق مع الجهات التي يقرر المجلس والمكتب التنفيذي التعاون معها.

6. التنسيق مع اللجان المتخصصة في إعداد الدراسات الفنية التي يتطلبها عمل المجلس أو المكتب التنفيذي.
7. تجميع وتحليل المعلومات والبحوث والدراسات المتعلقة بعمل المجلس وتعميمها على الدول الأعضاء.
8. اعداد التقارير وأوراق العمل المتعلقة بعمل المجلس وتعميمها على الدول الأعضاء.
9. تسهيل انعقاد اجتماعات اللجان وفرق العمل.

الباب السابع:

المراقبون

المادة 9:

1. يجوز دعوة المنظمات الدولية والإقليمية التي تتلاءم أنشطتها مع اهتمامات المجلس لحضور جلسات معينة للمجلس ولجانه بصفة مراقب وذلك بناء على قرارات يتخذها المجلس بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء.
2. ويجوز للمجلس دعوة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الطاقة والكهرباء لحضور جلسات معينة للمجلس بصفة مراقب وفقا للمعايير والضوابط التي اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن حضور مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجلس وأجهزته.
3. للمجلس الاستعانة بأي من المراقبين في القيام ببعض المهام المتعلقة بأنشطة المجلس.

الباب الثامن:

أحكام عامة

المادة 10:

1. يصبح هذا النظام ساريا بعد موافقة مجلس جامعة الدول العربية عليه.
2. يجوز تعديل مواد النظام الاساسي للمجلس بموافقة ثلثي أعضائه.
3. يصبح تعديل النظام ساري بعد إقراره من مجلس الجامعة.

قــرار
بشأن
الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (114) و(115)،
  - تقرير الأمانة العامة حول المشاركة في اجتماعات المجالس التشريعية للمنظمات العربية المتخصصة، وتنظيمها لعدد من الاجتماعات والفعاليات في إطار تكليفات المجلس واللجان المنبثقة عنه،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الإحاطة علماً بتقرير الأمانة العامة حول مشاركتها في اجتماعات المجالس التشريعية لمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك خلال الفترة بين دورتي المجلس (114-115)، وكذلك حول تنظيمها لعدد من الاجتماعات خلال هذه الفترة تنفيذاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، ومن بينها تنظيم اجتماع فريق الخبراء والمختصين من الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة لمناقشة موضوع "تطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة" خلال الفترة 16-2024/12/18، وتكليف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ الجوانب الإجرائية الواردة في توصيات هذا الاجتماع، تمهيداً لعرض الموضوع بشكل متكامل على الدورة القادمة (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
2. الطلب من الإدارة العامة للمنظمة العربية للطيران المدني اتخاذ الإجراءات المناسبة والإعلان عن شغور منصب المدير العام للمنظمة، وفق الأنظمة واللوائح والنماذج الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك قبل تاريخ 2025/5/17.
3. الطلب من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن تقوم فوراً بتعديل الفترة الزمنية الخاصة بإعلان شغور وظيفة المدير العام المساعد للمنظمة لتكون اعتباراً من 2025/2/1 وحتى تاريخ 2025/7/31، والتأكيد على المنظمة بضرورة الالتزام بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتكليف الأمانة العامة بمتابعة هذه الإجراءات وفق الأنظمة الأساسية والمالية واللوائح والنماذج الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

4. الإحاطة علماً بقرارات الدورة (51) للجمعية العمومية للشركة العربية للملاحة البحرية، بتاريخ 2025/1/30، وخاصةً القرار القاضي بمدّ فترة التصفية حتى 2025/6/30، أو ورود رد من الجهات المعنية بشأن المديونيات المستحقة على الشركة، وإرجاء النظر في محو الشركة من السجل التجاري بدولة المقر جمهورية مصر العربية، وتكليف الأمانة العامة بمواصلة التنسيق مع هذه الجهات لضمان إنهاء إجراءات التصفية.
5. دعم وتثمين الجهود التي يقوم بها السيد الأمين العام بخصوص تفعيل التعاون العربي في موضوعات الذكاء الاصطناعي؛ لما لها من أهمية بالغة خلال الفترة الحالية والمستقبلية على كافة القطاعات بالدول العربية، والترحيب بعقد دائرة الحوار العربية حول "الذكاء الاصطناعي في العالم العربي: تطبيقات مبتكرة وتحديات أخلاقية"، برعاية ورئاسة السيد الأمين العام، وبتنظيم مشترك بين الأمانة العامة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وذلك يومي 2-2025/2/3 بمقر الأمانة العامة.
6. دعوة السيد الأمين العام إلى مواصلة جهوده في مجال موضوعات الذكاء الاصطناعي، في إطار مسؤولياته الأصيلة وكرئيس للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، وبما يفضي إلى إيجاد أرضية علمية وتقنية وتشريعية وأخلاقية مناسبة تُمكّن الدول العربية من مواكبة التطورات المتسارعة التي بات يشهدها هذا المجال.

(ق 2472 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
دراسة حول تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية رقم (651) بتاريخ 2022/8/25،
  - قراري مجلس وزراء الشـــؤون الاجتماعية العرب رقم (991) د.ع (42) بتاريخ 2023/1/26، ورقم (1051) د.ع (44) بتاريخ 2024/12/25،
  - الدراسة حول "تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية"،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

الموافقة من حيث المبدأ على الدراسة الخاصة بتنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الدول العربية، والطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بملاحظاتها ومرئياتها لتضمينها في الدراسة، وذلك في أجل أقصاه شهرين من تاريخه، وعرض الدراسة بشكلها النهائي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية القادمة (116)، لاعتمادها.

(ق 2473 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
نحو العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة
لضمان إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية رقم (772) بتاريخ 2024/12/25،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

إحالــة موضــوع "نحــو العــيش المســتقل للأشــخاص ذوي الإعاقــة لضــمان إدمــاجهم الاقتصــادي والاجتمــاعي"، إلــى مجلــس وزراء الشــؤون الاجتماعيــة العــرب، لبحثــه واتخــاذ القــرار الــلازم، وعــرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة قادمة.

(ق 2474 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
تعزيز التكامل العربي لمواجهة آثار التغير المناخي على الفئات الاجتماعية الهشّة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية رقم (772) بتاريخ 2024/12/25،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

إحالــة موضــوع "تعزيــز التكامــل العربــي لمواجهــة آثــار التغيــر المنــاخي علــى الفئــات الاجتماعيــة الهشّــة"، إلــى مجلــس وزراء الشــؤون الاجتماعيــة العــرب، لبحثــه واتخــاذ القــرار الــلازم وبالتنســيق مــع مجلــس وزراء العــرب المســؤولين عــن شــؤون البيئــة، وعــرض الموضــوع علــى المجلــس الاقتصــادي والاجتمــاعي فــي دورة قادمة.

(ق 2475 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
حوكمة التشغيل لتأمين الاندماج الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية رقم (772) بتاريخ 2024/12/25،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

إحالــة موضــوع "حوكمــة التشــغيل لتــأمين الانــدماج الاجتمــاعي وتحســين مســتويات المعيشــة" إلــى مجلــس وزراء الشــؤون الاجتماعيــة العــرب، ومنظمــة العمــل العربيــة، لبحثــه واتخــاذ القــرار الــلازم، وعــرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة قادمة.

(ق 2476 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (114) و(115)،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

أولاً: الإحاطة علماً بتقرير الأمانة العامة حول التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية.

ثانياً: منتدى التعاون العربي – الصيني:

1. **الدورة الثالثة لمنتدى التعاون العربي – الصيني في مجال الصحة:**

الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة للإعداد والتحضير لعقد الدورة الثالثة لمنتدى التعاون العربي – الصيني في مجال الصحة، وتكليفها بمواصلة الإجراءات اللازمة في هذا الشأن، لعقد أعمال المنتدى خلال عام 2025 في جمهورية مصر العربية.

2. **الدورة السادسة لمؤتمر الصداقة العربية – الصينية:**

الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة للإعداد والتحضير لعقد الدورة السادسة لمؤتمر الصداقة العربية – الصينية، وتكليفها بمواصلة الإجراءات اللازمة في هذا الشأن لعقد أعمال المنتدى خلال الفترة 15–2025/6/17 في دولة قطر.

3. **الدورة الرابعة لمنتدى المدن العربية – الصينية:**

الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة للإعداد والتحضير لعقد الدورة الرابعة لمنتدى المدن العربية – الصينية، وتكليفها بمواصلة التنسيق مع الجانب الصيني ودولة ليبيا ومنظمة المدن العربية، ليتسنى تحديد موعد عقد "الدورة الرابعة لمنتدى المدن العربية – الصينية خلال العام 2025".

4. **الدورة الرابعة لمهرجان الفنون العربية – الصينية:**

الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة، للإعداد والتحضير لعقد الدورة الرابعة لمهرجان الفنون العربية – الصينية، وتكليفها بمواصلة الإجراءات اللازمة في هذا الشأن، لعقد أعمال المنتدى خلال عام 2025 في إحدى الدول العربية.

5. **الدورة الخامسة لمنتدى المرأة العربية – الصينية:**

الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة للإعداد والتحضير لعقد الدورة الخامسة لمنتدى المرأة العربية – الصينية، وتكليفها بمواصلة التنسيق بهذا الشأن مع جمهورية مصر العربية.

6. **الدورة الثانية لمنتدى تنمية الشباب العربي – الصيني:**

الإحاطة علماً بمشاركة الأمانة العامة في أعمال "منتدى تنمية الشباب العربي الصيني الثاني"، الذي عقد خلال الفترة 10–2024/11/16 في مقاطعة هاينان ومقاطعة فوجيان ومدينة شانغهاي بجمهورية الصين الشعبية، وتكليف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ الأنشطة المشتركة في هذا الشأن.

(ق 2477 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
متابعة إنشاء الوكالة العربية للدواء "وعد"

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرتي المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية رقم (129) بتاريخ 2025/1/22، ورقم (150) بتاريخ 2025/1/26،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (114) و(115)،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2451) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،
  - قرار مجلس وزراء الصحة العرب رقم (10) د.ع (61) بتاريخ 2024/12/12،
  - مشروع اتفاقية إنشاء الوكالة العربية للدواء "وعد"،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد جمهورية مصر العربية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. الطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بملاحظاتها بخصوص مشروع اتفاقية إنشاء الوكالة العربية للدواء "وعد"، وذلك في أجل زمني أقصاه شهرين من تاريخه.
2. تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع جمهورية مصر العربية لإدراج ملاحظات الدول الأعضاء بخصوص اتفاقية إنشاء الوكالة العربية للدواء "وعد".
3. تكليف الأمانة العامة بتعميم مشروع الاتفاقية بشكلها النهائي على الدول الأعضاء، تمهيداً لعرضها على الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتمادها.

(ق 2478 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
تمكين الفئات المُهمّشة رقمياً لتحقيق الشمول الرقمي والاجتماعي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية رقم (316) بتاريخ 2025/1/30،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

إحالــة موضــوع "تمكـين الفئــات المُهمّشــة رقميــاً لتحقيــق الشــمول الرقمــي والاجتمــاعي"، إلــى مجلــس وزراء الشــؤون الاجتماعيــة العــرب، لبحثــه واتخــاذ القــرار الــلازم، وعــرض الموضــوع علــى المجلــس الاقتصــادي والاجتماعي في دورة قادمة.

(ق 2479 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
فوز المملكة العربية السعودية باستضافة كأس العالم 2034

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - نتائج أعمال اجتماع المجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد المملكة العربية السعودية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

الإشـادة بـالجهود التـي بـذلتها المملكـة العربيـة السـعودية للفـوز فـي استضـافة بطولـة كـأس العـالم لكـرة القـدم 2034، وسعيها إلى تقديم تجربة استثنائية وغير مسبوقة للحدث الرياضي الأكبر حول العالم.

(ق 2480 - د.ع 115 - 2025/2/13)

قــرار
بشأن
احتضان المملكة المغربية لبطولة كأس العالم لسنة 2030
بالشراكة مع مملكة أسبانيا والجمهورية البرتغالية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - نتائج أعمال اجتماع المجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد المملكة المغربية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

1. تقديم التهنئة للمملكة المغربية لنيلها شرف احتضان كأس العالم لكرة القدم لسنة 2030 بالشراكة مع مملكة أسبانيا والجمهورية البرتغالية.
2. دعوة الدول الأعضاء لدعم جهود المملكة المغربية لإنجاح تلك التظاهرة الرياضية وتشجيع الدول العربية التي ستشارك في تلك البطولة العالمية.

(ق 2481 - د.ع 115 - 2025/2/13)

قــرار
بشأن
التنمية المستدامة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (114) و(115)،
  - تقريـر وتوصـيات الاجتمـاع (16) للجنـة العربيـة لمتابعـة تنفيـذ أهـداف التنميـة المسـتدامة 2030 في المنطقة العربية، بتاريخ 2024/12/17 بمدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة،
  - نتائج أعمال اجتماع المجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرر

1. الإحاطـة علمـا بتقريـر وتوصـيات الاجتمـاع (16) للجنـة العربيـة لمتابعـة تنفيـذ أهـداف التنميـة المسـتدامة 2030 فـي المنطقـة العربيـة، والـذي عُقـد بتـاريخ 2024/12/17 بمدينـة أبـو ظبـي بدولـة الإمارات العربية المتحدة.

2. توجيـه الشـكر لجمهوريـة مصـر العربيـة علـى استضـافة النسـخة الخامسـة مـن الأسـبوع العربـي للتنميـة المستدامة، خلال الفترة 24–2024/11/27 بالقاهرة.

3. توجيـه الشـكر لدولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة علـى استضـافة ورشـة العمـل الثانيـة رفيعـة المسـتوى لمجموعـة العمـل الإقليميـة "التحـول الرقمـي والتنميـة المسـتدامة" المنبثقـة عـن المنصـة الرقميـة العربيـة للتنمية المستدامة، والتي عقدت يومي 16–2024/12/17 بمدينة أبو ظبي.

4. الترحيـب بـإطلاق "خارطـة طريـق نحـو تحـول رقمـي مسـتدام 2025–2030"، والتـي تتضـمن خطـة عمـل تنفيذيـة بالتعـاون بـين مجموعـة العمـل الإقليميـة المعنيـة بـالتحول الرقمـي والتنميـة المسـتدامة، والدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية ومؤسسات التمويل والقطاع الخاص.

5. الموافقة على الوثيقة النهائية للرؤية العربية 2045، كوثيقة اسـترشـادية لوضـع وإعداد اسـتراتيجيات وبرامج الخطط الوطنية للتنمية المستدامة في الدول العربية، وعرضـها ضـمن الملف الاقتصـادي والاجتماعي المرفوع لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، في دورته العادية القادمة (34).

6. دعوة الدول العربية للمشاركة الفعّالة في المسارات التفاوضية حول الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، والمقرّر عقده في مملكة أسبانيا خلال شهر يوليو/تموز 2025، والاسترشاد بعناصر الورقة التي أعدتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) حول الموقف العربي وأولويات تمويل التنمية، من أجل دفع الأولويات العربية في مجال تمويل التنمية المستدامة، والاعتداد بمسارات الرصد والمتابعة الإقليمية لتعهدات تمويل التنمية، والتي تضطلع بها جامعة الدول العربية بالتنسيق مع لجنة الاسكوا، وموافاة الدول العربية بتحليل لنتائج المفاوضات حتى يتسنى تحديث المواقف العربية أولاً بأول.

7. التأكيد على ضرورة العمل المُكثّف من أجل أن يصدر عن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية وثيقة طموحة ترسي دعائم لإصلاح منظومة تمويل التنمية العالمية، ومعالجة أوجه القصور فيها، بحيث تصبح أكثر عدالة وإنصافاً، وبما يراعي اتساع فجوات التمويل في المنطقة العربية، وأن تتضمن هذه الوثيقة التزامات جديدة قابلة للتنفيذ تتيح للدول العربية فرص الحصول على نصيب عادل من التمويل المستدام.

(ق 2482 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**

- قـرارات الـدورة العاديـة (35) لمجلـس الـوزراء العـرب المسـؤولين عـن شـؤون البيئـة (مدينـة جـدّة – المملكة العربية السعودية: 2024/10/17)،
- تقريـر وقـرارات الـدورة العاديـة (37) لمجلـس وزراء النقـل العـرب (الأكاديميـة العربيـة للعلـوم والتكنولوجيا والنقل البحري – مدينة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية: 2024/11/13)،
- قـرارات الـدورة العاديـة (6) للمجلـس الـوزاري العربـي للسـكان والتنميـة (القـاهرة – جمهوريـة مصـر العربية: 2024/11/25)،
- تقريـر وقـرارات الـدورة العاديـة (16) للمجلـس الـوزاري العربـي للميـاه (منطقـة البحـر الميـت – المملكة الأردنية الهاشمية: 2024/11/27)،
- تقريـر وقـرارات الـدورة العاديـة (15) للمجلـس الـوزاري العربـي للكهربـاء (القـاهرة – جمهوريـة مصـر العربية: 2024/12/2)،
- تقريـر وقـرارات الـدورة العاديـة (27) للمجلـس الـوزاري العربـي للسـياحة (الأمانـة العامـة: 2024/12/11)،
- قـرارات الـدورة العاديـة (61) لمجلـس وزراء الصـحة العـرب (مدينـة بغـداد – جمهوريـة العـراق: 11–2024/12/12)،
- تقريـر وقـرارات الـدورة العاديـة (41) لمجلـس وزراء الإسـكان والتعميـر العـرب (الجمهوريـة الجزائرية الديمقراطية الشعبية: 2024/12/17)،
- قـرارات الـدورة العاديـة (44) لمجلـس وزراء الشـؤون الاجتماعيـة العـرب (مدينـة المنامـة – مملكـة البحرين: 2024/12/25)،
- تقريـر وقـرارات الـدورة العاديـة (28) لمجلـس الـوزراء العـرب للاتصـالات والمعلومـات (القـاهرة – جمهورية مصر العربية: 2025/1/23)،
- تقريـر وقـرارات الاجتمـاع (6) لآليـة التنسـيق العربيـة للحـد مـن مخـاطر الكـوارث (الأمانـة العامـة: 18–2024/8/20)،
- تقريـر وقـرارات الاجتمـاع (10) للجنـة الدائمـة لكـودات البنـاء العربيـة (الأمانـة العامـة: 15–2024/9/17)،
- تقريـر وتوصـيات الاجتمـاع (13) للجنـة الفنيـة للملكيـة الفكريـة (عبـر تقنيـة الاتصـال المرئـي: يومي 23–2024/9/24)،
- تقريـر وتوصـيات الاجتمـاع (42) للجنـة الفنيـة الدائمـة للإحصـاء (مدينـة جـدّة – المملكـة العربيـة السعودية: 6–2024/11/7)،
- نتـائج أعمـال اجتماعـات اللجنتـين الاقتصـادية والاجتماعيـة والمجلـس علـى مسـتوى كبـار المسؤولين،

- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرر

أولاً: الإحاطة علماً بـ:

- قرارات الدورة العادية (35) لمجلس الوزراء العرب المسـؤولين عن شـؤون البيئة (مدينة جدّة – المملكة العربية السعودية: 2024/10/17).
- تقرير وقرارات الدورة العادية (37) لمجلس وزراء النقل العرب (الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – مدينة الإسـكندرية بجمهورية مصـر العربية: 2024/11/13)، مع إعادة القرارين رقم (567) و (574) إلى مجلس وزراء النقل لتضمين ملاحظات الدول الأعضاء.
- قرارات الدورة العادية (6) للمجلس الوزاري العربي للسـكان والتنمية (القاهرة – جمهورية مصـر العربية: 2024/11/25).
- تقرير وقرارات الدورة العادية (16) للمجلس الوزاري العربي للمياه (منطقة البحر الميت – المملكة الأردنية الهاشمية: 2024/11/27).
- تقرير وقرارات الدورة العادية (15) للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (القاهرة – جمهورية مصـر العربية: 2024/12/2).
- تقرير وقرارات الدورة العادية (27) للمجلس الوزاري العربي للسياحة (الأمانة العامة: 2024/12/11).
- قرارات الدورة العادية (61) لمجلس وزراء الصـحة العرب (مدينة بغداد – جمهورية العراق: 11–2024/12/12).
- تقرير وقرارات الدورة العادية (41) لمجلس وزراء الإسـكان والتعمير العرب (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: 2024/12/17).
- قرارات الدورة العادية (44) لمجلس وزراء الشـؤون الاجتماعية العرب (مدينة المنامة – مملكة البحرين: 2024/12/25).
- تقرير وقرارات الدورة العادية (28) لمجلس الوزراء العرب للاتصـالات والمعلومات (القاهرة – جمهورية مصر العربية: 2025/1/23).

ثانياً: الموافقة على:

- تقرير وقرارات الاجتماع (6) لآلية التنسـيق العربية للحد من مخاطر الكوارث (الأمانة العامة: 18–2024/8/20).
- تقرير وقرارات الاجتماع (10) للجنة الدائمة لكودات البناء العربية (الأمانة العامة: 15–2024/9/17).
- تقرير وتوصـيات الاجتماع (13) للجنة الفنية للملكية الفكرية (عبر تقنية الاتصـال المرئي: يومي 23–2024/9/24).
- تقرير وتوصيات الاجتماع (42) للجنة الفنية الدائمة للإحصاء (مدينة جدّة – المملكة العربية السعودية: 2024/11/7–6).

(ق 2483 – د.ع 115 – 2025/2/13)

قــرار
بشأن
تأكيد موعد ومكان عقد الدورة العادية (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
وتحديد موعد ومكان عقد الدورة العادية (117) للمجلس

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (115) على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه على:**
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2457) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،
  - نتائج أعمال اجتماع المجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- **وعملاً بأحكام النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،**
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقــرر

أولاً: عقد اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 17–19 يونيو/ حزيران 2025 الموافق 21–23 ذي الحجة 1446 هـ.

ثانياً: تأكيد موعد عقد الدورة العادية (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقر الأمانة العامة على النحو التالي:

1. اجتماع اللجنة الاجتماعية يوم الأحد 31 أغسطس/ آب 2025، الموافق 8 ربيع الأول 1447 هـ.
2. اجتماع اللجنة الاقتصادية يوم الاثنين 1 سبتمبر/أيلول 2025، الموافق 9 ربيع الأول 1447 هـ.
3. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين يوم الثلاثاء 2 سبتمبر/ أيلول 2025، الموافق 10 ربيع الأول 1447 هـ.
4. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري يوم الأربعاء 3 سبتمبر/ أيلول 2025، الموافق 11 ربيع الأول 1447 هـ.

ثالثاً: عقد اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 1–3 ديسمبر/ كانون أول 2025 الموافق 10–12 جماد ثان 1447 هـ.

رابعاً: تحديد موعد عقد الدورة العادية (117) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقر الأمانة العامة على النحو التالي:

1. اجتماع اللجنة الاجتماعية يوم الأحد 1 فبراير/ شباط 2026، الموافق 13 شعبان 1447 هـ.
2. اجتماع اللجنة الاقتصادية يومي الاثنين والثلاثاء 2–3 فبراير/ شباط 2026، الموافقين 14–15 شعبان 1447 هـ.
3. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين يوم الأربعاء 4 فبراير/ شباط 2026، الموافق 16 شعبان 1447 هـ.
4. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري يوم الخميس 5 فبراير/ شباط 2026، الموافق 17 شعبان 1447 هـ.

(ق 2484 – د.ع 115 – 2025/2/13)

ثالثاً: الكلمات

(14320)خ-04/(02/25)115/03ج

الأمانــة العامــة

أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

معالي/ عبد الله بن طوق المري

وزير الاقتصاد

بدولة الإمارات العربية المتحدة

(رئاسة الدورة السابقة [114])

فـي

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (115)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 13 فبراير/ شباط 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي الوزراء،

معالي/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني بدايةً أن أرحب بكم جميعاً في افتتاح أعمال الجلسة الوزارية للدورة الـ 115 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأودُّ أن أتوجه بالشكر الجزيل لمعالي الأمين العام، على جهوده الدؤوبة ومتابعته لأعمال المجلس. والشكر موصول لأصحاب السعادة الأمناء المساعدين للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكافة كوادر الأمانة العامة على دورهم المتميز في متابعة تنفيذ قرارات المجلس والإعداد والتنظيم الجيد لأعمال الدورة الحالية.

ونحن على ثقة بأن هذه الدورة ستُمثل منصة بارزة لتعزيز النقاش وتنسيق الجهود المشتركة حول الفرص الاقتصادية والتنموية الجديدة في شتّى المجالات، والتي من شأنها دعم التكامل العربي الاقتصادي والاجتماعي خلال المرحلة المُقبلة، وتعزيز استدامة اقتصاداتنا العربية.

أصحاب المعالي والسعادة،

لا يخفى على أحد أن هذا الاجتماع يأتي في ظروف استثنائية صعبة تشهدها منطقتنا العربية من تحديات كبرى وأزمات متواصلة ومقترنة بأوضاعٍ اقتصادية واجتماعية متغيرة، وذات تأثيرات قوية على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمُختَلفِ دُوَلِنا العربية، الأمر الذي يحتم علينا ضرورة تعزيز التعاون المشترك والتكاتف والتلاحم أكثر من أي وقت مضى، لإيجاد الحلول المناسبة التي تساعدنا على تخطي تلك التحديات والأزمات والمضي قدماً بمسيرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي لمنطقتنا العربية إلى مستويات أكثر تقدماً وازدهاراً.

ولا شك أن التركيز والاهتمام ببعض مجالات العمل المشترك ذات الأثر الإيجابي والملموس وتعزيز دورها وتعظيم الاستفادة منها سيُسهم في الارتقاء بمنظومة العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي خلال الفترة القادمة.

ولقد حظيت دولة الإمارات العربية المتحدة بشرف رئاسة الدورة السابقة لمجلسكم الموقر، والتي شهدت العديد من المبادرات الحيوية والمنجزات، التي تؤكد التزامنا بدعم مسيرة العمل العربي المشترك ومن أبرزها: –

أولا: – "مبادرة تطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة"

نولي اهتماماً كبيراً بهذا الملف نظراً لأنه يسهم في تعزيز كفاءة منظماتنا العربية وتعظيم الاستفادة منها باعتبارها جزءاً مهماً وأساسياً من منظومة العمل العربي المشترك، إضافة إلى أنها تُمثل بيوت خبرة تقدم للدول العربية ما لديها من معارف مختلفة في مجال اختصاصاتها مقابل ما تقدمه الدول الأعضاء من أموال وجهود في إطارها.

وفي ضوء ذلك، أصدر مجلسكم الموقر في دورته السابقة قرار رقم (2443) بتشكيل فريق من الخبراء المتخصصين، وذلك في ضوء الورقة المقدمة من دولة الإمارات لبحث ملف تطوير المنظمات، وعقد الفريق المعني بهذا الشأن

أول اجتماعاته خلال شهر ديسمبر من العام الماضي، وتوصل للعديد من التوصيات وسيستكمل الفريق مناقشاته خلال الاجتماع القادم على أن ترفع نتائج أعمال الفريق للدورة الـ 116 للمجلس.

وفي إطار حرصنا على تسريع عملية التطوير لمنظماتنا العربية، نوُد أن نطلب من مجلسكم الموقر إصدار قرار بتوجيه الأمانة العامة بالعمل على تنفيذ الجوانب الإجرائية الواردة من التوصيات الصادرة عن اجتماعات فريق الخبراء، وذلك تمهيداً لعرضها بشكل متكامل على الدورة القادمة للمجلس لاتخاذ القرار المناسب بشأنها والبدء بالتنفيذ الفوري للتوصيات.

الحضور الكريم،

فيما يخص الجانب الاجتماعي، كان لدولة الإمارات مبادرة هامة تقدمت بها خلال الدورة السابقة وهي: "مبادرة تحدي القراءة العربي"، والتي أطلقتها بتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، حيث نجحت هذه المبادرة في تقديم نموذجاً متفرداً يُحتذى به في تعزيز ثقافة القراءة لدى الأجيال العربية، وسجلت المبادرة أرقاماً قياسية في أعداد المشاركين مما يعكس تأثيرها الإيجابي، حيث وصل في الدورة الثامنة إلى أكثر من 28.2 مليون طالب وطالبة بنسبة نمو قدرها 683% مقارنةً بالدورة الأولى، وهو ما يعكس التنامي المتزايد في أعداد المشاركين لهذه المبادرة المتميزة.

وفي 18 ديسمبر 2024، دعت أمانة جامعة الدول العربية خلال احتفالية نظمتها في القاهرة بمناسبة "اليوم العالمي للغة العربية" الوزارات المعنية بالتعليم في الدول العربية إلى اعتماد مبادرة تحدي القراءة العربي كمنهج تعليمي ودعم نشرها وتعزيزها، وذلك بناءً على القرار الصادر عن مجلسكم الموقر في دورته السابقة، وأكدت في دعوتها أن المبادرة تمثل مشروعاً معرفياً وثقافياً رائداً يُسهم في تعزيز اللغة العربية ويحدث نقلة في الوعي العربي بأهمية القراءة كأداة تقدم حضاري ، وتبرهن على جدارة أجيالنا الجديدة على حمل شعلة الحضارة عبر لغتنا العربية الخالدة.

الحضور الكريم،

بخصوص محور أعمال الدورة حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي، فإننا نؤكد التزامنا الكامل بتنفيذ بنود اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

وفي هذا التوجه، ندعو إلى أهمية تبني مبادرة لتطوير هذه الاتفاقية بما يتماشى مع التطورات والتحديات الاقتصادية الراهنة، حيث إن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية دخلت حيز النفاذ في عام 1986، وانبثقت عنها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2005، وتعد من أهم المكتسبات في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، ومن ثم هناك أهمية بالغة للمحافظة عليها ودعمها عبر إتاحة المزيد من التسهيلات والمزايا والأفضليات التجارية والسعي الجاد لاستكمال متطلباتها.

وبالحديث عن التجارة العربية، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على مجموعة من المؤشرات والأرقام الأولية التي تؤكد النمو المتزايد لتجارة الإمارات مع أشقائها في الدول العربية خلال العام 2024: –

وصلت تجارة الإمارات الخارجية غير النفطية مع الدول العربية إلى 166.4 مليار دولار محققة نمواً بنسبة 21% مقارنةً مع عام 2023.

20.4% نسبة مساهمة الدول العربية من التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات خلال 2024.

الإمارات استوردت من الدول العربية ما قيمته 38.4 مليار دولار، وفي المقابل وصلت قيمة الصادرات غير النفطية إلى أكثر من 48.9 مليار دولار، وتم إعادة تصدير ما قيمته 79.0 مليار دولار، والتي تشهد نمواً سنوياً متوازناً في جميع عناصرها.

أصحاب المعالي والسعادة،

إننا ننظر إلى أهمية العمق العربي باعتباره ظهيراً استراتيجياً يسهم في ازدهار ونمو التجارة بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، وأعتقد أنكم تشاركوني الرأي في أن الحل للتحديات الاجتماعية والاقتصادية في بلداننا العربية يكمن في السياسات والفكر الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، أود في تسليط الضوء على أهمية تعزيز الانفتاح الاقتصادي لدولنا العربية، خاصةً التي تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية، وكذلك منح المستثمر العربي المزيد من الأفضليات والضمانات والفرص الاستثمارية الواعدة، والنظر بإيجابية إلى التعاون القائم في الكتلة الاقتصادية العربية، وسنحقق بإذن الله مزيد من التقدم والتنمية ليس فقط في مجال التجارة البينية وإنما في مختلف مجالات العمل العربية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك الأمن الغذائي وغيره من القطاعات ذات الأولوية، وسيكون لدينا فرص كبيرة لتحقيق مصالحنا المشتركة وتدعيم أواصر التعاون العربي المشترك.

لذلك، نشدّد على أهمية تقييم التقدم المحرز في إنجاز مشروع الاتحاد الجمركي العربي بعد مرور قرابة ثلاث عقود على إطلاق اجتماعات اللجنة المعنية بإنجازه، مع ضرورة وضع جدول زمني لاستكمال هذا المشروع الاستراتيجي. وإلى جانب ذلك، ندعو إلى تفعيل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، حيث تزخر منطقتنا العربية بفرص استثمارية واعدة في هذا القطاع وبفوائض لرؤوس الأموال لكنها لا تزال بحاجة إلى خطوات عملية لاستغلالها.

الحضور الكريم،

على الرغم من مرور عدد من السنوات على تكليف لجنة من الخبراء القانونيين المتخصصين في مجال الاستثمار بالعمل على تطوير الاتفاقية العربية للاستثمار الجديدة، وإدخال التعديلات المناسبة عليها إلا أن النسخة الجديدة منها لم تنجز بعد، لذا ندعو اللجنة لإنجاز أعمالها خلال المدة المتبقية من العام الجاري، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس وتمهيداً لعرضها على اجتماع المجلس القادم، بما يُسهم في توفير بيئة استثمارية محفزة تدعم التكامل الاقتصادي والاستثماري العربي.

وهنا، أقترح على مجلسكم الموقر إصدار قرار خلال هذه الدورة، تقوم الأمانة العامة بموجبه بمراجعة شاملة لأعمال كافة اللجان المشكلة في إطارها والتي لديها مهام محددة، مع تقديم تقرير للمجلس يوضح التقدم المحرز في أعمالها ومدى تحقيقها لأهدافها، وأيضاً اقتراح برنامج زمني لكل لجنة حتى نضمن الانتهاء من إنجاز مهامها في المواعيد التي سيتم تحديدها.

ومن جانب آخر، أودُّ هنا التطرق إلى جهودنا في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري مع مجموعات الدول الأخرى، حيث تستضيف دولة الإمارات النُسخة الأولى من مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان يومي 26 و27 فبراير الجاري في العاصمة أبو ظبي، والذي جاء تنفيذاً لمخرجات منتدى التعاون العربي ودول آسيا الوسطى وأذربيجان، الذي عُقد في الدوحة العام الماضي، وبهذه المناسبة فقد قمنا بتوجيه دعوات رسمية لأصحاب المعالي الوزراء للمشاركة في هذا الحدث المهم.

أصحاب المعالي والسعادة،

في ختام كلمتي أجدد شكري وتقديري لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ومساعديه وللأمانة العامة للجامعة العربية، والشكر موصول لإخواننا مدراء عموم المنظمات العربية المتخصصة ولكافة العاملين فيها على جهودهم المثمرة في دعم العمل العربي المشترك متطلعين لمزيد من العمل والعطاء.

كما أخص بالشكر أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على جهودها في تنظيم أعمال واجتماعات المجلس ومتابعة تنفيذ قراراته.

وأدعو أخي سعادة/ يوسف عبد الله الحمود، وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني – للشؤون المالية . بمملكة البحرين الشقيقة، لتسلم رئاسة الدورة الحالية، متمنياً لمعاليه ولمملكة البحرين التوفيق خلال رئاسته لأعمال هذه الدورة، كما أؤكد على أهمية الدور الريادي لمملكة البحرين الشقيقة في دعم مسيرة العمل العربي المشترك، ونحن على ثقة بأن رئاستها لهذه الدورة ستشهد زخماً جديداً يدفع العمل العربي المشترك نحو تحقيق تطلعات شعوبنا لبناء مستقبل مشرق ومزدهر.

سائلاً المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والصلاح لأمتنا العربية.

شكراً جزيلاً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

(14321)خ-05/(02/25)115/03ج

الأمانــة العامــة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

سعادة السيد/ يوسف عبد الله الحمود

وكيل الوزارة للشؤون المالية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني

بمملكة البحرين

(رئاسة الدورة الحالية [115])

فـي

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (115)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 13 فبراير/ شباط 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب المعالي والسعادة،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني أن نلتقي في الدورة العادية (115) والتي تتزامن مع قرب الذكرى الثمانون لتأسيس جامعة الدول العربية، حيث نجتمع اليوم لتجديد العزم على مواصلة تعزيز التعاون العربي المشترك نحو تكامل اقتصادي أكثر فاعلية، وتنمية مستدامة تسهم في ازدهار شعوبنا، وتعزيز مكانة الاقتصادات العربية.

كما يسرني في بداية كلمتي أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على إدارتها المتميزة للدورة السابقة، وما بذلته من جهود قيمة لتعزيز العمل العربي المشترك. كما أتوجه بالشكر للأمانة العامة لجامعة الدول العربية على جهودها المتواصلة في دعم مسيرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق التكامل بين دولنا بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن مملكة البحرين، ومن خلال رئاستها للقمة العربية في دورتها الثالثة والثلاثين، وبناءً على التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، وبمتابعة حثيثة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، تؤكد التزامها الراسخ بتوحيد الجهود العربية في ظل ما تم التأكيد عليه في "إعلان المنامة" من الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي، وإمكانياته الاقتصادية وموارده البشرية، والتأكيد على ضرورة تهيئة الظروف الملائمة لتعزيز التعاون وبناء الشراكات الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة القائمة على المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، بما يلبي تطلعات الشعوب العربية ويحقق النحو والازدهار.

ونود في هذا الصدد أن نؤكد كذلك على ما جاء في إعلان البحرين بشأن معارضة تهجير الفلسطينيين من بيوتهم ومناطقهم، حيث أن ذلك يعد خرقاً فاضحاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ومن حق الفلسطينيين مقاومة أي محاولات لتهجيرهم قسراً من أراضيهم. وتعتبر مملكة البحرين أن الحل الوحيد للصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة على خطوط الرابع من يونيو 1967، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية.

كما أود التأكيد على دعم الجهود العربية والدولية الهادفة لعزيز الأمن والاستقرار في الجمهورية العربية السورية، ومساعدتها في التغلب على الظروف والتحديات الراهنة، وصولاً للاستقرار المرجو لهذا البلد الشقيق.

أصحاب المعالي والسعادة،

في ظل المتغيرات الجيوسياسية المتسارعة من حولنا، نؤكد على أهمية استمرار التعاون العربي المشترك، وكذلك الاستمرار في دعم تطوير البنية التحتية الإقليمية لتعزيز الترابط الاقتصادي العربي، الارتقاء بمستوى أمن الطاقة، إلى جانب الاستثمار في رأس المال البشري عبر سياسات داعمة، وتشجيع ريادة الأعمال، مع تسريع التحول الرقمي والابتكار ليكون المحرك الأساسي لنمو الاقتصادات العربية.

ولقد ركزت الاجتماعات التحضيرية لهذه الدورة على مجموعة من الأولويات الاستراتيجية التي تشكل أساس تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي، حيث شهدت المداولات نقاشات معمقة لمحاور مرحلتنا الحالية التي تضمنت عدداً من المواضيع الهامة بما فيها متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتعزيز الاستثمارات البينية العربية، وتحقيق الأمن الغذائي العربي، ومواجهة التغيرات المناخية، وتعزيز الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا، وتعزيز التعاون العربي لتحقيق التنمية المستدامة.

إن هذه الأولويات تشكل ركائز أساسية لمسيرة التنمية العربية الشاملة، وإن نجاح هذا الاجتماع لا يقاس فقط بجودة المداولات، بل بقدرتنا على تحويل الرؤى والاستراتيجيات إلى برامج عملية ونتائج ملموسة، تحقق الفائدة الفعلية لشعوبنا، مما يستدعي العمل سوياً لضمان التنفيذ الفعلي للمبادرات والقرارات التي يتم الاتفاق عليها، من خلال آليات واضحة وشراكات استراتيجية مستدامة.

وفي الختام، أجدد التأكيد على التزام مملكة البحرين بتعزيز العمل العربي المشترك، سائلاً الله أن يوفقنا ويعزز جهودنا لتحقيق التكامل ودعم قضايانا العربية المشتركة، وأن تؤدي مساعينا إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي وتعزيز مسارات التنمية المستدامة في منطقتنا والعالم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

جـامعة الدول العربية : ثمانون عاماً من العمل العربي المشترك

ج03/115(02/25)/06-خ(14322)

الأمانــة العامــة

أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

معالي السيد/ أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (115)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 13 فبراير/ شباط 2025

سعادة السيد/ يوسف عبد الله الحمود

وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني بمملكة البحرين

رئاسة الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

أصحاب المعالي السادة الوزراء،

السيدات والسادة،

في البداية، أود أن أتقدم إليكم سيادة الرئيس بخالص التهنئة على تولي دولتكم الرئاسة الدورية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي تتزامن، في مصادفةٍ حسنة، مع تولي دولتكم رئاسة الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، لتقود بذلك مملكة البحرين الشقيقة، خلال هذه المرحلة، دفة العمل العربي المشترك بمختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، متمنياً لبلادكم، سيادة الرئيس، خالص التوفيق والسداد في هذه المهمة.

ولا يفوتني أن أُعرب كذلك عن عميق التقدير إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، على حُسن إداراتها للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك خلال توليها رئاسة الدورة السابقة لهذا المجلس الموقر، طوال الستة أشهر الماضية.

السيد الرئيس،

ينعقد اجتماعُنا اليوم وسط تطورات سريعة ومتلاحقة لم تخل منها يوماً المنطقة العربية، فما إن بدأ اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، والذي طال انتظاره لما يقرب من عام ونصف، يدخل حيز النفاذ؛ حتى استأنف الاحتلال الإسرائيلي مخططاته التوسعية في الضفة الغربية، وقام بإعادة تموضع لمعداته العسكرية ومواصلة ارتكاب جرائم الحرب بحق عموم أبناء الشعب الفلسطيني، وبرزت من جديد أصوات إسرائيلية وأمريكية مرفوضة تطالب بتهجير الفلسطينيين أصحاب الأرض، وترحيلهم من ديارهم.

وفي هذا الصدد، أُجدّد التأكيد على الموقف الثابت لجامعة الدول العربية، باعتبارها المؤسسة الجامعة لكافة الدول العربية، بالرفض التام والمُطلق لأية محاولات لتهجير الفلسطينيين من أرضهم تحت أي ذريعةٍ كانت، باعتبار أن ذلك يمس مباشرةً أُسس وقواعد القانون الدولي الذي بُني على أساسه التنظيم الدولي المعاصر. كما أن ذلك الأمر ينطوي على إجحاف صارخ بحقوق الشعب الفلسطيني، ويمثل تهديداً مباشراً نحو تصفية القضية الفلسطينية، وهي قضية العرب المركزية، وأتحدث هنا عن الشعوب والحكومات على حد سواء.

إن غـزة ليسـت للبيـع، وهـي بالنسـبة للفلسـطينيين وللـدول العربيـة جـزء مـن إقلـيم الدولـة الفلسـطينية المستقبلية علـى حـدود 1967، جنبـاً إلـى جنـب مـع الضـفة الغربيـة بـلا انفصـال بينهمـا، وفـي إطـار حـل الدولتين الذي أجمع عليه العرب والعالم.

السيد الرئيس،

إن الحـرب الشـعواء التـي تنتهجهـا إسـرائيل منـذ أكتـوبر 2023، لـم تكشـف حتـى الآن عـن خسـائرها النهائيـة.. وإلـى جانـب الخسـائر البشـرية، وهـي الأكثـر كُلفـة علـى الإطـلاق، هنـاك خسـائر ماديـة ضـخمة وخسـائر معنويـة خلّفـت نـدوباً عميقـة فـي الوجـدان والـذاكرة العربيـة، وسيسـتغرق التعـافي منهـا سـنوات وسنوات.

إن الأمـر يتطلـب مواصـلة التحـرك العربـي الفاعـل علـى كافـة الأصـعدة الدوليـة والإقليميـة، سياسـياً واقتصـادياً واجتماعيـاً، مـن أجـل التخفيـف مـن وطـأة التـداعيات الكارثيـة التـي تُخلّفهـا هـذه الجـرائم الإسرائيلية.

وانطلاقـاً مـن ذلـك، أدعـو مجلسـكم المـوقر إلـى تبنـي خطـط إغاثيـة طارئـة لنجـدة الأشـقاء الفلسـطينيين الـذين طـالتهم يـدُ الإجـرام الإسـرائيلية، ووضـع ضـوابط مُحـدّدة لمتابعـة تنفيـذ هـذه الخطـط علـى نحـو متكامـل، وتنسيق المساعدات العربية المُقدّمة إليهم في هذا الشأن.

كمـا أُشـير علـى نحـو خـاص إلـى خطـة الاسـتجابة الطارئـة التـي أعـدتها دولـة فلسـطين للتصـدي لتـداعيات العـدوان الإسـرائيلي، والتـي أخـذت قمـة البحـرين العلـم بهـا ودعـت إلـى تمويلهـا وتنفيـذها بالتنسـيق مـع الحكومـة الفلسـطينية والأمانـة العامـة لجامعـة الـدول العربيـة. كمـا أنـوّه إلـى مشـروع "إنقـاذ الحيـاة" للفئـات الفقيـرة بقطـاع غـزة، الـذي اعتمـده مجلسُـكم المـوقر خـلال الـدورة السـابقة، ويشـمل الفئـات الأكثـر تضـرراً نتيجـة للعـدوان الإسـرائيلي الغاشـم، بمـن فـيهم كبـار السـن والأشـخاص ذوي الإعاقـة والأسـر التـي تعيلُهـا النسـاء، وكـذلك برنـامج الطـوارئ النقـدي للأسـر المتـأثرة بـالحرب. ومعـروض اليـوم أمـام مجلسِـكم المـوقر بنـدٌ حـول دعـم المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة فـي دولـة فلسـطين، وذلـك انسـجاماً مـع خطـة الاسـتجابة الطارئة.

السيد الرئيس،

يناقش اجتماعُنا اليوم، إلى جانب ما سبق ذكره، عدداً من الموضوعات الهامة أيضاً، من بينها الإعداد للملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة العربية في دورتها العادية القادمة بجمهورية العراق هذا العام.. هـذا الملـف الـذي يشـمل بـدوره كافـة الموضـوعات الاقتصـادية والاجتماعيـة المعروضـة علـى القمـة. وأدعـوكم، فـي هـذا الإطـار، إلـى تضـمين هـذا الملـف القضـايا ذات الأولويـة فـي مختلـف المجـالات الاقتصـادية والاجتماعيـة، والتـي باتـت أكثـر إلحاحـاً علـى الأجنـدة التنمويـة العربيـة، خاصـةً فـي ظـل تعقّـد الجهـود الهادفـة إلـى تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة؛ فـالأمر يتطلـب إعـادة ترتيـب الأولويـات العربيـة لتحقيـق التنميـة العاجلـة والعادلـة والمنصـفة، وضـمان تحقيـق اسـتجابة إنسـانية أكثـر فاعليـة، أخـذاً

بالاعتبار خصوصية المنطقة العربية وأبعادها. وأؤكد في هذا الصدد على دور المجالس الوزارية العربية والمنظمات المتخصصة، باعتبارهما الأذرع الفنية للمنظومة العربية وخدمةً لأهدافها.

السيد الرئيس،

يتزامن هذا العام مع مرور الذكرى الثمانين لإنشاء جامعة الدول العربية، بيت العرب.. ثمانون عاماً من العمل العربي المشترك، واجهت خلالها الجامعة والدول العربية، على حدٍ سواء، العديد من التحديات المصيرية والهيكلية والموضوعية والجماعية.. تحديات لم يكن باليسير تجاوزها أو التغلّب عليها.. غير أن الدول العربية استطاعت، وبفضل استجماع إرادتها، الحفاظ على هذا الكيان الجامع.. وناضلت من أجل مناصرة القضايا العربية، وحماية الهوية الوطنية، والدفاع عن المصالح القومية، طوال الثمانين عاماً الماضية.

إن الظروف الحالية، لا تقل خطورة عن تلك التي عاصرها آباؤنا وكانت دافعاً لهم نحو التلاحم والتكامل والاندماج وإنشاء كيان جامع لهم، يتمكنون من خلاله من صون الحق العربي والذود عنه وترسيخ القيم العربية الأصيلة وحماية المصالح القومية.. وجديرٌ بنا أن نواصل المسير على هذا الدرب النبيل، مُتسلّحين بالإرادة والإصرار، مُجدّدين العزم على القضاء على كل تهديد يواجه أمتَنا، موفين بالعهد والأمانة التي حُمّلنا إياها.

وختاماً، أتمنى لكم، سيادة الرئيس، التوفيق في رئاسة الدورة الحالية للمجلس، وأرجو لاجتماعكم هذا كل النجاح والتوفيق.

أشكركم جزيلاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

رابعاً: قائمة بأسماء السادة أصحاب المعالي والسعادة

رؤساء وفود الدول العربية

قائمة بأسماء السادة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول العربية

المشاركين في الدورة العادية (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري

الدولة	رئيس الوفد
المملكة الأردنية الهاشمية	معالي المهندس/ يعرب فلاح القضاة – وزير الصناعة والتجارة والتموين.
دولة الإمارات العربية المتحدة	معالي/ عبد الله بن طوق المري – وزير الاقتصاد.
مملكة البحرين	سعادة السيد/ يوسف عبد الله الحمود – وكيل الوزارة للشؤون المالية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني.
الجمهورية التونسية	معالي السيد/ سمير عبيد – وزير التجارة وتنمية الصادرات.
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	سعادة السفير/ محمد سفيان برّاح – سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
جمهورية جيبوتي	سعادة السفير/ أحمد علي بري – سفير جمهورية جيبوتي بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
المملكة العربية السعودية	سعادة الأستاذ/ نايف بن محمد العنزي – وكيل وزارة المالية المساعد للعلاقات الدولية المتعددة.
جمهورية السودان	سعادة السيد الفريق أول ركن مهندس/ عماد الدين مصطفى عدوي – سفير جمهورية السودان بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
الجمهورية العربية السورية	سعادة السفير/ حسام الدين آلا – سفير الجمهورية العربية السورية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
جمهورية الصومال الفيدرالية	سعادة السفير/ علي عبدي أواري – سفير جمهورية الصومال الفيدرالية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
جمهورية العراق	معالي السيد/ أثير داود سلمان – وزير التجارة.
سلطنة عمان	معالي الدكتور/ سعيد بن محمد بن أحمد الصقري – وزير الاقتصاد.
دولة فلسطين	معالي المهندس/ محمد يوسف العامور – وزير الاقتصاد الوطني.
دولة قطر	سعادة الدكتور/ سعود بن عبد الله العطية – الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية بوزارة المالية.
جمهورية القمر المتحدة	سعادة السفير/ عطاء أفندي – سفير جمهورية القر المتحدة بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
دولة الكويت	سعادة/ طلال نمش النمش – الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية بوزارة المالية.
الجمهورية اللبنانية	سعادة السفير/ على حسن الحلبي– سفير الجمهورية اللبنانية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
دولة ليبيا	معالي الدكتور/ محمد علي الحويج – وزير الاقتصاد والتجارة.
جمهورية مصر العربية	سعادة الدكتورة/ أماني الوصّال – رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية بوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية.
المملكة المغربية	سعادة السفير/ محمد آيت وعلى – سفير المملكة المغربية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	سعادة السفير/ الحسين الديه – سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
الجمهورية اليمنية	معالي السيد/ محمد محمد حزام الأشول – وزير الصناعة والتجارة.